نيل الشرف

في إثبات سند الانتساب لعقيدة السلف

(أو: جناية علم الكلام على النصوص)

دكتور سمير مراد

.1.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد:

فأن من أعظم القربات إلى الله تعالى من وسائل العبادة، الذب والدفاع عن الإسلام، وأَخَصُ ذلك؛ رد البدع والمحدثات، لما لها من أثر سيء على الدين والدنيا والخَلْق، لأن ذلك تغييراً في نظام شرع الله عز وجل، ما يؤدي لسخطه وغضبه، لأن البدعة إحداث في الدين يظن صاحبه أنه الدين وليس كذلك، لذا يشتد غضب الله تعالى لتبديل الدين وتغييره.

وأسوأ ما يكون ذلك ما يتعلق بالعقائد والغيب، وأَخَصه ما يتعلق بالله تعالى، وإن أي معصية من الكبائر -ما خلا الشرك وترك الأركان- لهي أهون من الابتداع في الدين مما فيه تطاول أو تنقص من قدر الله تعالى وعظيم سلطانه.

ولا تزال الشبهات تعرض حيناً بعد حين، مرة من هنا ومرة من هناك، حتى إذا أصر عليها أصحابها وزينوها؛ ظنها الناس ديناً، بل قد يظنها البعض هي الدين حسب.

وكما قلت، فأن أخطر ما يكون من بدع، تلك البدع التي يتحدث صاحبها عن الله تعالى، الأمر الذي قد يجلب الفرقة بين المسلمين، ثم التراجم والتقاطع والتدابر، بل قد يصل الأمر إلى حد التكفير الذي من عواقبه المقاتلة وإهدار الدم والمال والعرض، كل ذلك دون أن يتفطن هذا إلى هذا الخطر، وهو في سكرة عقله ليس له هم إلا شفاء غليله.

ومن هذه المساجلات التي لا يغيب قرنها حتى تطل علينا من جديد، تلك المساجلات الواقعة بين السلفيين -أهل الحق- من جهة، والأشعريين من جهة أخرى، وكأن هناك من لا يريد لجماعة المسلمين أن تهدأ، لتظل مشغولة بجدال لا قرار له، وتنشغل عما هو الأهم من مقارعة الخوارج والرافضة والباطنية -بكل أسمائها وأشكالها- لتُعْمِل هذه الفرق سيفها في الأمة، دون أن تجد من يصدها.

وكلما أُغلق باب على الأشعرية، فتحوا باباً جديداً ليشوشوا على الأمة، لكسر سلطان السلفيين، ودحر حب الناس لهم -مع ما عندهم من أخطاء- فخرجوا علينا اليوم -والأمر قديم جديد- بأن السلفيين لا سند ولا نسب لهم إلى سلف الأمة الصالح، القرون الثلاثة المفضلة، الأمر الذي جعلني -بتوفيق الله تعالى- أن أشمّر عن ساعد الجد، وألملم شتات بعض ما فرق هنا وهناك، من كلمات وأبحاث ومقالات، كتبها أصحابها -بارك الله تعالى فيهم- فجمعتها في صعيد واحد، إدناءاً للعلم وتقريباً للناس كي يطلعوا عليه.

ونحن دعاة اجتماع لا دعاة تفرق، نحب الجميع ونشهد للجميع بالخير، لكن الحق أحب إلينا، ودحر هذه الفرية أمر ضروري أراه تعين عليّ هنا في بلدي الحبيب الأردن -زهرة الشام- سائلاً ربي عزوجل الإخلاص والتوفيق والسداد، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ملاحظة:

عقد مؤتمر في الشيشان في بيان من هم أهل السنة والجماعة - وهذا يزيد في فرقة الأمة وهي أحوج للاجتماع- وكان شيخ الأزهركغيره، لكنه خرج - حسبما أعلمني صديقي- سعادة الدكتور وحيد .....، وهو مستشار للمفتي.....، وكنت قد كتبت معاتبة لسماحة شيخ الأزهر حفظه الله تعالى، ثم تبرأ شيخ الأزهر من صنيع أولئك في هذا المؤتمر، والبيانات أسفل.

د. سمير مراد

من يوم الأربعاء

٥/رجب/١٤٤٢-2021/2/17

بسم الله الرحمن الرحيم

حول مؤتمر أهل السنة في الشيشان

"فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة"

ابن تيمية مجموع الفتاوى (346/3)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، ورضي الله عن أصحابه أجمعين، وعمن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فقد عقد مؤتمر لبضعة نفر من علماء المسلمين ودعاتهم، صنفوا فيه الأمة وشطروها في حين هي أحوج ما تكون إلى جمع الكلمة والتآلف، ولي مع هذا المؤتمر وتوصياته وقفات فأقول:

1. الأمة شامة الأمم، وما من آفة تصيبها؛ إلا ستزول ولو بعد حين، ومهما اشتد بأسها فيما بينها، إلا أن لها ميعاداً يزول فيه الاحتقان، وتتلاشى الأحقاد، وتنقرض الفوارق، لأنها أمة جمعتها كلمة: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

2. لا يحق لأحد مهما علا شأنه، أن يوظف نفسه وصياً على الأمة يصادر ما ائْتلفت عليه، ولا بأي دعوى.

3. على الدول أن تكون في مستوى من التفكير الإيجابي، أعلى مما حصل بهذا المؤتمر، وأعني به مصر على وجه الخصوص، لأن سياسة المؤتمر، قامت على شق الصف، والطعن في سياسات كبيرة، طالما خدمت الأمة، ورعت مصالحها، وهذا المؤتمر ضَرْب لهذه السياسة وللدولة صاحبتها، وأعني بها السعودية.

4. السلفية وجود تاريخي، لا يلغيه مؤتمر ولا توصيات بل ولا قرارات دول، وكل شيء تاريخي، فأنه يظل ممتداً إلى ما شاء الله، كيف به إذا كان نسبه إلى خير

نسب، فكل الفرق تنتسب لآحاد الناس، من أشعرية وجهمية وماتوريدية وإباضية وغيرها، إلا السلفية فأن نسبها يمتد إلى خير الناس والقرون، السلف الصالح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم ومن تبعهم.

5. وجود الخطأ الفردي -ولو كان في صورة جماعة- لا يلغي من انتسب إليه، وإلا لصلح إلغاء المسلمين، لان الخوارج والرافضة منهم، وعليه؛ فخطأ داعش والقاعدة وكل خارجي من الخوارج، لا يضر السلفية وإن انتسب هؤلاء إليها، مع أن أصول فكرهم جاء من خارج السلفية، كفكر حزب التحرير والقطبية خصوصاً.

6. السلفية ليست حادثة، حتى تستجدي هؤلاء لأن يجعلوها من مجموعة أهل السنة والجماعة، لأنها بارقة وحدها، هم يرجعون إليها وليس العكس، لأنه لا يمكن للسلف أن ينتسبوا للخلف.

7. هذا المؤتمر ظاهرة خطيرة، يجسد -وللأسف- نوعاً جديداً من فكر التطرف، لأن التطرف في حقيقته إلغاء وإقصاء للآخر، ثم يترتب على ذلك ألقاب تلقى على هذا الملغى، قد يترتب عليها أحكام قد تصل إلى القتل.

8. قلت قديماً: **الاجتماع مع الخطأ، خير من التفرق مع الصواب**، ولنا في ابن مسعود في حادثة إتمام عثمان الصلاة في الحج في منى عبرة، والأمة اليوم أحوج ما تكون للاجتماع، فقد رمتها الأمم الثورية واليهودية ومن ناصرها وأيدها عن قوس واحدة، ما يوجب علينا شرعاً، شيئاً من التنازلات التي هي في مقام الاجتماع حقها التلاشي.

9. واعجب ما شئت أن أحداً يبرر عدم ذكر أهل الحديث في ضمن أهل السنة أن أهل الحديث مردهم إلى الأشاعرة، وهذا تزوير من وجهين:

الأول: استحياؤهم من تسميتهم بالسلفيين لقطع النسب الشريف للسلف الصالح.

الثاني: دعواهم أن عقيدة السلف هي عقيدة الأشعري، وكل هذا من الباطل، غفر الله للجميع.

10. السلفيون أشد الناس في مواجهة الخوارج والرافضة وغلاة الصوفية وغيرهم من الملاحدة ونحوهم، فلا أدري ما ينقم المؤتمرون على السلفيية، وداعش والقاعدة وغيرهم من الخوارج والتكفيريين، أشد الناس في التحذير منهم هم السلفيون، فكراً وعملاً، في حين يقف الكثيرون بلا حراك، وعلى سبيل المثال انظروا كتابي في الرد على كل شبهات داعش لتتبينوا.

11. أهل السنة والجماعة مصطلح له معانٍ، وما أجمل أن نُفعِّل في حاضرنا المصطلح الذي يجمع الشمل ويلم الشتات، ويُذهب الفرقة، وأمامنا مصطلحان:

الأول: أهل السنة والجماعة هم:

من قالوا لا إله إلا الله

محمد رسول الله

وترضوْا عن الصحابة والصحابيات.

الثاني: "من استدل

بالكتاب

والسنة

والإجماع

كان من أهل السنة والجماعة".

والمصطلحان يفسر بعضها بعضاً، فلنعش متحابين نابذين للخلاف، وليعتقد كل ما يريد، وليظل الخلاف العقدي في طي الصفحات لا يغادرها، وكل يلقى الله بما

يريد، ورحم الله ابن تيمية حيث قال: (وأحلف بالله العظيم أنني ما كلمت العوام بشيء من الصفات) بل أبقى ذلك في الورق يطالعه طالب العلم لا غير.

12. وأما دعواكم أن أهل السنة في الفقه ينتمون إلى الأئمة الأربعة، فهذا حق، إلا أن هناك ملاحظتين:

الأولى: أن السلفيين لا يخرجون عن ذلك، إذ عامتهم حنابلة أو شافعية، إلا من جهل منهم، والجهلة موجودون حتى في الإسلام نفسه فما العيب إذن؟!

الثانية: إقصاؤكم لمذهب ابن حزم الظاهري وهو ينتسب إلى أهل السنة والجماعة، نعم أقصاه بعض السابقين، لكن ذلك غير صحيح، فلا عيب على من تمذهب بمذهبه، بل هناك سلفيون على فهمكم، مذهبهم ظاهري، وقد أثروْا الفقه الإسلامي قديماً وحديثاً.

نعم؛ هناك من يخلّطون بلا ضوابط، ومهمتنا ردهم إلى الجادة لا غير، أما إقصاؤهم فلا، ومن أنتم حتى تقصوا من لو حضروا مجلسكم لفررتم منهم -أعني ابن حزم وأمثاله-، لكنكم كمن ينادي للمبارزة وهو في الصحراء حيث لا أحد.

13. **وأخيراً:**

أتوجه بالكلمة لسماحة الشيخ أحمد الطيب، من يلقب بالشيخ الأكبر -وحُقَّ له- عتاب محب فقط.

لمَ لمْ تكن أباً للمسلمين، تحتضنهم تحت عباءتك، فالأب تغلب عليه الرحمة، لماذا كنت نداً لأبنائك وبناتك، هل كرهتهم فتريد نفي نسبك بهم، أيها الشيخ: قد بوأك الله منزلاً تشبه أن تكون فيه ولياً حاكماً، فارْفق بالخلق ليرفق الله بك، ولا تقبل دعوى بلا بينة، ولا تغتر بمن حولك، قد رفعك الله لإحسانك فزد ولا تُنقص من الإحسان، وما من شيء أحب إلى الله من الإحسان للخلق، المسلمون كلهم عيالك،

فلا تطرد أحداً، واعلم أن السلفية كلها حب وإيثار، وما فيها من دخن - نعم انتسب إليها أهل الجهل فعابوها- ، فلا تنظر للعيب الطاريء وانظر للأصل، وإلا فصوفيتك قد انتسب إليها قبوريون وملاحدة، أفترضى أن نحكم عليك بهذا الطاريء.

اتق الله تعالى فقدماك أحدهما في القبر، وصلِّ على حبيبك واتصف بصفاته خير لك، واعلم أن كثيراً من الأشاعرة في العالم رافضون لفعلك.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار.

د. سمير مراد

من يوم الأربعاء

2016/8/31 - 1437/11/28

أحمد الطيب: الأزهر بريء من مؤتمر الشيشان.. والسلفيون من أهل السنة والجماعة

قال شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، الجمعة، إن مؤتمر غروزني الخاص بتعريف من هم "أهل السنة" "استُغل من قبل المتربصين بالأزهر"، مؤكدا أنه غير مسؤول عن بيان المؤتمر الختامي الذي استثنى السلفية من قائمة المشمولين بصفة "أهل السنة"، ورفض اتهامه بـ"إقصاء طائفة دون أخرى"، مشددا على أنه وفقاً لـ"منهج التعليم بالأزهر الذي تربى عليه" فإن "السلفيين من جملة أهل السنة والجماعة".

وأضاف الطيب أن الوفد الأزهري الذي شارك في المؤتمر لم يكن على علم بالبيان الختامي وأنه لم يُعرض عليهم قبل إصداره، "بل لم يكن وفد الأزهر الرسمي موجودًا في غروزني حين أعلن، ومن ثَمّ فإن الأزهر غير مسئول عن هذا البيان، وما يُسأل عنه فقط هو الكلمة التي ألقاها شيخ الأزهر".

ووجه الطيب رسالة لمن وصفه بأنه "يتربص بالأزهر ووحدة المسلمين،" قائلا: "من يتربص بالأزهر وبوحدة المسلمين يقول: يا أهل الحديث يا سلفية! شيخ الأزهر أخرجكم من أهل السنة والجماعة، لكن من يستمع إلى الفقرة التي جاءت بعد ذلك يأتيه الرد: 'تعلمنا في أبحاثنا بالدراسات العليا أن أهل السنة والجماعة هُم الأشاعرة والماتريدية، وأهل الحديث - وهم السلفيون- وأن فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، لم يخرجوا من عباءة هذا المذهب، كما يقول سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام".

وقال إمام الأزهر: "يا أهل السلف أنتم من جملة أهل السنة والجماعة، وهذا المفهوم بهذا العموم الذي يشمل علماء المسلمين وأئمتهم من المتكلمين والفقهاء والمحدثين وأهل التصوف والإرشاد، وأهل النحو واللغة، أكده قدماء الأشاعرة أنفسهم منذ البواكير الأولى لظهور هذا المصطلح بعد وفاة الإمام الأشعري، وهنا أؤكد أن مفهوم أهل السنة والجماعة ليس بقاصر على الأشاعرة والماتريدية فقط بل وأهل الحديث، وأهل التصوف والإرشاد المنضبطين بالكتاب والسنة، ولم نتوقف عند ذلك بل أضفنا إليهم الفقهاء، بل وعلماء النحو واللغة؛ لأن هذا الذي كان يشكل جمهور الأمة من مذهب أهل السنة والجماعة".

وشدد الطيب: "أنا لا أجامل السلفيين حين أقول ذلك، ولكن مذهبي الأشعري هو الذي علمني هذا".

https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/11/19/azhar-grozny-conference-islam

السواد الأعظم هم أهل الحديث (السلفيون)

باعتراف الأشاعرة

{تبيين كذب المفتري (1/331)}

.2.

مذهب السلف

الأصول الكلية

الأصل الأول: التوحيد:

وهو توحيد العبادة وهو معرفة واعتقاد وقول أنه لا إله إلا الله، التي لا نجاة للعبد بدونها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾[النساء:48]. وقال:﴿ يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ﴿١٠٩﴾﴾ [طه:109]، والقول هو كلمة التوحيد.

وقال عليه الصلاة والسلام: "**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**" وقال صلى الله عليه وسلم: "**مَن شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، وَأَنّ مُحَمّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنّ عِيسَى عبدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إلى مَرْيَمَ وَرُوحٌ منه، وَالجَنّةُ حَقٌ، وَالنّارُ حَقٌ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الجَنّةَ علَى ما كانَ مِنَ العَمَلِ**". وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام:82]، وقال تعالى: ﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾﴾ [البقرة:256]، والعروة الوثقى هي كلمة التوحيد.

ومن لوازم هذا التوحيد توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية، فمجمل توحيد العبادة إذن: أنه لا معبود بحق إلا الله، يعبد بما شرع هو ورسوله بإخلاص له تعالى، الذي خلق الخلق ودبرهم، المتصف بصفات الجلال والكمال، هذا هو التوحيد الذي قامت عليه الدنيا، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات:56].

الأصل الثاني: الاتباع:

ومعناه أنه لا متبوع بحق إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من وراءه فغير ذلك إلا إذا وافقوه، فأما إن خالفوه فلا اتباع إلا له صلى الله عليه وسلم، واتباعه هو التسليم لحكمه وهديه واقتفاء أثره دون غيره من غير شك ولا ارتياب ولا تلكؤ، قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التوبة:128].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [آل عمران:31]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴿٧﴾﴾ [الحشر:7]، وكان ابن عباس يفتي بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيقول بعض الناس: لكن أبا بكر وعمر يقولون، فيقول: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر.

ولذلك قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾[النساء:59]، بطاعة مفردة لأنه لا يأمر إلا بالخير والمعروف وقال تتمة لهذه الآية:﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ

ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾[النساء:59] نكرة في سياق الشرط، تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دقه وجله، جليه وخفيه.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١ ﴾ [الحجرات:1]، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (1 / 51): (أي لا تقولوا حتى يقول، ولا تأمروا حتى يأمر، ولا تفتوا حتى يفتي، و لا تقطعوا أمراً حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضيه).

الأصل الثالث: الصحابة وتقديم فهمهم - عموماً- على فهم غيرهم واعتبار إجماعهم:

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥ ﴾ [النساء:115]، وقال تعالى:﴿ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ﴾ [الحديد:10]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر:10]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ١٠٠﴾ [التوبة:100]، وقال تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ٨ ﴾ [الحشر:8].

وروى البخاري في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"**خيرُ القرونِ قرْني، ثمّ الَّذين يلونَهم، ثمّ الَّذين يلونَهم**"، وروى كذلك في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **يَأْتي علَى النَّاسِ زَمانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فيَقولونَ: فِيكُمْ مَن صاحَبَ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؟ فيَقولونَ: نَعَمْ، فيُفْتَحُ لهمْ، ثُمَّ يَأْتي علَى النَّاسِ زَمانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فيُقالُ: هلْ فِيكُمْ مَن صاحَبَ أصْحابَ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؟ فيَقولونَ: نَعَمْ، فيُفْتَحُ لهمْ، ثُمَّ يَأْتي علَى النَّاسِ زَمانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فيُقالُ: هلْ فِيكُمْ مَن صاحَبَ مَن صاحَبَ أصْحابَ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؟ فيَقولونَ: نَعَمْ، فيُفْتَحُ لهمْ**". قال العلامة ابن الوزير رحمه الله تعالى في كتابه العظيم [العواصم والقواصم (1/181)]: (ولما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن سوف تُجهل حقوقهم ويُستحل عقوقهم ، حذر من ذلك وأنذر وبالغ صلى الله عليه وسلم في ذلك وأكثر فرضي الله عن السابقين منهم واللاحقين والمتبوعين والتابعين من أهل الحرمين والهجرتين و المسجدين والقبلتين والكتابين والبيعتين والأربعة والعشرة، وأهل بدر البررة، والذين تبؤوا الدار والإيمان وأهل العشرين غزوة والثمان وعن البعوث والجنود، وأهل حجة الوداع والوفود ....الخ) ا.هـ.

الأصل الرابع: التربية:

قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١﴾ [البقرة:151]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٢٩﴾ [البقرة:129]. وقال تعالى ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ

وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [آل عمران:146]، وقال تعالى وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢١﴾ ﴾ [النور:21]، وقال تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾ ﴾ [فاطر:18]، وقال صلى الله عليه وسلم لسائل عن عمل لا يسأل عنه غيره: **"قُلْ: آمَنْت بِاَللَّهِ ثُمّ اسْتَقِمْ"** وبهذا خاطب الله رسوله قائلاً: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ ﴾ [هود:112]، وقال صلى الله عليه وسلم: **"مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ..."** ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ ﴾ [الأنعام:153]، وأمر عباده بطلب الهداية للاستقامة على الطريق المستقيم، قال تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ [الفاتحة:6]، الذي قوامه الاتباع ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ [الفاتحة:7].

الأصل الخامس : الولاء والبراء :

الولاء لغة له عدة معان منها: الحب والنصرة والاتباع وضد المعاداة, وفي هذه المعاني آيات منها: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾ ﴾ [محمد:11]، وقوله: ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾ ﴾ [مريم:45]. وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ [المائدة:51] وغير ذلك من الآيات، وأما البراء فمن معانيه: التخلص والتنزه والتباعد ، والاعتذار والانذار.

ومن الآيات الدالة على مثل هذا المعنى قوله تعالى:﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ ﴾ [التوبة:1]، وقوله:﴿ كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦ ﴾ [الحشر:16]، وقوله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ۝٦٩ ﴾ [الأحزاب:69]، وغير ذلك.

والمعنى الشرعي للولاء والبراء يدور على أصول هذه المعاني اللغوية فيكون الولاء معناه: النصرة والمحبة والإكرام، وأن يكون الإنسان مع من يتولاه ومن يحبه ظاهراً وباطناً، وهذا لا يكون إلا للمؤمنين، والبراء كذلك، فالولاية إذن: المحبة والتقرب، و البراء: البعد والتخلي والكره، وما دام الولاء والبراء بهذين المعنيين وأنهما من علامات إخلاص المحبة لله تعالى، ثم لأنبيائه والمؤمنين فهما في الوقت الحاضر مهمان جداً حتى لا يختلط الحق بالباطل والله الموفق.

الأصل السادس : الوسطية :

الوسطية: هي العدل وحسن الرأي والتدبير، لذلك فأمة الإسلام وسط بين اليهودية والنصرانية.

فالإسلام وسط في أصول الديانات كالتوحيد والإيمان بالرسل والكتب واليوم الآخر، وإن كان دين الله واحداً، لكن تصرفات البشر، وكذلك وسط في أصول الشرائع وذكر المحرمات والمباحات، من بر الوالدين وصلة الأرحام، وعبادة الله وحده لا شريك له، والوفاء بالعهود والعدل في القول.

وفي مثل الصلاة والزكاة والصوم والحج والمناكح والمواريث والجنايات والآداب والأخلاق والسلوك والحقوق والأموال وغيرها.

فأمة الإسلام في كل هذا وسط بين اليهود والنصارى، ولذلك قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ ﴾ [البقرة:143]، وقال تعالى:﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧ ﴾ [الفاتحة:6،7]، فأمة الإسلام وسط بين جفاء اليهود على علمهم وغلو النصارى على جهلهم.

فاليهود قتلوا الأنبياء وأحلوا ما حرم الله، والنصارى عظموا المسيح وحرموا ما أحل الله، واليهود زعمت أن الله لا ينسخ شيئاً من شرعه بحكم غيره، والنصارى أعطوا الأحبار حق التحليل والتحريم، واليهود وصفوا الله بصفات المخلوقين، والنصارى وصفوا الخلق بصفات الخالق عياذاً بالله، فكانت أمة الإسلام وسطاً في كل ذلك والحمد لله، فالصحابة ومن سلك سبيلهم وسط في كل الأمور، فلا غلو ولا تقصير فهم ليسوا ممثلة ولا معطلة ولا قدرية ولا مجبرة ولا مرجئة ولا خوارج ولا رافضة ولا نواصب ليسوا كذبة في الحديث، ولا متفلسفة، زهاد غير متصوفة مثبتة غير مجسمة، مجاهدون غير ناكصين على أعقابهم، علماء غير جهلة، ولا زندقة فيهم ولا نفاق بصروا الوقائع فعالجوها أحسن علاج، لله درهم ودر من قال فيهم.

أهل الحديث همو أهل النبي ❖❖❖ وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ولله در الشافعي رحمه الله تعالى إذ يقول فيهم وهو منهم: (كلما رأيت أحداً من أهل الحديث فكأني رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) فهذه الصفات التي ينبغي أن يكون عليها المسلمون، كما كان عليها الصحابة رضي الله عنهم، لا يرغبون عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يقدمون عليها قولاً لشدة محبتهم له عليه الصلاة والسلام.

الأصل السابع: العلم:

ولو لم يكن من فضل العلم وأهله إلا قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ [طه:114] لكفى، إذ لم يأمر الله تعالى نبيه بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم، فكفى به فضلاً.

ومن مميزات العلم:

1 - الشمولية فيه: بأن يطلب العلم من ألفه إلى يائه، وذلك بطلب آلات العلم ومقدماته من النحو والصرف والأصول والمصطلح وعلوم القرآن والتجويد، وكذلك باقي العلوم أو أكثرها طلباً منهجياً، أي بقراءة شاملة فيه، فيطلب علم الفقه ويطلب علم التوحيد، وكذلك علم التفسير والعلوم الأخرى.

2 - ومن مميزات العلم عندهم: أن نصوص الكتاب والسنة كل نص منها قاعدة وحده، وإن خالفته الآراء بالضوابط المعروفة عند أهل العلم - وكل قول يرد إليها ولا ترد هي إلى القول، وإن كان قول أعلم أهل الأرض، فلا قول مع قول الله ورسوله.

3 - احترام أهل العلم وحملته: فهم النجوم التي يقتدى بها، والبحار الزاخرة التي حملت دين الله حتى أبلغتنا إياه، فمنتقصهم معيب، ومبغضهم مخذول، هم الجبال وغيرهم حصى أو تراب، مقدمين منهم أهل البيت والأصحاب، بداية بأبي بكر رضي الله عنه فهو خير من حمل العلم والإيمان بعد الأنبياء عليهم السلام.

ويحبون أهل العلم ويذودون عنهم، فأولاهم بذلك من صحب الحبيب صلى الله عليه وسلم ثم من تبعهم، ثم من تبعهم كالأئمة الأربعة وغيرهم فهم شموس في السماء

وهم المجددون لمجد هذه الأمة، وهم المجاهدون الأشاوس، حملة قلم وسنان مجاهدون ورهبان، ولا يخافون في الله لومة لائم.

4 - يحثون على الاجتهاد وينبذون التقليد الأعمى: فكم من مجتهد منهم قد علا في العلم كعبه، وكم من محذر من التقليد، لأن دين الله لا يؤخذ إلا بدليل، فمن عري عن ذلك قوله ردَّ عليه، وما ذلك إلا لحبهم الله ورسوله.

ولذلك فإن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحاً لمن تأهل لذلك، ولا بد من تقوية الدعوة إلى الاجتهاد، لأن حاجة الأمة لذلك كحاجة البدن للطعام والشراب والهواء، فكلما كثر مجتهدو الأمة قويت وازدهرت، وكلما قل وضعف، ضعفت بذلك.

بعد هذا أقول: اختلف أهل العلم في فتح باب الاجتهاد وشروطه، ما بين ميسر له ومعسر، والصحيح قول الميسرين بالضوابط والشروط المعلومة.

الأصل الثامن: التكفير والوعد والوعيد:

وهي مسألة كبيرة وخطيرة، لا بد أن يكون الموقف فيها موقفاً وسطاً، بين المرجئة الذين لا يكفرون بذنب والخوارج الذين يكفرون بالكبائر، ويقولون أيضاً بنفاذ الوعد وأما الوعيد فهو إلى مشيئة الله ما لم يكن كفراً.

والكفر عندهم كفران:

كفر أكبر: وهو ما اخرج من الإسلام بالكلِّيَّة.

وكفر أصغر: وهو ما لم يخرج صاحبه من الإسلام بالكلِّيَّة.

ولا يكفرون المعين حتى يقيموا عليه الحجة والبرهان، والحكم بالتكفير على الأعيان عندهم ليس لكل أحد، بل لأهل العلم الراسخين، وهو مسألة قضاء لا مجرد فتيا.

الأصل التاسع: كونهم جماعة:

ليعلم أولاً أن الجماعة لها مفهومان:

1 - جماعة أبدان.

2 - جماعة أفهام.

فالأول إن حصل لا يحصل به الثاني، بخلاف الثاني إن حصل حصل به الأول ولا بد، لذلك فأهل السنة -على هذا- هم جماعة أفهام أولاً وآخراً وعلى هذا قامت دعوتهم.

ولكون أهل السنة و الجماعة جماعة أفهام، فإنهم لا ينظرون إلى زيادة المتبعين لهم كعامل أساسي في النجاح، ما لم يكن الفهم متحداً عندهم، لأن العمل منبثق من العقيدة، فإن صفت العقيدة صفا العمل والعكس بالعكس، وليس معنى هذا ترك الدعوة بحجة أن الخير مع القلة، فهذا ضلال.

الأصل العاشر: الإمامة والخلافة:

وهم يقولون بوجوب وجود الخليفة أو الإمام بالشروط المعلومة لدى أهل العلم، المنصوص عليها في كتب أهل العلم، وأن الأمة لا يجوز أن تظل بغير إمام عام يحكمها، إن أمكن ذلك، وليس معنى هذا إبطال حكم الحكام الموجودين في زماننا، بل حكمهم صحيح، ويثبت لهم من الحقوق ما يثبت للإمام العام.

والإمامة عندهم لها مقاصد مجملها:

1. إقامة الدين: وذلك بنشر الدعوة بكل أشكالها وصورها، ودفع الشبه والبدع والأباطيل والإلحاد، وحماية بيضة المسلمين وتحصين الثغور، وتنفيذ ذلك بإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام، وحمل الناس عليه.

2. سياسة الدنيا بشرع الله تعالى في جميع ميادين الحياة، ومن ذلك نشر العدل ورفع الظلم وجمع الكلمة وعدم الفرقة، والقيام بعمارة الأرض واستخراج خيراتها وغير ذلك.

وهم في الخلافة يقدمون: أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ثم من بويع بيعة صحيحة بالشروط الشرعية, والله الموفق.

الأصل الحادي عشر: الجهاد في سبيل الله تعالى:

ومن أصولهم الجهاد في سبيل الله مع كل بر وفاجر من المسلمين وأنه -أي الجهاد- ماض إلى أن تقوم الساعة، قال ابن القيم رحمه الله تعالى في [زاد المعاد (3 / 72)]: (والتحقيق أن جنس الجهاد فرض عين، إما بالقلب، وإما باللسان، وإما بالمال، وإما باليد، فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الأنواع.

أما الجهاد بالنفس ففرض كفاية، وأما الجهاد بالمال ففي وجوبه قولان والصحيح وجوبه، لأن الأمر بالجهاد به وبالنفس في القرآن سواء، كما قال تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٤١﴾ [التوبة:41].

وفرض الجهاد حق للحاكم أو من ناب منابه في ذلك.

الأصل الثاني عشر: النصيحة للمسلمين وعموم الدعوة:

قال تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنۡهُمۡ وَقَالَ يَٰقَوۡمِ لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ٧٩﴾ [الأعراف:79]، وقال: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرۡضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى

ٱلۡمُحۡسِنِينَ مِن سَبِيلٖۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٩١ ﴾ [التوبة:91]، وقال: ﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنَا۠ لَكُمۡ نَاصِحٌ أَمِينٞ ٦٨ ﴾ [الأعراف:68]، إلى غير ذلك من الآيات وقال صلى الله عليه وسلم: **"إن الدينَ النصيحة - إن الدينَ النصيحةُ - إن الدينَ النصيحةُ .قالوا : لمَن يا رسولَ اللهِ ؟ قال : للهِ ... الدّينُ النّصِيحَةُ. قُلْنا :لِمَنْ؟ قالَ :لِلَّهِ ولِكِتابِهِ ولِرَسولِهِ ولأَئِمّةِ المُسْلِمِينَ وعامّتِهِمْ"**. رواه مسلم.

قال ابن رجب رحمه الله تعالى في [جامع العلوم (ص:74) وغيرها]: (النصيحة تشمل خصال الإسلام والإيمان والإحسان التي ذكرت في حديث جبريل عليه السلام، وسمى ذلك كله ديناً، قال: وأما النصيحة للمسلمين فأن يحب لهم ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه، ويشفق عليهم ويرحم صغيرهم ويوقر كبيرهم، ويحزن لحزنهم ويفرح لفرحهم، وإن ضر ذلك في دنياه كرخص أسعارهم، وإن كان ذلك في فوات ربح ما يبيع من تجارته وكذلك يكره جميع ما يضرهم عامة، ويحب ما يصلحهم و ألفتهم ودوام النعم عليهم ونصرهم على عدوهم ودفع كل أذى أو مكروه عنهم، قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: (والنصيحة العامة للمسلمين إرشادهم إلى مصالحهم، وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم، وستر عوراتهم، وسد خلاتهم، ونصرهم على أعدائهم والذب عنهم، ويكره لهم ما يكره لنفسه وما شابه ذلك) ا.هـ كلامه رحمه الله تعالى.

الحديث المتواتر عند الترقيق

أصله آحاد

.3.

وقفات مع حديث الافتراق

حديث الافتراق حديث مشهور معروف, لا أطيل الكلام في حكمه وشرحه, إذ هو حديث صحيح, لكن لي معه وقفات:

الأولى: مفهوم الافتراق:

"**افترقت اليهود ....**": وهذا الافتراق هو في مسائل من العقيدة, مما يترتب على الخلاف فيها تضليل وتبديع, وليس على دقائق منها, وليس على الخلاف في الفروع, إذ ذلك لا يؤثر إجمالاً.

الثانية: مفهوم الأمة:

"**وتفترق أمتي...**": المقصود من ذلك أمة الإجابة, فمن زعم أنها أمة الدعوة -أي الشاملة لكل مكلّف- فقد جانب الصواب, لأن هذا التفسير يرده الحديث نفسه, حيث قال عليه الصلاة والسلام "**افترقت اليهود... افترقت النصارى**", فإن قلنا تفسير "**تفترق أمتي**" أي أمة الدعوة: فهذا يشمل اليهود والنصارى, مع قوله في الحديث: افترقت اليهود والنصارى, فلو كان المقصود أمة الدعوة لما كان هذا التفصيل, وكذلك يرد هذا التفسير قوله: "**كلها في النار إلا واحدة**" مع تفسيرنا للنار باستحقاق العذاب دون الخلود, فكيف يقال إن اليهود والنصارى ليسوا من أهل الخلود؟!.

الوقفة الثالثة:

مفهوم: "**هم على ما أنا اليوم عليه وأصحابي**": يحلو للبعض بأن يفسر هذا النص, بأنه التمسك بالكتاب والسنة واعتمادهما أصلاً, فيكون النص شاملاً لكل صاحب

بدعة بأنه من أهل السنة, لأن الكل يقول بذلك, حتى غلاة الصوفية والرافضة يزعمون بأن متمسكهم الكتاب والسنة, وإن كانوا يخالفون في مفهوم السنة, أعني الرافضة, إذن فعلى هذا التفسير لا يكون هناك من أهل البدعة المجانبين للسنة إلا الرافضة فقط, قلت: وهذا خلط كبير, بحيث أن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله هذا **بين منهجاً للفهم وليس منهجاً للاستدلال**, فعلى هذا يكون مفهوم: "**ما أنا عليه**" أي: من الفهم لنصوص الوحيين, وإلا :

- فإن الخوارج من أهل السنة.
- والمعتزلة من أهل السنة.
- والجهمية من أهل السنة وهلمّ جراً.

ومنهم من زاد بأن أهل السنة: من احتج بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة, وعليه فلا يخرج عن حد أهل السنة إلا الرافضة وبعض المعتزلة والخوارج, والواقع العملي للصحابة ومن بعدهم يناقض هذا الزعم, مع كون هذا الفهم صواب في باب الاحتجاج لا غير، إذن, فمفهوم: "**ما أنا عليه...**" إنما هو في فهم الوحيين كما أراد الله ورسوله.

هذا أولاً, ثم ثانياً, **فإن مفهوم أهل السنة نوعان:**

مطلق: وهذا في مقابل الرافضة لأن معنى السنة هنا الدفاع عن الصحابة.

ومقيد: وهو هنا بمعنى إجماع فهم الصحابة, فيكون هنا أخص من الأول, لتكون المباينة بين أهل السنة وغيرهم كالمعتزلة والخوارج والجهمية والأشعرية وغيرهم, مع أن الإسلام يجمع الكل.

الوقفة الرابعة:

لا شك أن أهل السنة, جماعة من المسلمين, ولفظ الجماعة هو: جماعة دخلت عليها "ال", و"ال" هنا عهدية, أي الجماعة المعروفة بالتمسك بهدى الرسول صلى الله عليه وسلم وهدي الصحابة على الفهم الأول غير المحرّف ولا المؤوّل, وهذا تفسير لنص حديث "**ما أنا عليه وأصحابي**", والتنوع في التفسير غير مرفوض, وزعم أن هذا الفهم سياسي في دولة الأمويين, لا يؤثر فيه حتى لو كان كذلك, فكم من مصطلح ظهر في الأمة, لم يكن فيمن سبق, وذلك لضرورة الحاجة الملحة إليه, ولا مشاحة في الاصطلاح, خصوصاً أن لفظة "**كلها في النار إلا واحدة**" تعني: الفرقة وهي لا تكون إلا جماعة, فما المشكلة إذن؟!

وقفة أخيرة:

مفهوم: "**كلها في النار**": ليس كما فهم ابن حزم رحمه الله تعالى, وإنما كما فهم غيره من الأئمة: أن معناها: تستحق عذاب الله وليس الخلود الذي يجعل معناها الكفر, والله أعلم.

مهمات:

1- أصول العقائد وثوابتها مطلقاً ثلاث:

أ. اعتقاد ألوهية الله وحده لا شريك له.

ب. إثبات النبوّات وأنها عطاء من الله وليست رياضات.

ج. الإيمان بالبعث بعد الموت.

وكل ما وراء ذلك فهو ناتج وتابع لهذا, وليس معنى ذلك أن منكر هذه الثلاث كافر, أما منكر غيرها فلا يكفر, أبداً, بل يكفر من أنكر الكتب أو القدر أو الملائكة, لكن هذه الأمور مبنية على تلك الثلاث.

2- صفات الله تعالى: ولي هنا وقفات:

الأولى:

نزل القرآن بلسان عربي: يفهمه العرب, مبين: يفهمه غير العرب, فهو عربي مبين واضح لكل من قرأه بلسان العرب, أو ترجم له.

الثانية:

القرآن نزل وفيه مباحث:

أ.العقيدة, ب. الأحكام, ج. القصص, د. الأخلاق, أو قل: نزل بنوعين من الخطاب:

1. الخبر.
2. الإنشاء.

فالخبر: وهو كل ما احتمل الصدق أوالكذب, حاشا كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

والإنشاء: ما لا يحتمل ذلك, أهل العلم على أن الأخبار لا يدخلها نسخ, كالعقائد والأخلاق والقصص.

وعليه فقد اتفق الفقهاء على أن العقائد خصوصاً من الأخبار, أي: أنها خبر عن الله تعالى ولا يدخلها نسخ.

وعليه: فبما أن الخبر عن الله ورسوله, لا يحتمل كذباً لسلامته من الخلل والخطأ وسلامته من الغموض والإجمال والإشكال, فهو لا يحتاج إلى بيان ولا توضيح, ذلك أن الله عز وجل كلف بالتوحيد الذي هو أساس الدين وأصله, كلف به العربي وغيره, والعالم والجاهل على حد سواء, فالذي أخبرنا بقوله:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ [الإخلاص:1]، والذي يفهمه كل مخاطب بأن معناه: الله واحد, والذي خاطبنا بقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ۝٣ ﴾ [الأنعام:3]، والذي خاطبنا بقوله: ﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي ٱلصُّدُورُ ۝١٩ ﴾ [غافر:19]، هو الذي خاطبنا بقوله: **{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}** [طه:5]، وهو الذي خاطبنا بقوله: **{بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}** [المائدة:64], وكل من الخطابين: 1. خبر , 2. خالٍ من الإشكال والإجمال والغموض: فما نتج من قبولنا للخطاب الأول من غير تدخل في معناه, يلزمنا ولا بد بقبول الخطاب الثاني من غير تدخل في معناه مما يؤدي إلى رده, لأن رده نوع من التكذيب عياذاً بالله تعالى.

الثالثة: الفرق بين المعنى والكيف:

اتفق أهل اللغة عموماً على أن: معنى الشيء ذاته, فلو سئلت عن معنى التفاحة؟ فتقول: تفاحة, فأن قلت صفراء حمراء مستديرة, فهذا كيف وليس معنى.

والذي نثبت معرفتنا إياه من صفات الله تعالى, إنما هو المعنى دون الكيف, فنقول: نثبت لله اليد مؤمنين بالمعنى: أي أن لله يداً حقيقة, فذات اليد ثابتة له, لكن لا ندري كيف هي.

فمن زعم من الناس أن من يثبت المعنى مشبه لصفات الله تعالى بصفات خلقه فهو مخطئ أو جاهل, وسيأتي بيان لذلك بعد قليل في الألفاظ.

إذن فإثباتنا لصفات الله يتضمن شيئين:

1. **المعنى:** وهو معروف عندنا, إذ معنى الشيء ذاته.
2. **الكيف:** وهو مجهول لنا, لأن معرفة الكيف ينتج عن: إما بيان شافٍ كافٍ, أو عن مشاهدة, وليس أحد من الأمرين موجوداً, لذا فأننا نجهل الكيف.

وأما المعنى فقد جاءنا خبر الله تعالى الذي فيه قول الله - تعالى- عن نفسه: إن لي يداً, وعيناً, ورجلاً, وساقاً, ووجهاً, ونزولاً, وتكلماً, واستواءاً, وغير ذلك, أقول يخبرنا الله بذلك عن نفسه وهو أصدق الصادقين مما نعرف معناه من اللغة, ثم نقول: الله لا يتكلم, الله ليس فوق العرش ولم يستو, الله ليس له وجه ولا غير ذلك, أو أن ندعي أننا لا نعرف معناها ، فيكون الله تعالى خاطبنا بما لا نعلم نحن ولا رسوله صلى الله عليه وسلم من الألفاظ الدالة على المعاني، فأي جرأة أكبر من هذه على الله تعالى.

وإن من العجب العجاب أن تجد من يزعم أنه من أهل اللسان العربي ينحى نحو الخطأ المحض المفضي إلى الضلال, في حين أن رجلاً كان جالساً بجوار رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان موقفه, فاسمع هذه القصة واعتبر:

يقول عليه الصلاة والسلام: "**يضحك ربنا من رجلين يقتل أحدهما الآخر ثم يدخلان الجنة..** ", فلم يكن من الصحابة نوع اعتراض أو استفهام أو رد أو تأويل للنص, أو تفويض للمعنى، ذلك أنه نص محكم ظاهر لا إشكال فيه, كغيره من باقي نصوص الصفات, يقول الرجل: أوَ يضحك ربنا يا رسول الله, قال عليه الصلاة والسلام: "**نعم يضحك**", فانظر إلى هم الرجل هل هو في المعنى الواضح, أم في الثمرة المرجوة من الإيمان, فقال الرجل: إذن فلن نعدم خيراً من ربٍ يضحك.

فأين المعطلة والمؤولة والمفوضة والمغيرون لمعاني نصوص الوحيين تعالى الله عن تأويلهم وتعطيلهم علواً كبيراً".

الرابعة:

أمر هام جداً, وهو أن من أثبت ذاتاً, فلا بد أن تكون الذات لها أسماء وصفات, ومن أثبت الأسماء والصفات, فهو من شاكلتها من حيث الإثبات, أي لا فرق بينها في الإثبات, فلا يقال نثبت صفة معنى دون ذات, إذ لا فرق, فصفة الذات لا تختلف في الإثبات عن صفة المعنى, لأنها كلها صفات ثابتة لذات, والاشتراك في الصفات لا يعني المماثلة, فالله حي, والناس أحياء, وفرق بين الحياتين, كذلك لله يد وللإنسان يد وشتان بين اليدين, ولذا يقولون: الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات, وهذا رد على المعطلة، والكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر، وهذا رد على المؤولة والمفوضة.

وأخيراً: الألفاظ:

ألفاظ الخطاب في القرآن, هي الألفاظ العربية, فمنها المختلف: مثل: قام, مشى, أكل, لبس, ..إلخ, ومنها المتضاد: مثل: جلل فهي بمعنى عظيم وبمعنى حقير, ومثل جَوْن فهي بمعنى أبيض وبمعنى أسود.. وهكذا.

ومنها: المشتركة مثل: العين: تطلق على الدينار وعلى العين الباصرة وعلى عين الماء وهكذا.

هذا والألفاظ المشتركة لا يظهر معناها إلا بالإضافة إلى غيرها, وهذا هو وجه الإجمال فيها -أعني الصفات مطلقاً-, أي أنها في حين عدم إضافتها فهي مجملة, لكن إذا أضيفت ظهر معناها, فجاء بعض الناس, فحمل الصفات على الإجمال بهذه الدعوى الباطلة فتقول: يد, جناح, وجه, ساق, عين, أصبع, حياة, سمع, وهكذا, فكل

هذه من الألفاظ تحمل صفات, لكن لا يمكن أن تجعل على إطلاقها هذا صفة ثابتة لأمر ما من غير إضافة, ومجرد الاشتراك لا يعني المماثلة, فمثلاً: كلمة جناح: بمطلقها هكذا لا تفيد معنى خاصاً, لكن إذا قلنا: جناح الطير, جناح الطائرة, جناح الذل, أفادت كلمة الجناح معنى معيناً, وليس قولنا جناح الطير يلزم منه أن يكون مثل جناح الطائرة بمجرد الاشتراك في اللفظ, وهكذا.

ولله المثل الأعلى, وعليه: فقولنا: حياة الله, يد الله, استوى الله وهكذا, لا يلزم منه مماثلة الحياة للحياة, ولا اليد لليد, ولا الاستواء للاستواء وهكذا.

مهمة:

بعض الناس يطلق على من أثبت الصفات لله تعالى, بأنه مجسم, تقبيحاً لفعله حتى ينفر الناس منه, ويزعمون بذلك بأن المجسم يمثل الله بخلقه وأن صفات الله كصفات الخلق, تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً, فهذا جريمة كبيرة منهم, وإلا فأننا نثبت لبعض المخلوقات وجهاً وبطناً وقلباً, فهل وجه هذا المدعي كوجه كذا وكبطنه وكقلبه, فهل يلزم من مجرد الاشتراك في اللفظ الاتفاق في الكيف.

فإذا كان هذا ممنوعاً في المخلوقين, أوَليس من باب أولى أن يكون الفرق بين الخالق والمخلوق.

مهمة ثانية: ألقاب أهل السنة:

وهي ليست من باب التزكية, وليست ختماً تمنح صاحبها جواز التعدي والتكبر على عباد الله, وليست شعار نجاة مطلقاً من النار ولو فعل الإنسان ما فعل, بل الأصل في ذلك كما قال تعالى:﴿ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ [الحجرات:13]، ولو لم يسمّ بهذه الأسماء, لكن لكون هذا الأمر شائعاً بين الناس, وحتى لا يحصل اللبس نذكر مثل هذه الأسماء, كما أن هذه الأسماء لا تعرف

بالأشخاص, ولكن تعرف بما تحمله من المعاني الجميلة الحسنة, فمن اتصف بما تحمله فهو من أهلها ولو لم يسمّ بذلك, ومن لم يحمل معانيها فليس من أهلها وإن قيل وقيل, وهذه الألقاب هي: أهل السنة, الجماعة, أهل السنة والجماعة, أهل الحديث, السلفيون, أتباع السلف والصحابة.

الاجتماع مع الخطأ -ما لم يكن كفراً-

خير من التفرق مع الصواب ..... من هنا ننطلق

.4.

سند العقيدة السلفية المعاصرة للسلف

قد يسر الله تعالى لحفظ دينه رجالاً وهبوا أنفسهم لخدمة هذه العقيدة المباركة، ويسر لهم الأمور ورزقهم الذكاء والإخلاص، فنبغ منهم العلماء الفطاحل أصحاب البيان والسحر الحلال، فكانوا جنوداً أوفياء لدينهم، ما إن تظهر فتنة إلا ودفنوها ولا صاحب بدعة أوهوى إلا وحذروا منه فأقام الله بهم حجته على الناس، ومن الصعوبة بمكان حصرهم هنا وإنما نذكر ما يتيسر ذكره منهم كمثال على الثراء الفكري عند علماء السلف ومن هؤلاء:

أبوعبد الله سفيان بن سعيد الثوري ..... سفيان بن عيينة .... مسلم بن الحجاج .... ابن عمروعبد الرحمن بن عمروالأوزاعي .... أحمد بن حنبل ..... علي بن المديني ..... أبوثور إبراهيم بن خالد ..... أبوعبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ..... أبوزرعة عبيد الله بن عبد الكريم .... أبوجعفر محمد بن جرير الطبري.

الأئمة الأربعة والليث بن سعد والزهري.

ابن كثير ..... ابن خزيمة ..... ابن القيم .... سهل بن عبد الله التستري .... ابن تيمية، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

وغيرهم الكثير ممن أثروا المكتبات الإسلامية بمؤلفاتهم القيمة التي تشهد بإخلاصهم وتوفيق الله وعونه لهم ولا نزكي على الله أحداً.

وهذه قائمة بأسماء أئمة سلفيين ذكرهم الذهبي في "العلو"، كلهم أثبتوا علو الله تعالى على عرشه حقيقة بلا تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تفويض، بأسانيد

كالشمس، وأحسب أن كلاً منهم روى عمن سبقه، وروى عنه وعن عنه وعن عن عنه إلى يومنا هذا، ما يجاوز عشرات الآلاف:

1. أبو بكر بن عياش بن سالم.
2. أحمد بن إبراهيم بن شاذان. أبو بكر.
3. أحمد بن إبراهيم. الإسماعيلي.
4. أحمد بن إسحاق. الصبغي.
5. أحمد بن إسحاق. القادر بالله أمير المؤمنين.
6. أحمد بن سلمان النجاد.
7. أحمد بن سنان.
8. أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم.
9. أحمد بن عمرو. ابن أبي عاصم.
10. أحمد بن علي. الخطيب.
11. أحمد بن محمد بن حنبل.
12. أحمد بن محمد. الطحاوي.
13. أحمد بن محمد. أبو عمر الطلمنكي.
14. أحمد بن ناصر.
15. أحمد بن يحيى، ثعلب.
16. إبراهيم بن خالد. أبو ثور.
17. إبراهيم بن عبد الله. أبو مسلم الكجي.
18. إبراهيم بن محمد. نفطويه.
19. إسحاق بن راهويه.

20. إسماعيل بن إبراهيم. أبو محمد القطيعي.
21. إسماعيل بن عبد الرحمن. أبو عثمان الصابوني.
22. إسماعيل بن محمد. أبو القاسم التيمي.
23. إسماعيل بن يحيى. المزني.
24. بشر بن الحارث.
25. بشر بن عمر الزهراني.
26. بكير بن جعفر السلمي.
27. جرير الضبي.
28. جعفر بن محمد الصادق.
29. حرب الكرماني.
30. البربهاري = الحسن بن علي.
31. الحسن بن مسعود. البغوي.
32. حمد بن محمد. الخطابي.
33. حماد البوشنجي.
34. حماد بن زيد البصري.
35. حماد بن سلمة.
36. خالد بن سليمان. أبو معاذ البلخي.
37. الخليل بن أحمد الفراهيدي.
38. زكريا الساجي.
39. سعد بن علي الزنجاني.
40. سعيد بن عامر الضبعي.
41. سفيان الثوري.

42. سفيان بن عيينة.
43. سليم بن أيوب.
44. سليمان بن أحمد. الطبراني.
45. سنيد بن داود.
46. سلام ابن أبي مطيع.
47. سلام بن سليمان القارئ.
48. شجاع بن أبي نصر. أبو نعيم البلخي.
49. شريح بن عبد الله القاضي.
50. عاصم بن علي.
51. عباد بن العوام.
52. عبد الله بن إدريس.
53. عبد الله بن داود. الخريبي.
54. عبد الله بن أبي جعفر الرازي.
55. عبد الله بن الزبير. الحميدي.
56. عبد الله بن أبي زيد.
57. عبد الله بن سليمان.
58. عبد الله بن المبارك.
59. عبد الله بن محمد. أبو الشيخ.
60. عبد الله بن محمد. أبو إسماعيل الأنصاري.
61. عبد الله بن محمد بن علي. أبو جعفر النفيلي.
62. عبد الله بن مسلم. ابن قتيبة.
63. عبد الله بن مسلمة.

64. عبد الرحمن بن مهدي.
65. عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.
66. عبد العزيز الماجشون.
67. عبد القادر بن أبي صالح الجيلي.
68. عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج.
69. عبد الملك بن قريب. الأصمعي.
70. عبد الملك بن الماجشون.
71. عبد الوهاب الورّاق.
72. عبيد الله بن سعيد أبو نصر البخري.
73. عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة.
74. عبيد الله بن محمد ابن بطة.
75. عبيد الله بن محمد العيشي.
76. عثمان بن سعيد الدارمي.
77. عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني.
78. عثمان بن مسلم.
79. علي بن عاصم.
80. علي بن عمر الدارقطني.
81. علي بن المديني.
82. عمرو بن عثمان المكي.
83. القاسم بن سلام.
84. قتيبة بن سعيد.
85. الليث بن سعد.

86. محمد بن أحمد الأزهري.
87. محمد بن أحمد أبو جعفر الترمذي.
88. محمد بن أحمد العسال.
89. محمد بن إدريس أبو حاتم.
90. محمد بن إدريس الإمام الشافعي.
91. محمد بن إسحاق المدني.
92. محمد بن إسحاق ابن خزيمة.
93. محمد بن إسحاق أبو العباس السراج.
94. محمد بن إسحاق ابن منده.
95. محمد بن أسلم الطوسي.
96. محمد بن إسماعيل البخاري.
97. محمد بن جرير الطبري.
98. محمد بن الحسن الشيباني.
99. محمد بن الحسن القيرواني.
100. محمد بن الحسن القاضي أبو يعلى.
101. محمد بن الحسين الآجري.
102. محمد بن زياد أبو عبد الله ابن الأعرابي.
103. محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى.
104. محمد بن عبد المطلب أبو الحسن الكرجي.
105. محمد بن عثمان ابن أبي شيبة.
106. محمد بن علي أبو أحمد القصاب.
107. محمد بن القاسم بن شعبان.

108. محمد بن موهب ابن موهب.

109. محمد بن يحيى الذهلي.

110. محمد بن يزيد ابن ماجه.

111. مالك بن أنس.

112. مسعر بن كدام.

113. معمر بن زياد.

114. منصور بن عمار.

115. نبأ بن محمد الشيخ أبو البيان.

116. نصر بن إبراهيم المقدسي.

117. نصر بن محمد المروزي.

118. النعمان بن ثابت الإمام أبي حنيفة.

119. نعيم بن حماد الخزاعي.

120. نوح بن أبي مريم الجامع.

121. هبة الله أبو القاسم اللالكائي.

122. هشام بن عبيد الله الرازي.

123. هشام بن عمار.

124. هشيم بن بشير.

125. وكيع بن الجراح.

126. وهب بن جرير.

127. يحيى بن زياد. الفراء.

128. يحيى القطان.

129. يحيى بن الصاعد.

130. يحيى بن عمار.

131. يحيى بن معاذ الرازي.

132. يحيى بن معين.

133. يحيى بن يحيى النيسابوري.

134. يزيد بن هارون.

135. يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي.

136. يعقوب بن إسحاق أبو عوانة.

137. يوسف بن عبد الله ابن عبد البر.

أمثلةً على وَفْرة علماء أهل السُّنَّة بمعرفة طبقاتهم، فمنهم:

• **الصَّحابة كلُّهم**، فلم يُعْلم عن أحد منهم أنه تأوَل، أو صرَف النُّصوص عن ظاهرها.

• **التابعون:** منهم على سبيل المثال لا الحصر: عُبَيد بن عُمَير، شُريح بن عبيد، أبو قلابة، قتادة بن دعامة، مجاهد بن جَبْر، ربيعة بن أبي عبدالرحمن، أيُّوب السَّخْتِياني، الضَّحَّاك، سليمان التَّيمي، عكرمة، مُقاتل، الحسن البَصري، مالك بن دينار وغيرهم.

• **تابعو التابعين:** منهم على سبيل المثال لا الحصر: عبدالله بن المبارك، الأوزاعي، حمَّاد بن زيد، وَهْب بن جرير، أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت، ابن جُرَيج شيخ الحرَمِ ومُفْتي الحجاز، مقاتل بن حيَّان عالِمُ خراسان، سلاَّم بن مطيع من أئمة البصرة، حماد بن سلمة، عبدالعزيز بن الماجِشُون مُفْتي المدينة، ابن أبي ليلى قاضي الكوفة، شريك القاضي، محمد بن إسحاق، مِسْعَر بن كدام، جرير الضَّبِّي مُحدِّث الرَّي، الفضيل بن عياض، هشيم بن بشير، عباد بن العَوَّام محدِّث واسط، القاضي أبو

يوسف تلميذ أبي حنيفة، عبدالله بن إدريس أحد الأعلام، محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة، وكيع بن الجَرَّاح، عبدالرحمن بن مهدي، نُعَيم بن حماد، أبو عبيد القاسم بن سلام، قتيبة بن سعيد، يحيى بن مَعِين، عليُّ بن المَدِيني، إسحاق بن راهَوَيْهِ، هشام بن عمار وغيرهم، وقد مضى ذكر بعضهم.

• **طبقات أخرى بعد تابعي التابعين:** منهم على سبيل المِثال، لا على سبيل الحَصْر: أبو زُرْعة الرَّازي، أبو حاتم الرَّازي، عثمان بن سعيد، بَقِيُّ بن مَخْلَد، إسماعيل القاضي، يعقوب الفَسَوي، ابن أبي خَيْثَمة، أبو زُرْعة الدِّمَشقي، ابن نصر المروزي، ابن أبي شيبة، محمد بن إسحاق بن خُزَيمة، ابن سُرَيج فقيه العراق، أبو بكر بن أبي داود، أبو جعفر الترمذي الفقيه، أبو العباس السَّرَّاج، أبو عوانة صاحب "المستخرج على صحيح مسلم"، يحيى بن محمد بن صاعد، أبو القاسم الطبراني، أبو الشيخ، أبو بكر الإسماعيلي، أبو بكر بن شاذان، أبو نعيم الأصبهاني صاحب "حِلْية الأولياء"، أبو عمر الطَّلَمَنكي، أبو عثمان الصابوني، أبو عمرو الداني، ابن عبدالبرِّ، القاضي أبو يعلى، الخطيب البغدادي، الهَرَوي صاحب "ذَمِّ الكلام"، البَغَوي، أبو الحسن الكرجي، وغيرهم.

فائدة:

وهذه الأسماء وهذه الطبقات؛ ذُكرت تقريراتها في إثبات عقيدة السلف في كتب كثيرة، يأتي بيان بعضها في العنوان التالي.

كتب ومؤلفات في اعتقاد السلف الصالح:

قد دون أفذاذ العلماء من أهل السنة والجماعة، مؤلفات كثيرة في اعتقاد السلف واعتنوا بتقعيد أصولها، واستدلوا عليها من الكتاب والسنة، وردوا على أهل البدع وكشفوا عوراتهم، وواجهوا الباطل بالحق، والجهل بالعلم، والبدعة بالسنة،

وجردوا أهل البدع من سلاحهم، واظهروا الحق وابطلوا الباطل، وما ذاك إلا لصيانة الدين .

ومن المفيد أن ذكر بعضها، حتى نكون على بصيرة وعلم من عقيدتنا ونعلم بأن هذه العقيدة -عقيدة السلف الصالح- هي الأصل، وما طرأ عليها من التحريفات في القرون المتأخرة، فهي دخيلة على العقيدة التي تلقاها سلفنا الصالح؛ الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من صاحب الشريعة، ورسول هذا الدين العظيم صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وقد قرر عقيدة السلف الصالح جمع كبير من علماء الأمة في مؤلفاتهم، منها على سبيل المثال لا الحصر:

(كتاب السنة): للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى - 241 هجري.

(كتاب السنة): عبد الله ابن الإمام أحمد - 290 هجري.

(كتاب السنة) : ابو بكر أحمد بن يزيد الخلال - 311 هجري.

(كتاب السنة) الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم - 287 هجري.

(كتاب السنة) محمد بن نصر المروزي - 294 هجري.

(شرح السنة) الإمام حسن بن على البربهاري - 329 هجري.

(شرح السنة) الإمام الحسين بن مسعود البغوي - 436 هجري.

(الشريعة) الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري - 360 هجري.

(كتاب أصل السنة واعتقاد الدين) الإمام أبو حاتم الرازي - 327 هجري.

(صريح السنة) الإمام ابوجعفر محمد بن جرير الطبري - 310 هجري.

(شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن) أبو حفص

عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين - 279 هجري.

(أصول السنة) الإمام ابن أبي زمنين الأندلسي - 399 هجري.

(كتاب النزول) و (كتاب الصفات) و (كتاب الرؤية) الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني - 385 هجري.

(كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل) الإمام أبو بكر بن إسحاق بن خزيمة - 311 هجري.

(مقدمة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة) عبد الله بن زيد القيرواني - 387 .

(الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة) الإمام أبو عبدالله بن بطة العكبري الحنبلي - 387- هجري.

(اعتقاد أئمة الحديث) الإمام أبو بكر الأسماعيلي - 371 هجري.

(عقيدة السلف أصحاب الحديث) الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني - 449 هجري.

(المختار في أصول السنة) الإمام علي بن الحسن بن أحمد بن البنا الحنبلي البغدادي - 471 هجري.

(شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي - 418 هجري.

(كتاب الأربعين في دلائل التوحيد) أبو إسماعيل الهروي - 481 هجري.

(كتاب العظمة) أبو الشيخ الأصفهاني - 369 هجري.

(الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة) أبو القاسم إسماعيل بن محمد التميمي الأصفهاني - 535 هجري.

(العقيدة الطحاوية) الإمام أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي الحنفي - 321 هجري.

(لمعة الاعتقاد الهادي الي سبيل الرشاد) الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي - 620- هجري.

(النصيحة في صفات الرب جل وعلا) الإمام أبو محمد عبدالله بن يوسف الجويني الوالد - 438 هجري.

(كتاب التوحيد ضمن الصحيح له) الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري -256 هجري.

(كتاب الإيمان) الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام - 224 هجري.

(كتاب الإيمان) الحافظ محمد بن يحيي بن عمر العدني -243 هجري.

(كتاب الإيمان) الحافظ أبو بكر بن شيبة - 235 هجري.

(كتاب الإيمان) الحافظ محمد بن اسحاق بن منده - 395 هجري.

(شعب الإيمان) الحافظ ابو عبدالله الحليمي البخاري -403 هجري.

(مسائل الإيمان) القاضي أبو يعلى - 458 هجري.

(الرد على الجهمية) الإمام الحافظ ابن منده - 359 هجري.

(الرد على الجهمية) الإمام عثمان بن سعيد الدارمي - 280 هجري.

(الرد على الجهمية و الزنادقة) الإمام أحمد بن حنبل - 241 هجري.

(الرد على من انكر الحرف و الصوت) الإمام الحافظ أبو نصير عبيد الله بن سعد السجزي - 444 هجري.

(خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل) الإمام البخاري -256.

(إثبات صفة العلو) الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي - 620 هجري.

(أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات) الإمام زين الدين مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي - 1033 هجري.

(التصديق بالنظر الي الله تعالى في الآخرة) الإمام ابو بكر الآجري-360 هجري.

(العيون والأثر في عقائد أهل الأثر) الإمام عبد الباقي المواهلي الحنبلي -1071 هجري.

(قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر) محمد صديق خان القنوجي - 1307 هجري.

(تجريد التوحيد المفيد) الإمام أحمد بن على المقريزي- 845 هجري.

وفارس التأليف في علم الاعتقاد - الذي لا يختلف فيه اثنان من أهل السنة - شيخ الإسلام ابن تيمية (728 هجري) فإنه رتب هذا العلم وقعد أصوله ومناهجه ومؤلفاته كثيرة في هذا الباب منها:

(منهاج السة النبوية) و(درء تعارض العقل والنقل) و(كتاب الإيمان).

(بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة وأهل الإلحاد) و(العقيدة الحموية).

(اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة اصحاب الجحيم) و(العقيدة الواسطية).

(الصارم المسلول على شاتم الرسول) و(الرسالة التدمرية) و(النبوات).

(قاعدة جلية في التوسل والوسيلة) و(الرد على المنطقيين).

(الرسالة التسعينية) و(بيان تلبيس الجهمية) و(شرح العقيدة الأصفهانية).

(شرح حديث النزول) إضافة إلى هذا ((مجموع الفتاوى)) التي جمع فيها أكثر مؤلفاته في سبع وثلاثين مجلداً ضخماً وأكثرها في أبواب العقيدة .

والفارس الثاني في التاليف تلميذ الفارس الأول, شيخ الإسلام ابن القيم الجوزية (751 هجري) الذي له جهود طيبة في الرد على الفرق الضالة, منها :

(الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة).

(اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية).

(القصيدة النونية) و(طريق الهجرتين وباب السعادتين).

(شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل) وغيرها من الكتب القيمة.

من كتب التفسير السلفية:

1. الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن، وكفا به.
2. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم.
3. البغوي: معالم التنزيل.
4. السعدي: تيسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن.
5. الشنقيطي: أضواء البيان / تفسير ابن أبي حاتم من أجود التفاسير وأسهلها وأنظفها، وغيرها كثير.
6. مختصر تفسير ابن كثير لشيخي محمد نسيب الرفاعي.

ابن رجب رحمه الله تعالى:

من شروحه المفقودة شرح الترمذي وهو شرح نفيس جداً ولكنه مفقود، ويدل على نفاسته القطعة التي وصلت إلينا منه وهي شرح العلل.

ومن شروحه رحمه الله تعالى قطعة من صحيح مسلم.

ومن الشروح السلفية المفقودة: شرح صحيح البخاري للحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى.

ومن الشروح السلفية: تهذيب السنن للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، وهو تعليقات بالغة التحرير على سنن أبي داود، والكتاب مطبوع ومشهور.

وأما من ألّف في شروح الحديث من العلماء الذين لا يعرفون بالتوجه الكلامي فهم كثيرون ومنهم علماء الهند المتأخرون كصاحب تحفة الأحوذي وصاحب عون المعبود وبذل المجهود وسواهم.

ابن المِبْرَد رحمه الله تعالى يبين أن عامة علماء الأمة ليسوا من الأشاعرة:

ذكر ابن المبرد رحمه الله تعالى:

(أكثر من أربعمائة [400] عالم، من بين محدث وفقيه وعابد وإمام، كلهم مُجانبون للأشاعرة ذامّون لهم، بدءاً من عصر الأشعري وحتى وقته، صدرهم بأبي الحسن البربهاري، وختمهم بجمال الدين يوسف بن محمد المرداوي، صاحب كتاب "الإنصاف".

ثم قال بعد ذلك رحمه الله تعالى:

والله ثم والله ثم والله ما تركنا أكثر مما ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم، من يومهم وإلى الآن، لزادوا على عشرة آلاف نفس) ا .هـ. [جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص: 281)].

ما هي كتب المغاربة الّتي يُعتمد عليها في طلب علم العقيدة السّلفية النّقية؟

كتب المغاربة المختصة بمسائل العقيدة السلفية الصافية قد لا تكون متوفرة بشكل تحقق المطلوب، وذلك لسببين:

السبب الأول: ضياع كثير من كتب العلماء الأوائل وعدم وصولها إلينا.

السبب الثاني: أن العلماء في القرون الأولى لم يفردوا العقيدة ومسائلها بكتب مفردة إلا بعد أن بدأت الفرق الضالة تتكاثر وتنتشر.

وعلماء المغرب في ذلك الزمن لم يكثر بينهم الخوض في مثل هذه البدع، ولهذا كان أكثر اشتغالهم بالفقه والحديث، فلم يحتاجوا إلى إفراد كتب لبيان العقيدة الصحيحة والرد على مخالفها، كما كان حال أهل المشرق، وخاصة بلاد العراق التي كانت منبت الفرق الضالة.

قال الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة أبي ذر الهروي: (أخذ الكلام ورأي أبي الحسن -أي الأشعري- عن القاضي أبي بكر بن الطيب، وبث ذلك بمكة، وحمله عنه المغاربة إلى المغرب، والأندلس، وقبل ذلك كانت علماء المغرب لا يدخلون في الكلام، بل يتقنون الفقه أو الحديث أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، وعلى ذلك كان الأصيلي، وأبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر الطلمنكي، ومكي القيسي، وأبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر، والعلماء) انتهى من [سير أعلام النبلاء (17 / 557.)]

ولما دخلت العصور التي توسع فيها العلماء، وتفننوا في كتابة متون في كل علم، كانت الأشعرية قد غلبت على أهل المغرب وتمكنت فيهم.

قال الشيخ مبارك الميلي رحمه الله تعالى:

(**وكان أهل المغرب سلفيين**، حتى رحل ابن تومرت إلى المشرق، وعزم على إحداث انقلاب بالمغرب، سياسي، علمي، ديني، فأخذ بطريقة الأشعري ونصرها، وسَمَّى المرابطين السلفيين: "مجسمين"، وتم انقلابه على يد عبد المؤمن، فتم انتصار الأشاعرة بالمغرب.

واحتجبت السلفية بسقوط دولة صنهاجة، فلم ينصرها بعدهم إلا أفراد قليلون من أهل العلم، في أزمنة مختلفة) انتهى من [تاريخ الجزائر في القديم والحديث (2 / 338)].

ومع ذلك يمكن أن نذكر بعض كتب العقيدة السلفية لعلماء المغرب التي وصلت إلينا؛ ومن ذلك:

1. "أصول السنة" لابن أبي زمنين، وقد طبع باسم "رياض الجنة بتخريج أصول السنة".

ويوجد شرح صوتي لها للشيخ عبد العزيز الراجحي متوفر على شبكة الانترنت.

2. مقدمة متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وقد شرحها الشيخ عبد المحسن العباد وآخرون.

3. "عقيدة التوحيد الكبرى في عقائد أهل السنة والجماعة" لمحمد المكي بن عزوز التونسي.

4. "مجمل اعتقاد السلف" لمحمد سالم بن عبد الودود الهاشمي الشنقيطي وهي مقدمة لمنظومة طويلة جداً في الفقه المالكي.

5. "رسالة الشرك ومظاهره"، للشيخ مبارك الميلي.

حرف الجر إذا اقترن مع الظرف أفاد الحقيقة باتفاق اللغويين

(يخافون ربهم من فوقهم)

وعليه: ففوقية الله تعالى حقيقية

.5.

فوارق الأشعرية مع السلف

أولاً نأتي بحكمهم عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء، فضلاً عن أئمة الجرح والتَّعديل من أصحاب الحديث، ثم نثني بذكر الفوارق:

1- عند المالكية:

روى حافظ المغرب وعلمها الفَذُّ ابن عبدالبر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خويز منداد، أنه قال في كتاب الشهادات شرحًا لقول مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء، قال: أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع؛ أشعريًّا كان أو غير أشعري، ولا تُقْبَل له شهادة في الإسلام أبدًا، ويُهْجر ويُؤدّب على بدعته، فإن تمادى عليها استُتيب منها [جامع بيان العلم وفضله 2/ 117 تحقيق عثمان محمد عثمان، وهو في 2/ 96 من الطبعة المنيرية]. ا.هـ.

وروى ابن عبدالبر نفْسُه في الانتقاء عن الأئمة الثلاثة -مالك وأبي حنيفة والشافعي- نهيهم عن الكلام، وزجر أصحابه، وتبديعَهم وتعزيرهم، ومثله ابن القيم في: "اجتماع الجيوش الإسلامية"، فماذا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام؟!

2- عند الشافعية:

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني، وقد كان معاصرًا للأشعري: (لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسِّمة والمشبِّهة والكرامية والمكيِّفة، بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل). ا.هـ [توفي ابن

سريج سنة 306؛ انظر: تاريخ بغداد (4/ 290)، وسير أعلام النبلاء (14/ 201)، والظاهر أنه توفي قبل رجوع الأشعري إلى مذهب السلف، والأشعري توفي سنة 324، أو 330 على قولين، وانظر عقيدة ابن سريج في: "اجتماع الجيوش الإسلامية" (62)].

قال الإمام أبو الحسن الكرخي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه: (لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوْم حواليه، على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة).

وضرب مثالاً بشيخ الشافعية في عصره؛ الإمام أبو حامد الإسفرائيني، الملقب "الشافعي الثالث" قائلاً: (ومعلوم شدة الشيخ على أصحاب الكلام، حتى ميّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري، وعلَّق عنه أبو بكر الراذقاني وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابه: "اللمع"، و"التبصرة"، حتى لو وافق قول الأشعري وجهًا لأصحابنا ميزه، وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعريَّة، ولم يعدّهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلاً عن أصول الدين) ا.هـ ["التسعينية" (238 - 239)، وانظر "شرح الأصفهانية" (31/5) من "الفتاوى الكبرى" نفسها، وانظر عن الكرخي وعقيدته: "اجتماع الجيوش الإسلامية" و"مختصر العلو"، وله ترجمة في "طبقات الشافعية" لابن السبكي، و"طبقات الشافعية" لابن كثير (مخطوط)].

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري [يلاحظ أن كلاً من الشافعية والحنابلة يدعي الهروي لمذهبهم، ورجّح شيخ الإسلام أنه يأخذ من كليهما، ويتبع الأثر؛ انظر شيخ الإسلام عبدالله الهروي (96)، وقوله فيهم نقله في

التسعينية (277) عن كتاب ذم الكلام، وانظر أيضًا عن موقف الشافعية درء التعارض (2/ 106)].

3- الحنفية:

معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان، وكان الإمام الطحاوي معاصرًا للأشعري، وكتَب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه، وهي مشابهة لما في الفقه الأكبر عنه، وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال: إن الله ليس على العرش، أو توقف فيه، وتلميذه أبو يوسف كفّر بِشْرًا المريسي، ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو حقيقة، وينكرون كونه تعالى على العرش حقيقة، ومعلوم أيضًا أن بعض أصولهم مستمدة من بشر المريسي [انظر غير ما ذكر: سير أعلام النبلاء ترجمة بشر (10/ 200 - 201)، والحموية (14 - 15) طبعة قصي الخطيب].

4- الحنابلة:

موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر، فمنذ بدع الإمام أحمد "ابن كُلَّاب"، وأمر بهجره -وهو المؤسِّس الحقيقي للمذهب الأشعري- لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة، وحتى في أيام دولة نظام الملك -التي استطالوا فيها- وبعدَها كان الحنابلة يخرجون من بغداد كل واعظ يخلط قصَصَه بشيء من مذهب الأشاعرة، ولم يكن ابن القشيري إلا واحدًا ممن تعرض لذلك، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة -سيّما الحنابلة- على محاربته؛ أصدر الخليفة القادر منشور "الاعتقاد القادري"، أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة 433هـ [انظر المنتظم لابن الجوزي، أحداث سنة: 433، 469، 475، وغيرها ج 8 وج 9].

وكذلك يفعل أتباعهم في عصرنا هذا بملء خطبهم الحماسية، ومواعظهم وقصصهم، وما يسمونه بالكتب الفكرية؛ لثقة قرائهم -من الشباب المتحمس- العمياء بهم، ولجهل أكثر هؤلاء الشباب بعقيدتهم الصحيحة التي كان عليها سلفهم الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

هذا، وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاصاً بأئمة المذاهب المعتبرين، بل هو منقول أيضاً عن أئمة السلوك الذين كانوا أقرب إلى السنة واتباع السلف، فقد نقل شيخ الإسلام في "الاستقامة" كثيرًا من أقوالهم في ذلك، وأنهم يعتبرون موافقة عقيدة الأشعرية منافيًا لسلوك طريق الولاية والاستقامة، حتى أن عبدالقادر الجيلاني لما سُئل: "هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟ قال: ما كان، ولا يكون"[ص 81 - 89، و 105 - 109].

ملخص ما فارق به الأشاعرة أهل السنة:

فائدة: مراجع هذه الأقوال تأتيك عناوينها في العنوان التالي.

الأول: مصدر التلقي:

مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل -أي: حال التعارض لا مطلقاً-، وقد صرح الجويني والرازي والبغدادي والغزالي والآمدي والإيجي وابن فورك والسنوسي وشراح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض، وعلى هذا جرى المعاصرون منهم، ومن هؤلاء السابقين من صرح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال: هو أصل الضلالة!!.

صرح متكلموهم "أن نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة، ولا تفيد اليقين إلا إذا سلمت من عشرة عوارض؛ منها: الإضمار والتخصيص والنقل والاشتراك والمجاز..... إلخ، وسلمت بعد هذا من المعارض العقلي، بل قالوا: من احتمال المعارض العقلي.

وموقفهم من السنة خاصة أنه لا يثبت بها عقيدة، بل المتواتر منها يجب تأويله وآحادها لا يجب الاشتغال بها حتى على سبيل التأويل، حتى إن إمامهم الرازي قطع بأن رواية الصحابة كلهم مظنونة بالنسبة لعدالتهم وحفظهم سواء، وأنه في الصحيحين أحاديث وضعها الزنادقة.... إلى آخر ما لا أستجيز نقله لغير المتخصصين، **وهو في كتابيه أساس التقديس والأربعين**.

الثاني: إثبات وجود الله تعالى:

معلوم أن مذهب السلف هو أن وجوده تعالى أمر فطري معلوم بالضرورة، والأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والآفاق والوحي أجل من الحصر، ففي كل شيء له آية وعليه دليل؛ أما الأشاعرة فعندهم دليل يتيم هو دليل: الحدوث والقدم.

الثالث: التوحيد:

التوحيد عند أهل السنة والجماعة معروف بقسميه: توحيد الطلب وتوحيد المعرفة والإثبات، وهو عندهم أول واجب على المكلف، أما الأشاعرة -قدماؤهم ومعاصروهم- فالتوحيد عندهم هو نفي التثنية أو التعدد، ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة.

الرابع: الإيمان:

الأشاعرة في الإيمان مرجئة جهمية وتجد في أغلب كتبهم أن الإيمان هو التصديق القلبي.

الخامس: القرآن:

فمذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى عليه السلام ويسمعه الخلائق يوم القيامة، ومذهب المعتزلة أنه مخلوق.

أما مذهب الأشاعرة فمن منطلق التوفيقية -التي لم يحالفها التوفيق- فرقوا بين المعنى واللفظ، فالكلام الذي يثبتونه لله تعالى هو معنى أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت **ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء**، بل وأن الأمر عندهم هو عين النهي.

السادس: القدر:

أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة لأنها تنفي أيَّ قدرة للعبد أو تأثير، أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلاً عن إفهامهم لغيرهم ولهذا قيل:

مما يقال ولا حقيقة تحته ❖❖❖ معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعرِيْ والحال ❖❖❖ عند البهشميّ وطفرة النظام.

السابع: السببية:

وأفعال المخلوقات حيث ينكر الأشاعرة الربط العادي بإطلاق، وأن يكون شيء يؤثر في شيء، وأنكروا كل "باء سببية" في القرآن، وكفروا وبدعوا من خالفهم، ومأخذهم فيها هو مأخذهم في القدر، فمثلاً عندهم من قال: إن النار تحرق بطبعها أو هي علة الإحراق فهو كافر مشرك؛ لأنه لا فاعل عندهم إلا الله مطلقاً، حتى أن نحاة الأندلس من دولة الموحدين التومرتية الأشعرية هدم [نظرية العامل] عند النحاة مدعياً أن الفاعل هو الله!!.

الثامن: الحكمة والغائية:

ينفي الأشاعرة أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علة مشتملة على حكمة تقضي إيجاد ذلك الفعل أو عدمه، وهذا نص كلامهم تقريباً، وهو رد فعل لقول المعتزلة بالوجوب على الله؛ حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في القرآن، وقالوا: إن كونه

يفعل شيئاً لعلة يناقض كونه مختاراً مريداً، وجوزوا بذلك أن يدخل الملائكة والنبيون النار، وأن يدخل إبليس والمجرمون الجنة، وهذا لازم قولهم، إلا من التزمه منهم.

التاسع: التحسين والتقبيح:

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن والقبح، ويقولون: مرد ذلك إلى الشرع وحده، وهذا رد فعل مغال لقول البراهمة والمعتزلة: إن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبيح، وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول، ومما يترتب من الأصول الفاسدة على قولهم: أن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل، فإلغاء دور العقل مطلقاً أسلم من نسبة القبح إلى الشرع! ويكفي في الرد عليهم قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف: 157].

بل الصواب: أن العقل قد يدرك حسن أو قبح الشيء قبل ورود الشرع، وإنما ترتب الثواب والعقاب فهو مرده للشرع.

العاشر: التأويل:

وهو أصل منهجي من أصول الأشاعرة، وليس هو خاصاً بمبحث الصفات بل يشمل أكثر نصوص الإيمان خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه وتسمية بعض شعبه إيماناً ونحوها، وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء حصوصاً موضوع العصمة، وبعض الأوامر التكليفية أيضاً.

الحادي عشر: السمعيات:

يقسم الأشاعرة أصول العقيدة بحسب مصدر التلقي إلى ثلاثة أقسام:

قسم مصدره العقل وحده وهو معظم الأبواب ومنه باب الصفات ولهذا يسمون الصفات السبع "عقلية" وهذا القسم هو "ما يحكم العقل بوجوبه"، دون توقف على الوحي عندهم.

قسم مصدره النقل وحده وهو السمعيات أي المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان وهو عندهم: ما لا يحكم العقل باستحالته لكن لو لم يرد به الوحي لم يستطع العقل إدراكه منفرداً، ويدخلون فيه التحسين والتقبيح والتحليل والتحريم.

والحاصل أنهم في صفات الله جعلوا العقل حاكماً، وفي إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلاً وفي الرؤية جعلوه مساوياً.

الثاني عشر: الصفات:

والحديث عنها يطول، وتناقضهم وتحكمهم فيها أشهر وأكثر، وكل مذهبهم في الصفات مركب من بدع سابقة، وأضافوا إليه بدعاً أحدثوها فأصبح غاية للتلفيق المتنافر.

"ما أنا عليه اليوم وأصحابي"

لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

مفوضاً ولا مؤولاً ولا معطلاً ولا مجسماً

.6.

دعوى أن التفويض مذهب السلف

حقيقة التفويض وموقف السلف منه :

وقع عند المتأخرين (ممن لا خبرة لهم بأقوال السلف) نسبة أمور للسلف لا حقيقة لها، منها: نسبة مذهب تفويض صفات الله للسلف، واعتباره هو الطريق الأسلم في الاعتقاد, فهو وسط بين التشبيه والتأويل على حد قول من ينسبونه للسلف، وسنحاول تبيين حقيقته وموقف السلف منه.

التفويض فى اللغة يعود إلى معان منها: الرد إلى الشيء-التحكيم فيه- والتوكيل.

وهو فى الاصطلاح: "الحكم بأن معاني نصوص الصفات مجهولة غير معقولة لا يعلمها إلا الله". [مصطلحات فى كتب العقائد لمحمد الحمد (ص:11)].

والقائلون بهذا القول هم جماعة من الأشاعرة: كالجويني ذكره في كتابه [العقيدة النظامية (ص: 23)] والغزالي في كتابه [إلجام العوام عن علم الكلام (ص:54)].

وقد ظهرت هذه المقولة فى بداية القرن الرابع الهجري، وكان لانتشارها وانتشار نسبتها للسلف أسباب منها:

- ذِكر بعض متأخري المحدثين لها في بعض مصنفاتهم، كالبيهقي في كتابه: [الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (ص:123)]. والخطابي نقله عنه البيهقي أيضا في: [الأسماء والصفات (ص:345)].
- اعتماد المتكلمين على الأصول الفلسفية والكلامية في تقرير الأسماء والصفات واستعمال مصطلحات كالجسم والحيز, ومحاكمة النصوص

إليها ونسبة ذلك للسلف كما فعل الغزالي في كتابه [الاقتصاد في الاعتقاد (ص: 11)].

- جناية التأويل الكلامي على الوحي وانتشار الحيرة في أصحابه, وكثرة تناقضهم, فقد أدرك كثير منهم خطر التأويل على الوحي فتركوه إلى التفويض -تفويض المعنى والكيف- ظنا منهم أنه الطريق الأسلم فى فهم الوحي قال الذهبي: (وحكى الفقيه أبو عبد الله الحسن بن العباس الرستمي قال: حكى لنا أبو الفتح الطبري الفقيه قال: دخلت على أبي المعالي الجويني في مرضه، فقال: اشهدوا علي أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور). [سير أعلام النبلاء (18/ 474)].
- اعتقاد التعارض بين ظني الوحي وقطعي العقل (بزعمهم) كما نص على ذلك سعد الدين التفتازانى بقوله عن آيات الصفات: (إنها ظنية سمعية في معارضة قطعيات عقلية فيقطع بأنها ليست على ظاهرها ويفوض العلم بمعانيها إلى الله مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم). [شرح المقاصد (4/ 50)].

قلت: واعجب إن شئت من قوله رحمه الله تعالى: مع اعتقاد حقيقتها! فكيف يسلم ذلك مع تفويض المعنى؟!

موقف السلف من التفويض:

من خلال التاريخ لظهور التفويض يُعلم أنه لم يكن معلوماً عند السلف بمعناه الذى مر معنا، فالتفويض ظهر أول ما ظهر فى بداية القرن الرابع الهجري, أي بعد انقضاء القرون المزكاة, وبالنظر في مؤلفات السلف وما أسند إليهم من أقوال نجد

أنهم كانوا على خلاف هذا المنهج، فقد كانوا يؤمنون بما جاء عن الله على مراد الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نص على ذلك الشافعي وغيره, ولم يكونوا يفرقون بين اللفظ والمعنى, وقد تعرضوا لآيات الصفات وفسروها مبينين مراد الله عز وجل منها، قال مجاهد: (عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته أقف عند كل آية وأسأله عنها).[الفتاوى (38/5)].

- ونقل القرطبي وابن عبد البر عن أبي عبيدة في قوله تعالى: (الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى) [الأعراف: 45]. فقال: (على وارتفع). وقال ابن المبارك حين سئل كيف نعرف ربنا؟ فقال: (فوق سبع سماوات على العرش بائن من خلقه) [البخاري في خلق أفعال العباد (ص:8)].
- وقال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من علماء السلف (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه). [الصواعق المرسلة (ص:745)].
- وقال عبد الله بن مسلم بن قتيبة (الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته أو حيث انتهى رسوله صلى الله عليه وسلم ولا نزيل اللفظ عما تعرفه العرب ونضعه عليه ونمسك عما سوى ذلك). [اختلاف اللفظ (ص:25)].

فكلام السلف فى آيات الصفات وتفسيرها وإثبات ما دلت عليه من المعانى دليل على مخالفتهم لهذا المذهب الذى حقيقة قوله التوقف عن المعنى مع القطع بأن الظاهر المتبادر إلى الذهن غير مراد.

وكانوا يعملون بمقتضى النصوص الآمرة لهم بالتدبر والتفكر في القرآن, وأن هذا الأمر لا يمكن أن يكون عبثا , بحيث يَأمر القرآن بما لا يمكن تدبره ولا يعقل.

تفريق السلف بين تفويض الكيف وتفويض المعنى:

ومما يؤيد أن هذا المنهج -أي التفويض للمعنى- على خلاف ما كان عليه السلف تفريق السلف بين الكيف والمعنى ,فالسلف كانوا يعتبرون المعاني معلومة بالنسبة لهم والكيفيات أمرها إلى الله وعباراتهم فى هذا كثيرة كقول مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة) [الأسماء والصفات للبيهقي (ص:515)].

وقال الوليد بن مسلم: (سألت الأوزاعي, ومالك بن أنس, وسفيان الثوري, والليث بن سعد,عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة؟ فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف). [الآجري في الشريعة (1146، رقم720). والدار قطني في الصفات (ص:44، برقم67)].

وقولهم: أمروها كما جاءت، يقتضى إبقاء دلالتها على ما هي عليه, فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني, فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد.

والذين ساروا على نهج السلف وأدركوا هذه الفرقة كانوا يسمونها فرقة "التجهيل"أو"الاأدرية" ينظر [الفتاوى (34/5) الصواعق المرسلة (ص:510)] وغيرهما لعلمهم بحقيقة ما يقول به المفوضة وما يلزم عليه من لوازم باطلة، كاعتقاد أن نصوص الوحي غير مفهومة، وأن الله خاطب عباده بما ظاهره لا يليق به، وما يليق به لم يبينه فى كتابه ولا على ألسنة رسله, بل تركهم في حيرة من أمرهم، وتعبدهم بألفاظ لا يعرفون منها معنى يمدحونه به، وهذا مما ينزه عنه كلام البشر فكيف بكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

من لوازم القول بالتفويض في معاني صفات الله عز وجل:

من المقرر عند العقلاء أن الفرع تابع للأصل، وأن اللازم تابع للملزوم, فإذا بطل الأصل كان ذلك دليلا على بطلان الفرع, وإذا بطل الملزوم بطل اللازم, والعلة لا يمكن أن تعود على أصلها بالإبطال.

فإذا عرضنا مقالة التفويض القائلة: "بصرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه بل يفوض ويترك أمره إلى الله، سوف يتبين لنا أنه يلزم على هذه المقالة لوازم إن التزمها أصحابها فقد حكموا على مذهبهم بالبطلان، وإن لم يلتزموها فسد أصلهم الذى بنوا عليه، وهذه اللوازم سوف نجملها في عناوين رئيسة كالتالي:

أولاً: التنقص من حكمة الله عز وجل:

من لوازم القول بالتفويض -أي تفويض المعنى- التنقص من حكمة الله عز وجل وذلك باعتقاد أنه أنزل كتابا لم يفهمه رسوله ولا أحد من خلقه، أو أنزله على قوم ليسوا مؤهلين لفهمه، فهذا مناف لحكمة الله عز وجل ومراده من إنزال الكتب وإرسال الرسل، قال الله عز وجل:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٤ ﴾ [إبراهيم: 4]. "والله جل ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطابا أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أرسلت إليه, لأن ذلك فينا مِن فِعْل أهل النقص والعبث, والله تعالى عن ذلك متعال". [الطبري (1/11)].

فكان من لوازم هذا القول: القدح في حكمة الرب من إنزال الكتب وإرسال الرسل.

ثانياً: تعطيل الصفات:

لأن اعتبار معاني نصوص الصفات مجهولة بالنسبة للمكلفين يلزم منه تعطيلها, فالمفوض لا يثبت لله معنى معيناً يليق بالله عز وجل، وهو بهذا يفوت عليه معرفة أشرف باب من أبواب العلم, ألا وهو العلم بالله عز وجل وصفاته "لأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو همة في العبادة, يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه" [الفتاوى (8/5)].

فالذي يتوقف عن البحث في هذا الباب يجعل الجهل بأسماء الله وصفاته باباً لليقين، وليس هو كذلك، هذا مع أنه يفوت على نفسه معاني جميلة في القرآن كرحمة الله عز وجل وحبه لعباده المؤمنين ورضاه عنهم ورؤيتهم له، فكل هذه المعاني بالنسبة للمفوض لا يفهم منها شيئا وظاهرها لا يليق بالله عز وجل على حد قوله.

قلت: ولذا كان التأويل أيسر من التفويض، لأن التأويل فيه إثبات معنى ولو متأولاً، والتفويض إبطال كامل للمعنى.

ثالثاً: الطعن في الوحي:

فقد وصف الله القرآن بأنه مبين فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ١٧٤﴾ [النساء:174].

ووصفه بالتفصيل فقال:﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣﴾ [فصلت: 3].

وسماه فرقاناً فقال:﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ١﴾ [الفرقان:1].

وهذه الأوصاف للقرآن تجعله في أعلى المقامات من البيان والوضوح، فمن ادعى أن فيه ما لا يفهم ولا سبيل لمعرفة مراد الله عز وجل منه, فهذا طعن في القرآن وفي مقاصده، فلا يكون فرقانا ولا هدى ولا شفاءً إذا كان لا يحصل به التفريق بين الجهل والعلم، وحال الشخص في معرفة الله قبل الوحي كحاله بعده بل أشد من ذلك، فظاهر الوحي لا يفهم منه معنى يليق بالله عز وجل، وهذا من أشنع ما يوصف به كتاب الله عز وجل!

والمقصد من إنزال القرآن أن يعقله الناس كما قال الله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ ﴾ [يوسف: 2]. فهذا التعليل في إنزال الوحي لا يستقيم مع وصفه بأن ظاهره غير مراد والمراد منه غير معلوم للمخاطبين.

رابعاً: اعتقاد تضارب النصوص:

وهذا لازم يلزم أهل التفويض في نصوص الصفات، لأنه وردت آيات من القرآن وأحاديث صحاح تثبت صفات الله عز وجل, فاعتقاد أنه لا يراد من المسلم التسليم بظاهرها ولا معرفة باطنها يلزم منه اعتقاد تضارب نصوص الوحي, وقد التزم بعض المفوضة هذا القول وصرح به حيث قال: "فالمخالف للمذاهب الأربعة ضال ومضل وربما أداه ذلك للكفر, لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر" قاله الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾[آل عمران: 7].

فإذا كان ظاهر الوحي الذي يراد منه البيان والهداية؛ الأخذ به من أصول الكفر، فأين يكون الهدى؟!!

ثم هو مع ذلك مناقض لمقصد القرآن ﴿ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ ﴾ [طه:2]، قال قتادة: "لا والله ما جعله الله شقياً ولكن جعله رحمةً ونوراً ودليلاً إلى الجنة" [الطبري (18/ 269)].

خامساً: تجهيل الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين لهم:

وهذا من أشد اللوازم وأخطرها أن يعتقد المفوض للمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته, جهلوا معانى الوحي, فلا يمكن أن يتكلم رسول الله بكلام لا يفهم معناه، أو فهمه ولم يبلغه وطلب من أصحابه عدم اعتقاد ظاهره، ولم يعين لهم الحق الذى ينبغي أن يعتقدوه "ولازم هذه المقالة: أن يكون ترك الناس بلا رسالة: خيراً لهم في أصل دينهم، لأن مردهم قبل الرسالة وبعدها واحد وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالة". [الفتاوى (5/ 11)]. "فكيف يجوز على الله تعالى، ثم على رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم على خير الأمة: أنهم يتكلمون دائماً بما هو إما نص وإما ظاهر في خلاف الحق؟! ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يبوحون به قط". [المصدر السابق (ص:16)].

وهذا القول لازم لهم لزوماً لا محيد عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معزولاً عن التعليم والإخبار بصفات الله، وأن الناس إن تنازعوا في هذا الباب فالرد إلى الله ورسوله لا فرق بينه وبين الرد إلى ما كانوا عليه قبل الإسلام، لأن ظاهر الكتاب في هذا الباب لا يليق بالله تعالى والمشكل منه لم يبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا علمه صحابته ولا أحداً من علماء الأمة، وهذا من أعظم أبواب الصد عن سبيل الله تعالى.

ويتبين مما سبق أن القول بالتفويض -أي تفويض المعنى- قول ليس من الحق في شيء لأنه لو لزم عنه لازم واحد من هذه اللوازم لكان كافياً في تبيين مخالفته للحق فكيف وهي تلزم عنه جميعاً, وهذه المقولة تجعل المسلم لا يهتدي بوحي ولا يطمئن بذكر ولا يصل إلى حلاوة الإيمان، وذلك باعتقاده أن ظواهر النصوص في باب الصفات لا تليق بالله تعالى، والمعنى اللائق به منها لم يبينه في كتابه ولا على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.

وعليه: فما علمنا أن أحداً مسلماً كان أو كافراً، قد أبان رفض شيء من آيات الصفات، أو الاعتراض عليها، بل فهموا ظاهرها وقبل الله تعالى ورسوله ذلك منهم، ذلك أنا ما علمنا إبطالاً ولا غيره من الشرع لفهمهم.

من أدلة القائلين بالتفويض وشيء من المناقشة:

استدل القائلون بالتفويض -تفويض المعنى والكيف- على قولهم بأدلة ترجع في مجموعها إلى دليلين:

- أن نصوص الصفات من المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله، وجعلوا الوقف في آية آل عمران على اسم الجلالة **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّه}** [آل عمران: 7]. [يراجع أساس التقديس للرازي (ص:222)].
- أن مذهب السلف هو التفويض وقد نسب هذا القول للسلف الشهرستانى في الملل والنحل [ص92] والسيوطي حيث قال: (وجمهور أهل السنة، منهم السلف، وأهل الحديث على الإيمان بها-أي آيات الصفات وأحاديثها- وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى). [الإتقان ص75].

كما استدلوا لإثبات نسبة هذا القول للسلف بما ورد عن بعض السلف كالأوزاعي، ومكحول، ومالك، وسفيان الثوري، والليث بن سعد أنهم قالوا في أحاديث الصفات: (أمروها كما جاءت بلا كيف) [الأسماء والصفات للبيهقي

ج2/ص 373] وما ورد عن محمد بن الحسن أنه قال عن آيات الصفات: (فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها). [شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي 3 /433].

فما سبق هو جملة ما اعتمد عليه القائلون بالتفويض في تقرير مذهبهم، وفي هذا المقال مناقشة لأدلتهم ونبين وجه الغلط عندهم فيما اعتمدوا عليه من الأدلة.

الدليل الأول: أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله تعالى وأن الراجح هو الوقف على اسم الجلالة.

الوقف على اسم الجلالة في الآية وقف صحيح وهو مذهب جمهور السلف، لكن الغلط وقع لهؤلاء في فهم كلام السلف واصطلاحهم فحملوا اصطلاح السلف في التأويل على اصطلاح المتأخرين من المتكلمين، والتأويل عند السلف له معنيان:

المعنى الأول: التأويل بمعنى التفسير وهو المقصود بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل" أي التفسير وفهم المعاني وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين، ولا شك أن التأويل بهذا المعنى يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف على قول الله تعالى: **{وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}** [آل عمران:7]، كما نقل عن ابن عباس ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن إسحاق وابن قتيبة [ينظر تفسير الطبري لهذه الآية و الفتاوى 5 /36].

المعنى الثاني: أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام فتأويل ما أخبر الله به في الجنة والنار - من الأكل، والشرب، واللباس، والنكاح, وقيام الساعة, وغير ذلك هي: الحقائق الموجودة نفسها, لا ما نتصوره نحن من معانيها في الأذهان, ويعبر عنه باللسان, وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال الله تعالى عن يوسف عليه السلام: **{وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا}** [يوسف: 100]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ

جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعۡمَلُۚ قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾[الأعراف: 53]، وهذا هو التأويل الذى لا يعلمه إلا الله تعالى, فيكون التأويل في الصفات بمعنى معرفة حقيقتها وكيفيتها فهذا التأويل لا يعلمه إلا الله عز وجل, أما معرفة معانيها فمعلومة للأمة، فإن ثناء الله عز وجل على الراسخين في العلم لعلمهم بهذه المعاني لا لجهلهم بها, فقد نقل العلامة الشنقيطي عن بعض أهل العلم أنهم قالوا: "أن التحقيق في هذا المقام أن الذين قالوا أن الواو عاطفة جعلوا معنى التأويل: التفسير وفهم معانى القرآن، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس: "**اللهم فقِّههُ في الدينِ، وعلِّمْهُ التأويلَ**" أي: التفسير وفهم معانى القرآن, والراسخون يفهمون ما خوطبوا به وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه.

والذين قالوا: هي استئنافية جعلوا معنى التأويل حقيقة ما يؤول إليه الأمر وذلك لا يعلمه إلا الله .[أضواء البيان 1 /211].

ومما شبه عليهم فيه أنهم لا يتصورون المعنى دون الكيف وهذا كثير في القرآن ورود المعنى مع الجهل بالكيف، فقد أخبرنا الله عن الدابة التي تكلم الناس ولم يعين لنا كيفية هذه الدابة ومعلوم أن اسم الدابة مشترك بين أصناف كثيرة, وكذلك أخبرنا عن الساعة ولم يخبرنا عن وقت قيامها وعن الجنة وما فيها من الفواكه والنعيم، ثم أخبرنا عن جهلنا بكيفيتها كما في قوله: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [السجدة: 17].

قلت: ولذا فقد صح عن ابن عباس: "ليس في الجنة من الدنيا إلا الأسماء".

فيظهر بهذا أن أصحاب التفويض -تفويض الكيف والمعنى- وافقوا السلف أو كثيراً منهم في الوقف على لفظ الجلالة, لكنهم خالفوهم في جعلهم التأويل المنفي

في الآية هو تفسير اللفظ ومعرفة معناه أو هو التأويل في الاصطلاح الحادث عند المتأخرين. [ينظر الفتاوى ج13/ص 35].

والسلف يقولون التأويل المنفي هو الحقيقة التي يؤول إليها الأمر وهو غالب استعمال القرآن كما مر ذكره.

ومما يؤيد ذلك -أي بطلان القول بتفويض المعنى- تواتر الآيات والأحاديث على إثبات صفة معينة بأساليب متعددة، مما يدل على أن المراد هو فهمها، كما ورد في صفة العلو، فقد أمر القرآن بتسبيح الله تعالى لأن هذه صفته فقال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: 1] ومدح عباده بخوفهم منه فقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ۩ ۝٥٠﴾ [النحل: 50]. فتنوع الأساليب يدل على إرادة الإفهام، فصرف العقول عن هذه المعاني التي جاء القرآن لتأكيدها، طريق التجهيل والتضليل للأمة والسلف الصالح رحمهم الله تعالى قد تعرضوا لآيات الصفات وفسروها مما يدل على أنهم لم يكونوا يفوضون المعنى فهذا ابن عباس يقول في قول الله تعالى: **{ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}** على وارتفع [القرطبي ج 5/ ص 130].

الدليل الثاني: الاستدلال بأقوال السلف: وهذه العبارات المأثورة عن السلف التي يزعم أهل التفويض أنها دليل لهم على مذهبهم تدور على خمسة ألفاظ:

- إمرار النصوص.
- نفي المعاني عن النصوص.
- نفي تفسير النصوص.
- السكوت.
- التفويض.

وسوف نحاول مناقشة كل عبارة على حدة ونبدأ بالعبارة الأولى:

1. **إمرار النصوص:** هذه العبارة وردت عن الأوزاعي, وسفيان الثوري, ومالك, وقد رويت عنهم بصيغ مختلفة بعضها يفسر بعضاً، ومن هذه الصيغ قولهم: "أمروها كما جاءت بلا كيف" وهي بهذا المعنى دليل على أهل التفويض لا لهم, فقولهم: "أمروها كما جاءت" رد على أهل التعطيل, وقولهم: "بلا كيف" رد على الممثلة الذين يعتقدون للصفة كيفية معينة في أذهانهم، فلو كان القوم قد آمنوا باللفظ من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله تعالى, لما وردت عنهم عبارات أُخر مثل قولهم: (الاستواء معلوم, والكيف غير معقول, فالاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم, ولا يحتاج إلى نفي الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى معيناً). [مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ص/57].
2. **نفي المعاني عن النصوص:** فقد روى الخلال عن الإمام أحمد أنه قال في أحاديث الصفات: (نؤمن بها, ونصدق بها, لا كيف ولا معنى) [ذم التأويل ص91]. فتمسك المفوضة بهذه العبارة وجعلوها دليلاً لهم على مذهبهم, والناظر في كلام الإمام أحمد يجد أنه متسق مع مذهبه, فهو قال: نؤمن بهذه الصفات ونصدق بها, فالجهل بمعانيها مناف للإيمان والتصديق, فدل على أن مراده من الكلمة مخالفة أهل البدع وهم نوعان:

- المشبهة الذين يعتقدون لصفات الله كيفية معينة في أذهانهم، فهؤلاء تبرأ منهم بقوله: "لا كيف".
- المعطلة الذين يجعلون لصفات الله معاني من عند أنفسهم, فهؤلاء رد عليهم بقوله: "لا معنى" أي لا نجعل لها معنى من عند أنفسنا.

ومما يؤيد هذا التفسير ما ورد عن الإمام أحمد أيضاً: (نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه, ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت). وكذلك ما روى الخطابي عن أبى عبيد -أحد أئمة أهل العلم- أنه قال: (نحن نروي هذه الأحاديث ولا نريغ لها المعاني -أي نضعها-). [أعلام الحديث 3/ 1907].

قلت: وسيأتي مزيد بيان لمذهب أحمد في ذلك وبيان حقيقة هذه العبارة حتى من حيث الثبوت.

فهذه العبارات تؤكد أن السلف كانوا ينكرون المعاني الباطلة التي يوردها المتأولون للصفات ولا ينكرون مراد الله عز وجل.

وحاصل الأمر أن نفي المعاني عند السلف لا يخلو من أحد أمرين:

- أن يكون المراد به المعاني الباطلة عند المبتدعة وغيرهم.
- أن يكون المراد به نفي الكيف.

3. **نفي التفسير:** فقد ورد عن بعض السلف نفي تفسير الصفات، كما روى اللالكائي عن محمد بن الحسن أنه قال: (هذه الأحاديث -أي أحاديث الصفات- قد روتها الثقات, فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها). والمراد بالتفسير المنفي تفسير الكيفية, وليس تفسير المعنى, فقد روى الدارقطني عن أبي عبيد بلفظ: (هذه الأحاديث صحاح -أي أحاديث الصفات- حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض, وهي عندنا حق لا شك فيه, ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره). [كتاب الصفات ص/40].

فهذا القول صريح منهم في المراد بقولهم: لا نفسرها.

وقد عقد أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني في كتابه "الحجة" فصلاً بعنوان "فصل في تفسير أسماء الله وصفاته, من قول علماء السلف". وقال فيه: (فينبغي للمسلمين أن يعرفوا أسماء الله, وتفسيرها فيعظموا الله حق عظمته). [الحجة في بيان المحجة 3 / 432].

4. السكوت: فقد وردت آثار عن السلف تأمر بالسكوت عن الصفات, فجعل المفوضة هذه الآثار دليلاً لموافقة مذهبهم لما كان عليه السلف.

ومن هذه الأقوال ما روي عن أبي عبيد القاسم بن سلام حين سئل عن أحاديث الصفات, فقال: (ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً, ونحن لا نفسر منها شيئاً, نصدق بها ونسكت). [شرح أصول اعتقاد أهل السنة: 3/ 546].

والمراد بالسكوت عند السلف, ليس هو السكوت المطلق الذى يريده أهل التفويض, بل هو مقيد بأمرين:

أن يكون بعد التصديق بالنص, كما دل عليه كلام أبى عبيد: (نصدق بها ونسكت) وقول محمد بن الحسن: (ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا).

أن يراد به السكوت عما سكت عنه الصحابة, والتابعون لهم, فإنهم لم يتكلموا بتأويلات أهل البدع وتحريفاتهم, كما دل على ذلك قول أبي عبيد: (ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً ونحن لا نفسر منها شيئاً)، وقول الإمام مالك: (أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله، وصفاته, وكلامه, وعلمه, وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة, والتابعون لهم بإحسان). [الحجة في بيان المحجة: 1/104].

5. التفويض: فقد تعلق المفوضة ببعض العبارات التي وردت عن السلف, وفيها ذكر التفويض, فحملوها على معنى التفويض عندهم, ومن هذه العبارات

قول الإمام أحمد في صفة السني: (هو الذي أرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوض أمره إلى الله). [مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص 215].

وقول البربهاري: (فما أشكل من الآثار، فعليك بالتسليم، والتصديق، والتفويض، والرضا، ولا تفسر شيئا من هذه **بهواك**). [شرح السنة ص 36].

وبالنظر في كلام السلف وجمع بعضه إلى بعض يجد الباحث أن التفويض عندهم له معنيان:

تفويض الكيفية: وهو رد علم حقيقتها إلى الله عز وجل، ولهذا وردت عنهم عبارات في الإنكار على من سأل عنها والتأكيد على جهلها، كما ورد عن ربيعة وتلميذه مالك أنهما قالا: (الكيف مجهول) وفي رواية (غير معقول) وغيرها من العبارات.

وما ورد عن الإمام أحمد أنه قرأ عليه رجل قول الله تعالى:﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الزمر: 67]. فأومأ بيده، فقال له أحمد: (قطعها الله، قطعها الله). [شرح أصول اعتقاد أهل السنة: 1 / 500].

تفويض خاص: وهذا يقع في نصوص معينة، اشتبهت اشتباهاً خاصاً على شخص معين، فالواجب عليه تفويض ذلك المعنى إلى الله عز وجل، وهذا التفويض مقيد:

بنص معين، وليس في كل النصوص.

بشخص معين، وليس عاما في الأمة.

بزمن معين، فمتى استبان المعنى لزمه اعتقاده. [يراجع كتاب مقالة التفويض ص 94 وما بعدها].

وعليه فلا متمسك للقائلين بالتفويض -أي تفويض الكيف والمعنى- بهذه العبارات, لأنهم حرفوها عن معناها وبتروها من سياقها, وحملوا اصطلاح السلف المتقدمين على اصطلاح المتكلمين المتأخرين وحاكموهم إلى ذلك, وعبارات السلف في إثبات الصفات وتفسيرها أكثر من أن تحصى, وأوسع من أن تحصر.

دفع توهم التلازم بين ظواهر نصوص الصفات والتشبيه:

فمن المقرر عند علماء السلف أنه ليس فيما وصف الله تعالى به نفسه، ولا ما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم تشبيهًا؛ وبتدبر قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ [الشورى: 11]، يتضح المراد؛ يقول السفاريني: (فرد على المشبِّهة بنفي المثلية، ورد على المعطِّلة بقوله: **{وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**). [لوامع الأنوار البهية (1/ 94)].

ولما أثبت الله تعالى لنفسه السمع والبصر بعد نفيه للمثلية، دلَّ ذلك على أن إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه.

وبتقرير منهج السلف الكرام في نصوص صفات الله تعالى يتضح هذا جليًّا، وهو إثبات صفات الله تعالى على حقيقتها وظاهرها، مع نفي مشابهتها أو مماثلتها لصفات المخلوقين، وقطع طمع العقل في إدراك كيفيتها؛ متمسكين بقوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**، وبقوله سبحانه: **{وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا}** [طه: 110].

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أقوال أئمة السلف في حمل نصوص الصفات على ظاهرها:

قد تواترت الأقوال عن علماء أهل السنة والجماعة بحمل نصوص صفات الله تعالى على ظاهرها وحقيقتها، مع إثبات معانيها اللائقة بالله تعالى، وقطع العلائق عن

الخوض في كيفيتها، ومن أقوال السلف في حمل نصوص الصفات على الظاهر والحقيقة:

• يقول ابن عبد البر (463 هـ): (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، **وحملها على الحقيقة** لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة). [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (7/ 145)].

• يقول الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (535هـ) -وقد سئل عن صفات الرب تعالى- فقال: (مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه:

أن صفات الله التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، **إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور**، من غير كيف يتوهم فيه، ولا تشبيه ولا تأويل؛ قال سفيان بن عيينة: (كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره)، أي: **على ظاهره**، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل). [ينظر: العرش للذهبي (2/ 459- 460)، والعلو له (ص: 192)].

الرد على من أنكر الأخذ بظواهر النصوص:

وبما تقدم يتم الرد على القائلين بأن ظواهر النصوص غير مراد، بل قد وصل الأمر ببعضهم اعتبار الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من الكفر. [قاله الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين عند تفسير قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِه} [آل عمران: 7]. وما أشنع هذا الكلام وأبطله، نعوذ بالله تعالى من الخذلان في الدنيا والآخرة.

وقد ردَّ الشيخ الشنقيطي هذا القول في أضواء البيان بأحسن عبارة وألطفها، ثم قال: (اتضح بما ذكرنا أن الذين يقولون: إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر. لا يعلمون ما هي الظواهر، وأنهم يعتقدون شيئًا ظاهر النص، والواقع أن النص لا يدل عليه بحال من الأحوال، فضلًا عن أن يكون ظاهره، فبنوا باطلًا على باطل، ولا شك أن الباطل لا يبنى عليه إلا الباطل، **ولو تصوروا معاني ظواهر الكتاب والسنة على حقيقتها لمنعهم ذلك من أن يقولوا ما قالوا)**. [أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (7/ 268)].

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين هامين:

أولهما: إن إثبات السلف لنصوص الصفات على ظاهرها وحقيقتها لا يعني بحال أنهم لا يثبتون لها معانٍ تليق بالله سبحانه، أو أنهم يعتبرون نصوص الصفات من المتشابهات التي يجب القطع بأن مراد الله تعالى منها يخالف ظاهرها، ومن ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها، كما هو مذهب المفوضة.

ثانيهما: ليس هناك ارتباط بين إجراء نصوص صفات الله تعالى على ظاهرها، وبين التشبيه، ولا تلازم بين الأمرين، وفي هذا أبلغ الرد على من يتهم أهل السنة والجماعة بأنهم مشبهة أو مجسمة.

ومن أقوال السلف في إثبات معاني الصفات أيضاً:

- يقول ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من علماء السلف: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، **وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه)**. [الصواعق المرسلة لابن القيم (ص: 745)].

ويقول ابن قتيبة (276 هـ): (الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله تعالى حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله صلى الله عليه وسلم، **ولا نزيل اللفظ عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه**، ونمسك عما سوى ذلك). [الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص: 44)].

- ويقول الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك، فقالوا: **"أمضها بلا كيف"**. [أخرجه الدارقطني في الصفات (ص: 75)]. وفي هذا رد على المعطلة الذين نفوا صفات الله تعالى من الجهمية وغيرهم.

- ويقول الترمذي: "وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث -يعني: حديث: "إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه..."- وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا، ويؤمن بها، ولا يتوهم، ولا يقال: كيف.

هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: **"أمروها بلا كيف"**. [سنن الترمذي (3/ 41- 42)].

ومن تلك الأقوال السابقة يتضح كيف كان اعتقاد السلف في صفات الله تعالى، وأنهم يعتقدون أن لها معنًى صحيحاً يليق بالله تعالى، ولا يفوضون معناها، وإنما يفوضون كيفيتها إلى الله تعالى؛ يقول ابن تيمية: "فقولهم: "أمروها كما جاء" **يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه**؛ فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة،

وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ: "بلا كيف"؛ إذ نفي الكيفية عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول". [الفتوى الحموية الكبرى (ص: 307)].

دفع التلازم بين إثبات النصوص والتشبيه:

لا تلازم بين إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه وما أثبته له رسوله -صلى الله عليه وسلم- من الصفات، وبين نفي التشبيه والمماثلة، ولا أدلَّ على هذا المعنى من قوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}** [الشورى: 11]؛ لذلك يقول أبو منصور معمر بن أحمد الأصبهاني (418 هـ): "فـ **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** ينفي كل تشبيه وتمثيل، **{وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}** ينفي كل تعطيل وتأويل، فهذا مذهب أهل السنة والجماعة والأثر، فمن فارق مذهبهم فارق السنة، ومن اقتدى بهم وافق السنة". [ينظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة أبي القاسم الأصبهاني (1/ 260)].

ومن الوجوه التي يدفع بها هذا التلازم:

- **التشبيه: أن يقال: يد الله كيد الإنسان**، أو يقال: سمع الله كسمع الإنسان. تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ يقول إسحاق بن راهويه (238 هـ): (إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع، أو مثل سمع، فهذا التشبيه، **وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يد، وسمع، وبصر، ولا يقول: كيف، ولا يقول: مثل سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهًا**، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}). [سنن الترمذي (3/ 42)].

ويقول أبو عاصم خُشَيش بن أصْرَم (253 هـ) -بعد ذكره لجملة من صفات الله تعالى كالسمع والبصر أنكرها الجهمية-: ("فقد وصف الله من نفسه أشياء جعلها

في خلقه والذي يقول: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**، وإنما أوجب الله على المؤمنين اتباع كتابه وسنة رسوله). [ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين الملطي العسقلاني (ص: 122)].

- **إنما يكون التشبيه في تكييف الصفة**، وليس في اعتقاد معناها؛ يقول ابن عبد البر المالكي: (ومحال أن يكون من قال عن الله ما هو في كتابه منصوص مشبهًا؛ إذا لم يكيف شيئًا، وأقر أنه ليس كمثله شيء). [الاستذكار (2/ 528)].

- من القواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة: "**القول في صفات الله تعالى كالقول في الذات**"، وعليه: فإن كنا نثبت لله تعالى ذاتًا لا تشبه الذوات، فكذلك نثبت لله تعالى صفات لا تشبه صفات المخلوقين؛ يقول ابن تيمية: (وهكذا سائر الأئمة قولهم يوافق قول مالك: في أنَّا **لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته**، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك). [مجموع الفتاوى (5/ 365)].

- **الاشتراك في مطلق الاسم لا يقتضي التشبيه**؛ يقول أبو نصر السجزي الحنفي (444 هـ): (والأصل الذي يجب أن يعلم: أن **اتفاق التسميات لا يوجب اتفاق المسمَّين بها**، فنحن إذا قلنا: إن الله موجود، رؤوف، واحد، حيٌّ، عليمٌ، بصيرٌ، متكلمٌ، وقلنا: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان موجودًا، حيًّا، عالمًا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا، لم يكن ذلك تشبيهًا، ولا خالفنا به أحدًا من السلف والأئمة، بل الله موجود لم يزل، واحد حيٌّ قديمٌ قيومٌ عالمٌ سميعٌ بصيرٌ متكلمٌ فيما لم يزل، ولا يجوز أن يوصف بأضداد هذه الصفات، والموجود منا إنما وجد عن عدم، وحتى

ينقضي أجله، ثم يصير ميتًا بزوال ذلك المعنى، وعلم بعد أن لم يعلم، وقد ينسى ما علم، وسمع وأبصر وتكلم بجوارح قد تلحقها الآفات، **فلم يكن فيما أطلق للخلق تشبيه بما أطلق للخالق سبحانه وتعالى، وإن اتفقت مسميات هذه الصفات**). [ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (2/ 89- 90)].

فالسعيد من استنار قلبه بالوحي، ومنع عقله من اتباع الهوى، فسلك سبيل المؤمنين، والشقي من فهم نصوص صفات الله تعالى: كالعلو والنزول والضحك والعجب ونحوها في إطار ما يشاهده ويبصره في المخلوق، لا في إطار قوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}** [الشورى: 11]؛ وهو مسلك مبتدع قد حذر منه العلماء؛ يقول أبو سليمان الخطابي الشافعي (388 هـ): (وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه). [ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (2/ 378)].

وما أجمل أن يسعد المؤمن بمتابعة سلف الأمة: فيثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه، وما أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تشبيه؛ يقول ابن أبي زَمَنِين المالكي (399 ه) في كتابه "أصول السنة": (فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه صلى الله عليه وسلم، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لم تره العيون فتحده كيف هو كَينُونَيته، لكن رأته القلوب في حقائق الإيمان به). [أصول السنة (ص: 74)].

عقيدة العجائز والعَوَامّ

{فطرةِ اللهِ التي فطر الناس عليها}

فرَضِيَها اللهُ تعالى ديناً

.7.

دعوى تفويض الإمام أحمد

براءةُ الإمام أحمد من التّفويض وكشف دعوى الحنابلة الجدد:

من نفيس كلام الإمام مالك رحمه الله قوله: (ليس في الناس شيء أقل من الإنصاف). [الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ لابن أبي زيد القيرواني (ص: 171)]، ويقول الذهبي: (الإنصاف عزيز) [سير أعلام النبلاء (13/ 120، 20/ 203)].

وهو امتثال لما أرشدنا الله تعالى إليه في كتابه العزيز، حيث قال سبحانه: ﴿۞يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ٢١٩﴾ [البقرة: 219].

هنا واحدة من الدعاوى التي ادعاها بعض من ينتسب إلى الحنابلة المفوضة [ينظر: السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: 246) وما بعدها، والقول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام (ص: 175)]؛ حيث ادعى أن "التفويض المروي عن الإمام أحمد يختلف عن التفويض المحدَث عند السلفية المعاصرة [كتب صاحب كتاب "السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة" (ص: 246) على هذا الموضع هامشًا، فقال فيه: "والذي لم يقل به أحد قبل ابن تيمية، كما ستعرف". وسيأتي في البحث تخطئة هذا القول]، فتفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها، ثم تسليمها من غير التحدث في معانيها" [السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: 246)]. وهذا هو مذهب المفوضة

بعينه، الذين يعتبرون بعض نصوص صفات الله تعالى مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلا الله تعالى، ومن ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى.

وفيما يلي رد على تلك الدعاوى من وجهين:

الرد الإجمالي: وذلك بتقرير مذهب السلف في تفويض المعنى لصفات لله تعالى، والإمام أحمد واحد من أئمة السلف.

الرد التفصيلي: عن طريق مناقشة ما ادعاه صاحب كتاب "السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة" على الإمام أحمد في التفويض، وأنه قائل بتفويض معاني الصفات.

تقرير مذهب السلف في تفويض معاني الصفات:

ثبت بالتواتر اتفاق السلف الكرام -رضي الله عنهم جميعاً- على الإقرار والإيمان بصفات الله تعالى على حقيقتها وظاهرها، مع إثبات معانيها اللائقة بالله تعالى، وتفويض كيفيتها إلى الله تعالى، وأنه لا تلازم بين إثبات ظواهر النصوص والوقوع في وحل تشبيه الله تعالى بخلقه.

وإليك بعض أقوالهم في هذا المعنى، وقد مضى منها شيء لكن في الإعادة إفادة:

يقول ابن قتيبة (ت 276 هـ): (الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله صلى الله عليه وسلم، **ولا نزيل اللفظ عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه**، ونمسك عمَّا سوى ذلك) [الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص: 44)].

ويقول أبو منصور الأزهري الهروي (ت 370 هـ): وأخبرني محمد بن إسحاق السعدي عن العباس الدُّورِي أنه سأل أبا عبيد عن تفسيره -يعني: حديث **"لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ"**- وتفسير غيره من حديث النزول

والرؤية فقال: (هذه أحاديث رواها لنا الثقاتُ عن الثقات حتى رفعوها إلى النبي عليه السلام؛ وما رأينا أحدًا يفسرها، فنحن نؤمن بها على ما جاءت ولا نفسرها). أراد: أنها تترك على ظاهرها كما جاءت [تهذيب اللغة (9/ 56)].

ويقول أبو سليمان الخطابي (ت 388 هـ) في كتاب "الغنية عن الكلام وأهله": (فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة، فإن مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها) [العلو للعلي الغفار للذهبي (ص: 236)]. قال الذهبي (ت 748 هـ) -عقبه-: **(وكذا نقل الاتفاق عن السلف في هذا الحافظ أبو بكر الخطيب، ثم الحافظ أبو القاسم التيمي الأصبهاني، وغيرهم)** [المرجع السابق].

ويقول ابن عبد البر (ت 463 هـ): **(أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز**، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة...) [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (7/ 145)].

ويقول أبو طاهر الكرجي (ت 489 هـ): (وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله **فهي صفة حقيقية لا مجازية)** [الاعتقاد القادري (ص: 247)].

ويقول الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (ت 535 هـ) -وقد سئل عن صفات الرب تعالى- فقال: (مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيه، ولا تشبيه ولا تأويل، **قال**

سفيان بن عيينة: (كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره)، أي: على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل) [ينظر: العرش للذهبي (2/ 459-460)، والعلو له (ص: 192)].

وهذا محل اتفاق من علماء السلف الكرام؛ يقول ابن تيمية (ت 728 هـ): (فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه [يعني: الذي يسمونه متشابهاً، وليس هو من المتشابه على الحقيقة] ، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته) [مجموع الفتاوى (13/ 295)].

فتأمل في هذه الأقوال؛ ليتضح لك جليًّا ما كان عليه السلف في باب صفات الله تعالى، وأنهم يثبتون لها المعنى اللائق بالله تعالى، ويقطعون العلائق عن إدراك كيفيتها، ويفوضون كيفية صفات الباري سبحانه إلى الله تعالى، وهذا بعينه هو قول السلفية المعاصرة، ولا فرق ألبتة.

وليعلم أنهم لا يتحاكمون في اعتقادهم هذا إلى مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين الحادثة -كالجسم والحيز ونحو ذلك- التي بنوها على أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظًا ومعنًى يوجب تناولها الحق والباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل؛ لأجل الاشتباه والالتباس.

وهذا الذي قدمناه هو قول علماء السلف قاطبة قبل مجيء شيخ الإسلام ابن تيمية، وبه يرد على قول صاحب الدعوى أنه (لم يقل به أحد قبل ابن تيمية)، وإن كان شيخ الإسلام له باع طويل وفضل كبير في تأصيل هذا المعنى وتقعيده.

قلت: وقد سبق ذكر الأئمة الأعلام الذين لا يحصون كثرة، ممن كانوا قبل ابن تيمية بمئات السنين يقولون بهذا القول.

وعلى العكس تمامًا؛ فإن مذهب المفوضة هو القول المحدث بعد المائة الرابعة من الهجرة، ولله در الإمام الذهبي -في بيان إحداث قول المفوضة- حيث قال: (قلت: المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولَّدة، ما علمت أحدًا سبقهم بها؛ قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت، ولا تأوَّل، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد.

فتفرع من هذا أن الظاهر يُعنى به أمران:

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السلف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها.

يعني: أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضًا أنها لا تشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباري لا مثل له، لا في ذاته، ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر.

فهذا غير مراد؛ فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته، فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير، فمن ذا الذي عاينه ونعته لنا؟! ومن ذا الذي يستطيع أن ينعت لنا كيف يسمع كلامه؟!...) [العلو للعلي الغفار (ص: 251)].

ولنشرع الآن في مناقشة ما ادعي على الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى:

دعوى تفويض الإمام أحمد بن حنبل لمعاني الصفات:

بنى صاحب كتاب "السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة" ادعاءه بأن تفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها، ثم تسليمها من غير التحدث في معانيها، على عدة أمور، نناقشها في النقاط الآتية:

النقطة الأولى: الرواية عن الإمام أحمد: (ولا كيف ولا معنى):

أورد فيها رواية عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه قال: (نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئًا ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح...) [ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (7/ 58)، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (1/ 45)، وذم التأويل لابن قدامة (1/ 22)، بألفاظ مختلفة، واللفظ لابن قدامة].

الجواب عن رواية (ولا كيف ولا معنى):

حتى نتمكن من فهم كلام الإمام أحمد على وجهه الصحيح، فلا مفر من جمع أطراف كلامه رحمه الله فيها، ثم يحمل المتشابه من كلامه على صريحه ومحكمه، فيقال:

أولًا: إن هذه الرواية المذكورة غلط:

والسبب في غلطها: أنها من تفردات حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد، ومعلوم أن حنبلًا ينفرد -أحيانًا- عن الإمام أحمد ببعض الروايات، وهذه الرواية منها:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (حنبل له مفاريد ينفرد بها من الروايات في الفقه، والجماهير يروون خلافه، وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها الجمهور هل تثبت روايته؟ على طريقين: فالخلال وصاحبه قد ينكرانها، ويثبتها غيرهما كابن حامد) [الاستقامة (1/ 75)]. فعلى طريق الخلال وصاحبه فإن هذه الرواية مردودة غير مقبولة، وعلى طريق ابن حامد يتعامل معها بما سيأتي في النقطة ثالثًا.

ويقول الذهبي: (له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرد، ويغرب) [سير أعلام النبلاء (13/ 52)].

ويقول ابن القيم (ت 751 هـ) -في أثناء كلامه عن رواية لحنبل-: (إنها غلط عليه - يعني: على الإمام أحمد-؛ فإن حنبلًا تفرد به عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما خالف المشهور عنه، فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة؟!) [ينظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة للبعلي (ص: 474)].

ويقول أبو يعلى (ت 458 هـ): (فقد روي عن أحمد وغيره ما يدل على التفسير، فقال أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار: (ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ولم يؤمن بها، لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك، وأحكم له فعليه الإيمان والتسليم).

قالوا: فقول أحمد: (ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كفي ذلك وأحكم له)، معناه: قد كفاه ذلك أهل العلم، وأحكموا له علمه، فدلَّ على التفسير) [إبطال التأويلات (ص: 55)].

ويقول ابن القيم: قال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من السلف: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، **وإن علمنا تفسيره ومعناه**) [درء تعارض العقل والنقل (1/ 207)، والصواعق المرسلة لابن القيم (ص: 745)].

ويقول ابن تيمية: (واحتج -يعني: الإمام أحمد في كتابه "الرد على الزنادقة والجهمية"- على أن الله يرى، وأن القرآن غير مخلوق، وأن الله فوق العرش؛ بالحجج

العقلية والسمعية، وردَّ ما احتج به النفاة من الحجج العقلية والسمعية، وبيَّن معاني الآيات التي سماها هو متشابهة، وفسرها آية آية) [مجموع الفتاوى (17/ 414)].

النقطة الثانية: رواية (أحاديث الصفات تمر كما جاءت):

النقطة التالية التي اعتمد عليها في دعواه هي ما قاله المرُّوذِي في روايته عن الإمام أحمد: (أحاديث الصفات تمر كما جاءت).

الجواب عن هذه النقطة:

هذه الرواية ثابتة عن الإمام أحمد من وجوه متعددة؛ فقد رواها عنه المروذي [ينظر: إبطال التأويلات لأبي يعلى (ص: 44)] والخلال [العقيدة للإمام أحمد رواية أبي بكر الخلال (ص: 127)]، وإنما يناقش صاحب الدعوى فيما فهمه منها، وبيان ذلك:

أن مقتضى هذه العبارة هو إبقاء ما دلت عليه الصفات كما هو، من غير تحريف ولا تعطيل، يقول ابن تيمية: (فقولهم: "**أمروها كما جاءت**" يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه؛ فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معاني) [الفتوى الحموية الكبرى (ص: 307)].

أنها لو كانت دلالة الصفات غير مقصود، أو أن الواجب اعتقاد خلاف ظاهرها؛ لقال: أمروا ألفاظها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عما دلت عليه، وفي هذا يقول ابن تيمية: (فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرّت كما جاءت) [الفتوى الحموية الكبرى (ص: 307)].

لو دلت هذه العبارة على تفويض المعنى لما كان لقول الإمام أحمد: (امض الحديث كما روي بلا كيف) [ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (7/ 242)] معنًى؛ يقول ابن

تيمية: (ولا يقال حينئذٍ: "بلا كيف"؛ إذ نفي الكيفية عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول) [الفتوى الحموية الكبرى (ص: 307)].

ومما يؤيد أن هذه العبارة تفيد إثبات معاني الصفات: ما قاله سفيان بن عيينة (ت 198 هـ) كما سبق: (كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن، فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثل) [ينظر: الصفات للدارقطني (ص: 70)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/ 431)]. والمعنى: أنها تترك على ظاهرها، وهذا العموم يتوافق مع قاعدة: "القول في الصفات كالقول في بعض"، فلا فرق بين إثبات صفة العلم واليد والضحك ونحو ذلك، فجميع الصفات تنتظم في نظم واحد.

النقطة الثالثة: ادعاؤه بأن الإمام أحمد لم ينقل عنه إثبات بعض الصفات لله تعالى:

يقول صاحب الدعوى: (فكان الإمام أحمد يثبت النصوص كما هي، فلم يقل: لله صفة الوجه، وصفة الإصبع، وصفة الساق، وصفة الهرولة، وصفة الظل، فهذا كلام مبتدع لا دليل عليه مطلقاً، ولا يوجد رواية صحيحة عن الإمام أحمد تثبت هذه الصفات بهذا الكلام، بل هذا كلام محدث في أصول الدين) [السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: 247)].

الجواب عن هذه النقطة من وجوه:

هذه الفقرة مليئة بالمغالطات، وسأكتفي بتصحيح بعض ذلك باختصار، والمقام لا يتسع للاستقصاء.

إثبات الإمام أحمد لصفة الوجه لله تعالى:

قال الخلال: (ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن لله عز وجل وجهًا، لا كالصور المصورة والأعيان المخططة، بل وجهه وصفه بقوله: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [القصص: 88]، ومن غيَّر معناه [ومما يستفاد هنا أيضاً: إثبات

الإمام أحمد للمعنى] فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باقٍ لا يبلى، وصفة له لا تفنى، ومن ادَّعى أن وجهه نفسه فقد ألحد، **ومن غير معناه فقد كفر**، وليس معنى وجه معنى جسد عنده، ولا صورة، ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع) [العقيدة للإمام أحمد رواية أبي بكر الخلال (ص: 103)].

أما القول بأن إثبات صفة الوجه كلام محدث في أصول الدين، فحسبنا في رده أن نذكر قول إمام المتكلمين في زمانه أبي بكر الباقلاني.

يقول القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت 403 هـ): (فإن قيل فما الدليل على أن لله وجهًا؟ قيل: قوله: **{وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ}** [الرحمن: 27]، وقوله: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}** [ص: 75]، فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا.

فإن قيل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة؟

قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب في كل شيء كان قديمًا بذاته أن يكون جوهرًا؛ لأنا وإياكم لم نجد قديمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك.

وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضًا، واعتلوا بالوجود) [ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ص: 298)، والعلو للذهبي (ص: 237- 238)].

إثبات الإمام أحمد لصفة الأصابع لله تعالى:

يقول أبو يعلى: (نص عليه أحمد في رواية أبي طالب: سئل أبو عبد الله عن حديث الحبر: "**أنَّ اللهَ يَجعَلُ السماواتِ على إصبَعٍ والأرَضينَ على إصبَعٍ، والشجرَ على إصبَعٍ، والماءَ والثَّرى على إصبَعٍ، وسائرَ الخلائقِ على إصبَعٍ**" [أخرجه البخاري

(4811)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه]، يقول: إلا شار بيده هكذا، أي: يشير.

فقال أبو عبد الله: (رأيت يحيى يحدث بهذا الحديث ويضع إصبعًا إصبعًا، ووضع أبو عبدالله الإبهام على إصبعه الرابعة من أسفل إلى فوق على رأس كل إصبع"، فقد نص على ذلك) [إبطال التأويلات (ص: 322)].

ثم علَّق عليه أبو يعلى بقوله: (وهو أن إثبات الأصابع كإثبات اليدين والوجه) [المرجع السابق (ص: 323)].

إثبات صفة الساق لله تعالى:

تنازع الصحابة رضي الله عنهم في قوله تعالى: **{يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}** [القلم: 42]، فعن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنها من آيات الصفات، وفي هذا يقول ابن تيمية: (وتمام هذا أني لم أجدهم -يعني: الصحابة- تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: **{يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}**، فروي عن ابن عباس وطائفة: أن المراد به الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة: أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين -يعني مرفوعًا، وفيه: "**فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ**") [أخرجه البخاري (7439)، ومسلم (183)].

وهذا بعينه هو ما عليه السلفية المعاصرة، فلا اختلاف ألبتة بينهم وبين الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

معنى الشيء هو الشيء ذاته باتفاق اللغويين

معنى القلم: القلم

معنى التراب: التراب

معنى اليد- الوجه - الساق - هي: اليد، الوجه، الساق

.8.

تراجعات للأشعرية

علماء اهتدوا إلى عقيدة السلف الصالح:

فهذه نماذج من العلماء الذين اشتغلوا بعلم الكلام، وضلُّوا عن سبيل الأئمة الأعلام والسلف الصالح الكرام، فهداهم الله لسبيل المؤمنين، وهؤلاء العلماء منهم مَن كان جهميًّا، ومنهم من كان معتزليًّا، ومنهم من كان صُوفيًّا، ومنهم من كان أشعريًّا إلى غير ذلك، بعد حياة ملؤها الحيرة والشك والتخبُّط، بعد تيه في الكلام، فرجعوا بعد أن وجدوه سرابًا كاذبًا، وبهرجًا خادعًا.

وهذه نماذج فيها عبرة للمعتبرين وموعظة للحاضرين، منهم أقدمون ومنهم معاصرون، وإن لم يستطع البعض منهم أن يرجع إلى طريق السلف، ويتخلَّص من كل ما علِق في ذهنه وقلبه من الضلال، ففي الجملة رجعوا وندِموا على سلوكهم طريقَ الكلام والمتكلِّمين.

وهذه عِظةٌ لمن يسلك طريق المتكلمين في زماننا، ألا يدخلوا في هذا الباب، وأن يعلموا أنهم لن يبلغوا ما بلغوا، ولو بلغوا لكان الندم والرجوع.

وقد جاءت هذه السلسلة في عددها وروعتها كالبدر ليلة الست بعد ثمانٍ، فالحمد لله.

• الإمام أبو الوليد الكرابيسي (ت ٢١٤ هـ):

الذي قال فيه أبو بكر بن الأشعث: (كان أعرف الناس بالكلام بعد حفص الفرد، الكرابيسي). [شرف أصحاب الحديث للبغدادي (ص: ٥٩)].

قال رحمه الله لبنيه لمَّا حضرته الوفاة: (تعلمون أحدًا أعلم بالكلام مني؟ قالوا: لا، قال: فتتهموني؟ قالوا: لا، قال: فإني أوصيكم، أتقبلون؟ قالوا: نعم، قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث؛ فإني رأيت الحق معهم). [الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٨)، وفي شرف أصحاب الحديث (ص: ٥٦)].

• الإمام نعيم بن حماد (ت ٢٢٩ هـ):

قال نعيم بن حماد: (أنا كنت جهميًّا؛ فلذلك عرَفت كلامهم، فلما طلبت الحديث، عرَفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل). [الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٥٩٧)، تاريخ الإسلام (ص: ٤٢٦)].

• الإمام أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ):

قال في كتابه "الإبانة" الذي هو آخر مؤلفاته -وسيأتي إثبات نسبته إليه-: (قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسُّك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسُنَّة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - نضَّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالفَ قولَه مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحقَّ، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغَ الزائغين، وشكَّ الشاكّين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل مُعظَّم، وكبير مفهم). [الإبانة عن أصول الديانة (ص: ٢٠، ٢١)].

• وقال الإمام الشافعي أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين:

كنت برهة من الدهر متحيراً في ثلاث مسائل؛ مسألة الصفات ومسألة الفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد وكنت متحيراً في الأقوال المختلفة

الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك من تأويل الصفات وتحريفها أو إمرارها والوقوف فيها أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل فأجد النصوص في كتاب اللّه تعالى وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم ناطقة منبئة بحقائق هذه الصفات، وكذلك في إثبات العلو والفوقية وكذلك في الحرف والصوت، ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم منهم من يؤول الاستواء بالقهر والاستيلاء ويؤول النزول بنزول الأمر ويؤول اليدين بالقدرتين أو النعمتين ويؤول القدم بقدم صدق عند ربهم وأمثال ذلك، ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام اللّه تعالى معنى قائماً بالذات بلا حرف ولا صوت ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم.

وممن ذهب إلى هذه الأقوال وبعضها قوم لهم في صدري منزلة مثل طائفة من فقهاء الأشعرية الشافعيين، لأني على مذهب الشافعي رضي اللّه تعالى عنه عرفت فرائض ديني وأحكامه، فأجد مثل هؤلاء الشيوخ الأجلّة يذهبون إلى مثل هذه الأقوال وهم شيوخي ولي فيهم الاعتقاد التام لفضلهم وعلمهم، ثم إنني مع ذلك أجد في قلبي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها، وأجد الكدر والظلمة منها وأجد ضيق الصدر وعدم انشراحه مقروناً بها فكنت كالمتحير المضطرب في تحيره المتململ من قلبه في تقلبه وتغيره.

وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب اللّه وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم، أجدها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني وأجد الرسول صلى اللّه عليه وسلم قد صرح بها مخبراً عن ربه واصفاً له بها، وأعلم بالاضطرار أنه صلى اللّه عليه وسلم كان يحضر في مجلسه الشريف والعالم والجاهل والذكي والبليد والأعرابي والجافي، ثم لا أجد شيئاً يعقب تلك النصوص التي كان يصف ربه بها لا

نصاً ولا ظاهراً مما يصرفها عن حقائقها ويؤولها كما تأولها هؤلاء مشايخي الفقهاء المتكلمين، مثل تأويلهم الاستيلاء بالاستواء ونزول الأمر للنزول وغير ذلك، ولم أجد عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لديه من الفوقية واليدين وغيرها ولم ينقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معاني أُخَر باطنة غير ما يظهر من مدلولها. [انظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد من مجموعة الرسائل المنيرية (176/1)].

• **إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨ هـ):**

قال رحمه الله تعالى: (قرأت خمسين ألفًا في خمسين ألفًا، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها، وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخِضَمَّ، وعُصتُ في الذي نهى أهل الإسلام، كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يُدركني الحقُّ بلطيف برِّه، فأموت على دين العجائز -المقصود بذلك الفطرة-، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله، فالويل لابن الجويني). [الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧١)، وابن الجوزي في تلبيس إبليس (١٥٥)].

وقال رحمه الله تعالى: (لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ، ما اشتغلت بالكلام)؛ [الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧٣)، والسيوطي، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، (ص: ١٨٠)].

قال رحمه الله: (يا أصحابنا، لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرَفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ، ما اشتغلت به). [الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧٤)، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص: ٢٠٩)].

وقال رحمه الله تعالى في مرض موته: (اشهدوا عليَّ أني قد رجعت عن كل مقالة تُخالف السنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور). [الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧٤)، وانظر: طبقات الشافعية (٥/١٩١) للسبكي].

• الإمام أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

رجع في آخر حياته إلى عقيدة أهل السنة والجماعة، وأكبَّ على الكتاب والسنة، وذم الكلام وأهله، وأوصى الأمَّة بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والعمل بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، ومَن تبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله: (... وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، وصنَّف إلجام العوام عن علم الكلام). [مجموع الفتاوى (٤/٧)].

قال رحمه الله تعالى: (إن الصحابة رضوان الله عليهم، كانوا محتاجين إلى محاجَّة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، فما زادوا على أدلَّة القرآن شيئًا، وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية، وترتيب المقدِّمات، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن، ومنبع التشويش، ومَنْ لا يقنعه أدلَّة القرآن، لا يقمعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان). [إلجام العوامِّ عن علم الكلام (ص: ٨٩، ٩٠)].

• العلامة فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ):

قال رحمه الله تعالى في آخر عمره: (لقد تأمَّلت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتُها تُشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيتُ أقرب الطرق طريق القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: 5]، ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾ [فاطر: 10]، وأقرأ في النفي: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**

[الشورى: 11]، ومن جرب مثل تجربتي عرَف مثل معرفتي). [سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٥٠٠، ٥٠١)].

قال ابن كثير في البداية والنهاية (٧/٦٨)، وكان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول: **من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز**، وقد ذكرت وصيته عند موته، وأنه رجع عن مذهب الكلام فيها إلى طريقة السلف، وتسليم ما ورد على وجه المراد اللائق بجلال الله سبحانه.

قال ابن الصلاح: (أخبرني القطب الطوعاني مرتين أنه سمِعَ فخر الدين الرَّازي يقول: يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام، وبكى). اهـ [شذرات الذهب (٧/٤١)].

وقال في نهاية كتابه [أقسام الذات (ص: ٢٦٢)]:

نهايةُ إقدام العُقول عِقال ❖❖❖ وأكثرُ سعي العالمين ضلالُ

وأرواحنا في وَحشةٍ من جسومنا ❖❖❖ وحاصلُ دنيانا أذًى ووبالُ

ولم نستفِد من بحثنا طولَ عُمرنا ❖❖❖ سوى أن جمَعنا فيه قيلَ وقالوا

• الإمام ابن القيم (ت ٧٥١ هـ):

أبيات في توبة ابن القيم بعد اتصاله بابن تيمية، من نونيته الشافية الكافية للانتصار للفرقة الناجية.

قالها بعدما رد على الأشاعرة والنُّفاة والجهمية والمعطِّلة في النونية، وبيَّن ضررهم على الدين، فبيَّن أنه تأثَّر فيما وقعوا فيه، حتى أتاح الله من أزال عنه تلك الأوهام، وأخذ بيده إلى طريق الحق والسلامة، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

يا قوم والله العظيم نصيحة ❖❖❖ مِن مُشفق وأخ لكم مِعوان

جرَّبت هذا كله ووقعت في ❖❖❖ تلك الشِّباك وكنتُ ذا طيران

حتى أتاح لي الإله بفضله ❖❖❖ من ليس تجزيه يدي ولساني

حبرٌ أتى من أرض حرَّان فيا ❖❖❖ أهلًا بمن جاء مِن حرَّان

فالله يَجزيه الذي هو أهله ❖❖❖ مِن جنة المأوى مع الرِّضوانِ

أخذتْ يداه يدي وسار فلم يرم ❖❖❖ حتى أراني مطلع الإيمان

• **العلامة محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ):**

قال رحمه الله تعالى: (كنا عند الابتداء بالاشتغال بعلم الكلام، نرى في الكتب خلاف الحنابلة، فنحسب أنهم قوم جمدوا على ظواهر النقول، ما فهموها حقَّ فهمها، ولا عرفوا حقائق العلوم، وطابقوا بين النقل وبينها، وأن كتب الأشاعرة هي وحدها منبع الدين وطريق اليقين، ثم اطلعنا على كتب القوم؛ فإذا هي الكتب التي تُجلِّي للمسلمين طريقة السلف المثلى، وتورد الناس موردهم الأحلى، وإذا بقارئها يشعُر ببشاشة الإيمان، ويحسُّ بسريان برد الإيقان؛ **وإذا الفرق بينها وبين كتب الأشاعرة كالفرق بين مَنْ يمشي على الصراط السوي، ومن يسبح في بحر لُجي، تتدافعه أمواج الشكوك الفلسفية، وتتجاذبه تيارات المباحث النظرية**، وقد ظهر لي -إذ تبيَّنت أن مذهب السلف الصالح أسلم وأعلم وأحكم- أن هذا من دلائل صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأن المسلمين بعد أن نظروا في فلسفة الحكماء الإلهيين، وخاضوا في جميع علوم الأولين، لم يأتوا بشيء في توثيق عقد الإيمان، ولا بالوصول إلى الحق بالبرهان، إلا بدون ما جاء به القرآن، ولو كان هذا القرآن من وضع البشر، لارتقوا عنه بعد خروجهم من الأميَّة وتوغُّلهم في العلوم العقلية من رياضية وطبيعية وفلسفية، ومما تفضل به كتب الحنابلة سائر الكتب أنها يُحتاج إليها في كل زمان، وكتب الأشاعرة قد استغنى الناس عن معظم نظرياتها الآن؛ لأن

معظمها من الفلسفة اليونانية، وقد نُسِخت، وفي مناظرة فرقة المعتزلة، وقد انقرضت.

نعم، لا أقول: إن كل ما كتب الحنابلة من المسائل والمباحث صواب، وإنها معصومة من الخطأ؛ فإليها المرجع والمآب، فإن العصمة لكتاب الله وحده {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا}) [النساء: 82]، [مجلة المنار(٦/٦٢٠)].

• العلامة عبدالقادر بن بدران الدمشقي (ت ١٣٤٦ هـ):

هو الإمام العلامة المحقّق المفسر المحدّث الأصولي الشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدمشقي، ولد عام (١٢٨٠هـ) في بلدة "دُوْما"، عاش ابن بدران في بيئة كانت فيها الصوفية منتشرة، والجهل فيها متفشيًا، وقد قرأ على بعض الشيوخ الذين كان مسلكهم صوفيًّا، وصرح بفضل الله عليه، وأنه اتَّبَع منهج السلف، يقول في هذا الصدد: (إنني لما مَنَّ عليَّ بطلب العلم، هجرت له الوطن والوسن، وكنت أطوف المعاهد لتحصيله، وأذهب كل مذهب ... فتارة أطوح بنفسي فيما سلكه ابن سينا ... وتارة أتلقَّف ما سكبه أبو نصر الفارابي من صناعة المنطق ... ثم أجول في ميادين العلوم مدة، فارتدَّ إليَّ الطرف خاسئًا وهو حسير ... فلما هِمْتُ في تلك البيداء، ناداني مُنادي الهدى الحقيقي: هلمَّ إلى الشرف والكمال، ودع نجاة ابن سينا الموهمة إلى النجاة الحقيقية، وما ذلك إلا بأن تكون على ما كان عليه السلف الكرام من الصحابة والتابعين، والتابعين لهم بإحسان ..... فهنالك هَدأ روعي، وجعلت عقيدتي كتاب الله، أكِلُ علم صفاته إليه بلا تجسيم ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل، وانجلى على ما كان على قلبي من ريْن أورثته قواعدُ أرسطوطاليس، وقلت ما كان إلا من النظر في تلك الوساوس والبدع والدسائس ... إن مَن اتَّبَع هواه

هام َفي كل واد، ولم يبال بأي شِعب سلك ولا بأي طريق هلك ...)؛ [المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل؛ لابن بدران (ص، ٤٢، ٤٣)].

يقول الشيخ محمد بن ناصر العجمي متحدثًا عن عقيدة ابن بدران: وحدثني الأديب الكبير علي الطنطاوي، حينما سألته عن العلاّمة ابن بدران، فقال: كانت الوهابية تُعَدُّ تُهمة خطيرة مخيفة، وكانوا يحذِّروننا من الاجتماع بهم، فوقفت مرة في حلقة ابن بدران، العالم الحنبلي المعروف، وكان هناك طلاب يمرُّون في الأسواق، فرأوني في حلقة ابن بدران وقدَّموا فيَّ تقريرًا إلى المشايخ، فضُربت (فلقة) في رجلي. [علامة الشام عبدالقادر بن بدران (ص: ٢٢)].

وسبب ذلك أن ابن بدران كان على منهج السلف، ودمشق آنذاك، وكذلك أكثر المدن السورية، كانت على جمود المتصوفة، والبعد عن مرونة العلماء المجتهدين في أيام الدولة العثمانية، فقد كان ابن بدران يُظهِر تعلُّقه بأئمة السلف: ابن تيمية وابن قيم الجوزية، **فيقول: كان ابن تيمية على منهاج ما كان عليه الصحابة والتابعون بإحسان، ويناهض حصون العادات السيئة والبدع**، فيدُكُّها ولا يخشى في الله لومة لائمٍ ... فهبَّ قوم قصروا عن مداه، فعاندوه حسدًا وبغيًا ... ولا شكَّ أنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، فعليه رحمة الله تعالى. [الفتاوى القازانية، (ص: ٢٠٧)].

• العلامة محمد حامد الفقي (ت ١٣٨٧هـ) مؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية:

يقول العلامة حماد الأنصاري وهو من تلاميذه: وسألت الشيخ حامدًا: يا شيخ أنا عندي سؤال؟ فقال: ما هو سؤالك يا ولدي؟

فقلتُ لهُ: كيفَ صرتَ موحِّدًا وأنت درستَ في الأزهر؟ (وأنا أريدُ أن أستفيد والناس يسمعون)، فقال الشيخ: والله إن سؤالك وجيه، قال: أنا درستُ في جامعة الأزهر، ودرستُ عقيدة المتكلمين التي يدرِّسُونَها، وأخذت شهادة الليسانس، وذهبت إلى

بلدي لكي يفرحوا بنجاحي، وفي الطريق مررتُ على فلاح يفلح الأرض، ولما وصلت عندَه، قال: يا ولدي، اجلس على الدكة، وكان عندَهُ دكة إذا انتهى من العمل يجلس عليها، وجلستُ على الدكة وهو يشتغل، ووجدت بجانبي على طرفِ الدكة كتابًا، فأخذت الكتاب ونظرتُ إليه فإذا هو كتاب "اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية"؛ لابن القيم، فأخذت الكتاب أتسلَّى به، ولما رآني أخذت الكتاب وبدأتُ أقرأ فيه، تأخَّرَ عنِّي حتى قدرٍ من الوقت الذي آخذ فيه فكرة عن الكتاب، وبعد فترة من الوقت وهو يعمل في حقلهِ وأنا أقرأ في الكتاب، جاء الفلاح، وقال: السلام عليكم يا ولدي، كيف حالك؟ ومن أين جئت؟ فأجبتُهُ عن سؤالهِ، فقال لي: والله أنت شاطر؛ لأنك تدرَّجْتَ في طلبِ العلم حتى توصَّلت إلى هذه المرحلة؛ ولكن يا ولدي أنا عندي وصية، فقلتُ: ما هي؟ قال الفلاح: أنت عندك شهادة تعيشك في كل الدنيا في أوروبا، في أمريكا، في أي مكان، لكنها ما علَّمَتْكَ الشيء الذي يجب أن تتعلَّمه أولاً، قلتُ: ما هو؟!

قال: ما علَّمَتْكَ التوحيد!

قلتُ لهُ: التوحيد!!

قال الفلاح: توحيد السلف.

قلتُ لهُ: وما هو توحيد السلف؟!!

قال: انظر كيف عرَف الفلاح الذي أمامَك توحيد السلف، هذه هي الكتب: كتاب "السنة" للإمام أحمد الكبير، وكتاب "السنة" للإمام أحمد الصغير، وكتاب "التوحيد" لابن خزيمة، وكتاب "خلق أفعال العباد" للبخاري، وكتاب "اعتقاد أهل السنة" للحافظ اللالكائي، وعدَّ لهُ كثيرًا من كتب التوحيد، وذكر الفلاح كتب التوحيد للمتأخِّرين، وبعد ذلك كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

وقال لهُ: أنا أدلُّكَ على هذه الكتب إذا وصلت إلى قريتك ورأوك وفرحوا بنجاحك، لا تتأخَّر، ارجع رأسًا إلى القاهرة، فإذا وصلت إلى القاهرة ادخل دار الكتب المصرية ستجد كل هذه الكتب التي ذكرتُها كلُّها فيها، لكنها مُكدَّسٌ عليها الغبار، وأنا أريدك تنفض ما عليها من الغبار وتنشُرها.

وكانت تلك الكلمات من الفلاح البسيط الفقيه قد أخذت طريقَها إلى قلبِ الشيخ حامد الفقي؛ لأنها جاءت من مُخْلِص، استوقفت الشيخ وسألتُهُ: كيف عرف الفلاح كل ذلك؟!

قال الشيخ حامد: لقد عرفهُ من أستاذه (الرمال)، هل تسمعون بـ (الرمال)؟

قلتُ لهُ: أنا لا أعرف (الرمال) هذا، ما هي قصَّتُهُ؟

قال: (الرمال) كان يفتش عن كتب سلفه، ولما وجد ما وجد منها، بدأ بجمع العمال والكناسين، وقام يدرس لهم، وكان لا يُسمَح لهُ أن يُدرِّسَ علانية، وكان من جُملَتِهم هذا الفلاح... وهذا الفلاح يصلح أن يكون إمامًا من الأئمة؛ لكنهُ هناك في الفلاحة، فمن الذي يصلح أن يتعلم؟! ولكن ما زال الخيرُ موجودًا في كلِّ بلدٍ حتى تقوم الساعة.

ولما رجعتُ إلى قريتي في مصر وذهبتُ إلى القاهرة، ووقفتُ على الكتب التي ذكرها لي الفلاح كلها ما عدا كتاباً واحدًا ما وقفت عليه إلا بعد فترة كبيرة؛ [المجموع للشيخ حماد الأنصاري (٢٩٤، ١/٢٩٧)].

• العلامة عبدالرحمن الوكيل رحمه الله تعالى: (ت ١٣٩٠ هـ):

قال الشيخ عبدالرحمن الوكيل: (ودار الزمن فأصبحت طالبًا في التوحيد والفلسفة، ودرست فيها التصوف، وقرأت في كتاب صنَّفه أستاذ من أساتذتي؛ رأي ابن تيمية في ابن عربي، فسكنت نفسي قليلاً إلى ابن تيمية، وكنت قبلُ أراه ضالًّا مضلًّا،

فبهذا البهتان الأثيم نعته الدردير! وكانت عندي لابن تيمية كتب، بيد أني كنت أرهب مطالعتها خشية أن أرتاب في الأولياء المزعومين كما قال لي بعض شيوخي من قبلُ!... لكني هذه المرة تشجَّعت وقرأتها، واستغرقتُ في القراءة؛ فأنعم الله عليَّ بصبح مشرق هتكَ عنِّي حُجُب الليل الذي كنتُ فيه، فاستقرَّ بي القرار عند جماعة أنصار السنة المحمدية، فكأنما لقيتُ بها الواحة الندية بعد دويٍّ ملتهب الهجير، فقد دعيت من قِبَل الجماعة على لسان مُنشئها فضيلة والدنا الشيخ محمد بن حامد الفقي إلى تدبُّر الحق والهدى من الكتاب والسنة على فَهْم سلفنا الصالح رضي الله عنهم أجمعين). [مصرع التصوف (١/٦)].

• العالم الأزهري الدكتور محمد خليل هراس، أحد أبرز علماء الأزهر (ت ١٣٩٠ هـ):

قال الشيخ محمد أمان بن علي الجامي تلميذ الهراس رحمه الله تعالى في تمهيده لشرح كتاب: "شرح العقيدة الواسطية" للعلامة محمد خليل هراس رحمه الله تعالى - في الشريط الثاني إلى نهاية الدقيقة 6: و 40 ثانية-: (ثم من هذه الرسالة التي نحن في صددها، شرحها عالم أزهري سلفي، عالم تخرج في الأزهر وتخصَّص في الفلسفة والمنطق، "وكان يُعادي شيخ الإسلام عداءً، كما كان يُعادى عمر رضي الله عنه الإسلام في أول الأمر"، كان الشيخ محمد خليل هراس الذي شرح هذه الرسالة يُعادي ابن تيمية عداءً لِما يسمع منه أنه "عدو للفلسفة والمنطق،"ومحمد خليل هراس متخصص في "الفلسفة والمنطق"؛ لذلك أراد كما أشار إليه بعض الناس أن يكتب رسالة الدكتوراه ردًّا على شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يُعادي "الفلسفة والمنطق وعلم الكلام"، ويقول: الشيخ محمد خليل هراس كان أستاذاً لنا، روى لنا هذه الرواية شفهيًّا مباشرة، يقول: جمع له ما وقعت عليه يده من كتب شيخ الإسلام في القاهرة ليدرسها، ثم يرد على شيخ الإسلام، فعكف على دراسة هذه الكتب نحو " ثلاثة

أشهر"، فيقول: الشيخ محمد خليل هراس الذي شرح "الواسطية" بعد أن درس ما تيسَّر له دراسته من كتب شيخ الإسلام في هذه الفترة، تبيَّن له أنه لم يفهم الإسلام بعدُ إلا بعد دراسة هذه الكتب ذلك العمر الطويل والدراسة الكثيرة بدءًا من المرحلة الابتدائية، ثم المتوسطة، ثم الثانوية، ثم الجامعية إلى أن وصل إلى درجة كتابة رسالة الدكتوراه، **تبيَّن له أنه لم يفهم الإسلام بالمفهوم الصحيح قبل دراسة هذه الكتب،** هكذا هدى الله رجلًا كان يُريد أن يُحارب شيخ الإسلام، فكتب رسالته في الدكتوراه تحت عنوان "ابن تيمية السلفي"، هذا عنوان رسالته بعد أن مَنَّ الله عليه بالهداية، هذا هو محمد خليل هرَّاس الذي شرح "العقيدة الواسطية". انتهى المقصود من كلام الشيخ رحمه الله تعالى.

• علامة المغرب السلفي تقي الدين الهلالي (ت ١٤٠٦ هـ):

وكان سبب توبته مناظرة حصلت بينه وبين الشيخ محمد بن العربي العلوي، يقول رحمه الله تعالى: (لقد كنتُ في غمرة عظيمة، وضلال مبين، وكنت أرى خروجي من الطريقة التجانية كالخروج من الإسلام، ولم يكن يخطر لي ببالٍ أن أتزحزح عنها قيد شعرة). [من كتابه الهدية الهادية (ص: ١٢)].

الكاتب: الشيخ تقي الدين الهلالي، هنا قصيدة تائية قلتها بعد توبتي من الطريقة التجانية يفرح بإنشادها الموفق المهتدي، ويغص بها المخذول المعتدي، وهذا نصٌّ منها:

ولَمَّا أبان الله لي نورَ دينه ❖❖❖ وأنقذني من طرق أصحاب خرقه

أولئك قوم بدلوا الدين بالرَّدى ❖❖❖ وقد مرَقوا مِن هَدْيه شرَّ مَرقهْ

وأبغضَني الأقوامُ حين نبَذتُهم ❖❖❖ وملتُ إلى قفو الكتاب وسنه

وقد قلبوا ظهر المِجَنِّ وحَشِنت ❖❖❖ صدورُهم لي واستعدوا لمحنتي

• **العلامة الأديب علي الطنطاوي (ت١٤٢٠هـ):**

الشيخ الأديب علي الطنطاوي الذي اهتدى على يد الشيخ بهجت البيطار، قال الطنطاوي: لقد وجدت أن الذي أسمعه منه يصدم كل ما نشأت عليه، فقد كنت في العقائد على ما قرَّره الأشاعرة والماتريدية، **وهو شيء يعتمد في تثبيت التوحيد من قريب أو بعيد على الفلسفة اليونانية**، وكنت موقنًا بما ألقوه علينا، وهو أن طريقة السلف في توحيد الصفات أسلم، وطريقة الخلف أحكم، فجاء الشيخ بهجة يقول: (إن ما عليه السلف هو الأسلم، وهو الأحكم)، وكنت نشأت على النفرة من ابن تيمية والهرب منه، بل بغضه، فجاء يُعظِّمه لي، ويُحبِّبه إليَّ، وكنت حنفيًّا مُتعصِّبًا للمذهب الحنفي، وهو يريد أن أجاوز حدود التعصُّب المذهبي، وأن أعتمد على الدليل، لا على ما قيل ...

وتأثَّرت به، وذهبت مع الأيام مذهبه مقتنعًا به، بعد عشرات من الجلسات والسهرات في المجادلات والمناظرات، أنا باندفاعي وحماستي وعنفي، والشيخ بهجت بسعة صدره وطول أناته، وغزير علمه وقوة حُجته، ولقد عرضت في الجزء الأول من كتابي عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، إلى ما مرَّ علي من أدوار: كيف نشأت مُقلِّدًا مؤولًا كارهًا لابن تيمية، ثم أثر فيَّ الشيخ بهجت، فغدوت سلفيَّ العقيدة مُتمسِّكًا بالدليل. [رجال من التاريخ (ص: ١٧١، ١٧٢)].

• **محمد جميل زينو (ت ١٤٣١هـ):**

يقول رحمه الله تعالى: (كيف اهتديت إلى التوحيد؟ كنتُ أقرأ على شيخي الصوفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **"إذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استعنتَ فاستعِنْ بالله"**.

فأعجبني شرح النووي حين قال: (ثم إن كانت الحاجة التي يسألها، لم تجرِ العادة بجريانها على أيدي خلقه؛ كطلبِ الهداية والعلم ... وشفاء المرض وحصول العافية سأل ربَّه ذلك، وأمَّا سؤال الخلق والاعتماد عليهم فمذموم).

فقلت للشيخ: هذا الحديث وشرحه يُفيدان عدم جواز الاستعانة بغير الله فيما لا يقدر عليهِ إلا الله.

فقال لي: بل تجوز!

قلت: وما الدليل؟

فغضب الشيخ وصاح قائلًا: إن عَمَّتي تقول: يا شيخ سعد (وهو من الأولياء المزعومين الأموات)، فأقول لها: يا عمَّتي، وهل ينفعك الشيخ سعد؟ فتقول: أدعوه فيتدخل على الله فيشفيني!!

فقلت لهُ: إنك رجل عالم، قضيت عمرك في قراءة الكتب، ثم تأخذ عقيدتك من عمَّتِكَ الجاهلة!!

فقال لي: عندك أفكار وهَّابية! (نسبة إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله)، وكنتُ لا أعرف شيئًا عن الوهَّابية إلا ما أسمَعه من المشايخ: فيقولون عنهم: إنهم مخالفون للناس، لا يؤمنون بالأولياء وكراماتهم المزعومة، ولا يحبُّون الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ... إلى غير ذلك من التُهم الكثيرة الكاذبة التي لا حقيقة لها، فقلت في نفسي: إذا كانت الوهَّابية تُؤمن بالاستعانة بالله وحده، وأن الشافي هو الله وحده، فيجب أن أتعرَّف عليها ... إلخ؛ [من كتابه الماتع "كيف اهتديت إلى التوحيد والصراط المستقيم" (ص ٣٥، ٣٦)].

قلت: وأختم -وختامها مسك- لشيخي محمد نسيب الرفاعي رحمه اللّٰه تعالى وقد حدثني مشافهة قائلاً:

كنت صوفياً رفاعياً، وكنت أقاوم الجيش الفرنسي في سوريا، فسجنت، فقابلت في السجن رجلاً يقرأ كتباً، وإذا هي لابن تيمية، فصرت أقرأ كتاباً وراء كتاب، حتى اطلعت على كتاب: مجموعة الرسائل والمسائل، وإذا فيه عنوان:

مناظرة ابن تيمية للرفاعية البطائحية، قال الشيخ: فقلت: هذا الشيخ يناظرنا، قال: فقرأت ما كتب، فوجدت ما يقوله حقاً، فتركت التصوف وصرت سلفياً أدعو إلى السلفية.

قلت: وللشيخ رسائل في ذلك، منها: التوصل إلى حقيقة التوسل، ومنها قصيدة في ذم التصوف بعنوان: قبيل إبليس.

ملحق

بيان سلامة الحافظين النووي والعسقلاني من عقائد المتكلمين

من العلماء الذين اشتهروا بالعلم وكثرت تصانيفهم فيه وذاع صيتهم واستفاد طلاب العلم بعدهم من تراثهم، الحافظان أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة 676هـ، وأبا الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ، وقد اشتملت بعض مؤلفاتهما المشهورة على ذكر اعتقادات المتكلمين وتأويلات المؤولين من الأشاعرة وغيرهم، وقد كنت حريصاً على أن أجد ما يدل على سلامتهما من عقائد المتكلمين واتباعهما في العقيدة ما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة رضي الله عنهم ومن سلك سبيلهم في إثبات أسماء الله وصفاته على الوجه اللائق بكماله وجلاله إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل؛ كما قال الله عز وجل: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**، فقد أثبت لنفسه السمع والبصر في قوله: **{وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**، ونزه نفسه عن مشابهة غيره له في قوله: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**، وقد وجدت بحمد الله الضالة المنشودة والبغية المطلوبة.

أما الحافظ النووي فقد وجدت له مؤلفاً اسمه "جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات" طبع في عام 1429هـ بتحقيق محمد بن عبداللطيف محمد الجمل، وقد جاء في ختام هذا الجزء (ص91): (اللهم اجعله شاهدا لنا لا علينا، ووفقنا وسائر أحبابنا لمرضاتك، وأمتنا على هذا المعتقد معتقد الصحابة والتابعين والمشايخ والصالحين، إنك على ما تشاء قدير، واجمع بيننا وبين مشايخنا ومن أحببناه وأحبنا في دار كرامتك يا أرحم الراحمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم، ثم قال المصنف رحمه الله: فرغنا من نسخه الخميس الثالث من

شهر ربيع الأول سنة ست وسبعين وستمائة)، وكانت وفاة النووي رحمه الله كما في العبر للذهبي في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة 676هـ، أي أن المدة بين الانتهاء من تأليف الكتاب ووفاته تقل عن خمسة أشهر.

قال النووي رحمه الله تعالى في مطلع كتابه "جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات" (ص27): (أما بعد، فلما ظهرت الشكوك والشبهات، وكثرت المطاعن والتمويهات، وانتشرت مقالة ذوي الأهواء والتعصبات، وعمت بها البلوى في جميع الأقطار والجهات، سألني من إجابته من الواجبات، وإسعافه من أعظم المثوبات، أن أجمع له زبد أقوال المتقدمين وغاية ما عولوا عليه من الاعتقاد في الحروف والأصوات، وما نقل عنهم في ذلك من الاختلافات، والتنصيص على ما ذهب إليه علماء الشرع ونقلة الأحاديث الثقات)، وقال في (28): (ويشمل هذا المختصر على قسمين:

القسم الأول: في ذكر ما ننقله عن الشيخ الجليل الإمام المتقن الحافظ الأوحد فخر الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن عثمان بن الأرموي الشافعي رضي الله عنه فيما صنفه في كتابه الموسوم بـ"غاية المرام في مسألة الكلام".

والقسم الثاني: فيما وضعته في كتابنا الموسوم بكتاب التبيان).

قال أبو العباس بن الأرموي في (ص38): (مسألة كلام الله ليس إلا الحروف والأصوات المفيدة لأمور الشرع المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم بنظم القرآن، وهو الموجود بين أظهرنا الذي نتلوه بألسنتنا ونحفظه أولادنا ونكتبه في مصاحفنا، وليس لله كلام سواه)، أقول: يريد بقوله: (وليس لله كلام سواه) الرد على الأشاعرة القائلين بأن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه.

وذكر (ص39) أن هذا هو الذي عليه العلماء كالشافعي وأحمد وحماد بن زيد

وحماد بن سلمة ويزيد بن هارون وعبدالرحمن بن مهدي وإسماعيل بن علية وسفيان بن عيينة ويوسف بن الماجشون وغير هؤلاء من الأئمة والسادات من كبار العلماء والمحدثين، ممن يضيق هذا المختصر عن ذكرهم وتعدادهم.

ثم قال: (ص39): (وذهب أبو الحسن الأشعري وأتباعه كأبي إسحاق الإسفراييني وأبي بكر بن فورك، وأبي بكر الباقلاني، وأبي القاسم القشيري، وأبي القاسم الإسفراييني، وأبي محمد الجويني وأبي سهل الصعلوكي وغيرهم إلى أن هذه الحروف والأصوات التي نتلوها ويحفظها أولادنا ونرجع إليها في حلالنا وحرامنا المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم بنظم القرآن محدثة وإنها عبارة ودلالة على الكلام القديم ولم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم كلام قديم)، أقول: انتهى أمر أبي محمد الجويني والد إمام الحرمين إلى الرجوع إلى اعتقاد أهل السنة والجماعة، وقد سبق بيانه.

ثم قال في نصرة القول الحق ورد الباطل: (ووجه البرهان على ما ادعيناه أن نقول كلام الله تعالى منزل، والمنزل ليس إلا الحرف والصوت ينتج أن كلام الله هو الحرف والصوت، فإذا أثبتنا أن كلام الله هو الحرف والصوت وذكرنا الدليل على المقدمات ثبت كونه قديماً بالإجماع)، أقول: لا يقال إن كلام الله الذي لا ينحصر كله قديم، والحق أن كلامه قديم النوع حادث الآحاد، فهو سبحانه متكلم بلا ابتداء ويتكلم بلا انتهاء؛ لأنه سبحانه وتعالى لا بداية له فلا بداية لكلامه ولا نهاية له فلا نهاية لكلامه؛ ونتيجة ذلك أنه لا حصر لكلامه، وقد كلم موسى فسمع موسى كلامه، ويكلم أهل الجنة إذا دخلوا الجنة فيسمعون كلامه، وقد جاء في القرآن آيتان تدلان على أن كلام الله لا ينحصر؛ وهما قول الله عز وجل في سورة الكهف: **{قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ**

الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا}، وقوله في سورة لقمان: **{وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}**، ثم ذكر أدلة من القرآن والسنة والإجماع على كون القرآن منزلا (ص40ـ51).

ثم قال (ص51): (والعجب أن كتب الأشاعرة مشحونة بأن كلام الله منزل على نبيه، ومكتوب في المصاحف، ومتلو بالألسنة على الحقيقة، ثم يقولون: المنزل هو العبارة، والمكتوب غير الكتابة، والمتلو غير التلاوة، ويشرعون في مناقضات ظاهرة وتعقبات باردة ركيكة)، إلى أن قال: (وسنبين في خاتمة الكتاب حقيقة الكلام في هذه المباحثات إن شاء الله تعالى، يُعلم بما ذكرنا في الآيات والأخبار المتضمنة **إجماع الصحابة وإجماع غيرهم من العلماء والعقلاء أن كلام الله القديم منزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم حقيقة لا مجازاً، والمنزل ليس إلا الحرف والصوت إما بالإجماع أو لاستحالة نزول المعنى القائم، فتعين أن يكون الحرف والصوت هو كلام الله ضرورة انعقاد الإجماع على تحققه ونزوله**، ويلزم من ذلك قدمه في الإجماع)، أقول: جاء في اثناء كلامه الإشارة إلى أن الكتابة هي المكتوب والتلاوة هي المتلو، وهذا صحيح إذا أريد به أن لفظ القرآن قد يأتي مرادا به القراءة؛ كما في قوله تعالى: **{وَقُرْآنَ الْفَجْرِ}** أي القراءة، وقوله: **{فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ}** أي قراءته، وقال صلى الله عليه وسلم: "**زينوا القرآن بأصواتكم**" رواه النسائي (1015) بإسناد صحيح، والمعنى زينوا القراءة بأصواتكم، ولا يقال: إن تلاوة القارئ وما يتلوه شيء واحد؛ لأن المتلو كلام الله، والتلاوة فعل القارئ، ولهذا يأتي في كلام بعض السلف: (الكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري)، ويقال مثل ذلك في الفصل الذي عقده في (ص72) فقال

في أوله: (فصل في أن القراءة هي المقروء وأن الكتابة هي المكتوب)، ثم ذكر اعتراضات كثيرة من الأشاعرة على مذهب أهل السنة من (ص51ـ57)، ثم ذكر عشرين وجها لبيان أن المنزل هو الحروف وليس المعنى القائم بالنفس إلى (ص64)، ثم أجاب على اعتراضات الأشاعرة إلى (ص67)، ثم ذكر فصلا في (ص68) في إثبات الحرف لله عز وجل استدل له من القرآن، وقال: (والكلمات هي الحروف المتآلفة المفيدة، وقال تعالى: **{وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً}**، قال الأصمعي والفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم من أهل اللغة: التأكيد بالمصدر يدل على ارتفاع الواسطة، فثبت أنه يقال: كلم موسى بكلام سمعه بحاسة أذنه، ولذلك امتن الله عليه في قوله: **{إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي}**، فلولا أنه سمع كلامه وإلا لم يكن للتخصيص فائدة)، ثم ذكر فصلا (ص69) في إثبات الصوت لله تعالى، قال في أوله: (ينطق الكتاب العزيز بذلك في مواضع: منها في سورة القصص **{فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ}**، وفي سورة النمل **{فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ}**، وفي طه **{فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ}**، والنداء لا يكون إلا بصوت عند جميع أهل اللغة، وكذلك قوله تعالى: **{فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى}**، والاستماع لا يكون إلا لصوت مسموع، وكذلك قوله تعالى: **{وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}**، **{وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا}**، والنداء بالإجماع لا يكون إلا بصوت)، إلى أن ذكر في (ص70) حديث عبدالله بن أنيس مرفوعا: (يحشر العباد يوم القيامة فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان)، أقول: أخرجه الحاكم في المستدرك في موضعين (438/2) (574/4) وصححه وأقره الذهبي وحسَّنة الحافظ في الفتح (174/1) والألباني في صحيح الأدب المفرد (746)، ثم ذكر فصلا (ص79) في أن كلام الله مسموع، والمسموع ليس إلا

هذه الحروف والأصوات، فتكون هي كلام الله حقيقة، وإذا كانت هي كلام الله حقيقة لا يكون غيرها كلام الله ضرورة؛ لأن كلام الله أحد الشيئين، وليس هو ذلك الذي هو غيره، فينبغي المصير إلى هذا في الصفات.

ثم ختم النووي رحمه الله تعالى ما نقله عن أبي العباس الأرموي رحمه الله تعالى بفصل نفيس (ص80ـ82) ذكر فيه عقيدة السلف في الصفات فقال: (فصل في أحاديث تؤكد القول بهذا المعتقد وتؤيده على هذا التنزيه الذي عليه أئمة الإسلام حشرنا الله على معتقدهم وأماتنا على محبة السلف الصالحين والأئمة المهديين رضي الله عنهم أجمعين)، إلى أن قال: (ونؤمن بجميع أحاديث الصفات لا نزيد على ذلك شيئاً ولا ننقص منه شيئاً كحديث قصة الدجال وقوله فيه: **"وإن ربكم ليس بأعور"**، وكحديث النزول إلى السماء الدنيا، وكحديث الاستواء على العرش، وإن القلوب بين أصبعين من أصابعه، وإنه يضع السماوات على إصبع و الأرضين على إصبع، ونقول بتصديق حديث المعراج وبصحيح ما فيه من الروايات وندين أن الله مقلب القلوب، وما أشبه هذه الأحاديث جميعها كما جاءت بها الرواية من غير كشف عن تأويلها، وأن نمرها كما جاءت، وأن الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ونقول إن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: **{وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا}**، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء لقوله تعالى: **{وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ}**، وقوله: **{ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى}**، وأشباه ذلك من آيات الصفات، ولا نتأولها ولا نكشف عنها بل نكف عن ذلك كما كف عنه السلف الصالح، ونؤمن بأن الله على عرشه كما أخبر في كتابه العزيز ولا نقول هو في كل مكان، بل هو في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان كما قال: **{أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}**، وكما قال:

{**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**}، وكما جاء في حديث الإسراء إلى السماء السابعة: "**ثم دنا من ربه**" وكما في حديث سوداء أريدت أن تعتق فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: "**أين ربك؟**" فقالت: في السماء فقال : "**أعتقها فإنها مؤمنة**" وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة، نؤمن بذلك ولا نجحد شيئا من ذلك، وقد روت الثقات عن مالك بن أنس أن سائلاً سأله عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}، فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)، أقول: وما جاء في أثناء كلامه من ذكر دنو الرب وتدليه الصحيح خلافه وأن المراد به جبريل، ففي صحيح البخاري (3235) ومسلم (442) عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَأَيْنَ قَوْلُهُ {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى}؟ قَالَتْ: "ذَاكَ جِبْرِيلُ" الحديث، قال ابن كثير في أول تفسير سورة الإسراء (376/8): (وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ -يعني ابن أبي نمر- زِيَادَةٌ تَفَرَّدَ بِهَا، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلّم رأى الله عز وجل يَعْنِي قَوْلَهُ: "**ثُمَّ دَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى**" قَالَ وَقَوْلُ عَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَمْلِهِمْ هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى رُؤْيَتِهِ جِبْرِيلَ أصح، وهذا الذي قاله البيهقي رحمه الله تعالى في هذه المسألة هو الحق، فَإِنَّ أَبَا ذَرٍّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: "**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**" وَفِي رِوَايَةٍ: "**رَأَيْتُ نُورًا**" أخرجه مسلم، وقوله: {ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى} إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي صَحِيحِ مسلم عن أبي هريرة، وَلَا يُعْرَفُ لَهُمْ مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ بِهَذَا).

وقد تقدم أن فراغ النووي رحمه الله من نسخ الكتاب حصل قبل وفاته بأقل من

خمسة أشهر، وذلك يوضح أن معتقده في آخر حياته هو ما عليه السلف من إثبات الصفات من غير تشبيه أو تأويل أو تعطيل، وأن ما جاء في كتبه من التأويل قد رجع عنه، رحمه الله وغفر له.

وأما الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله فيدل على سلامته في العقيدة ما جاء في أواخر شرحه فتح الباري من نقول عن السلف في صفات الله عز وجل فيها إثبات الصفات بدون تكييف أو تشبيه وتنزيه بلا تأويل أو تعطيل، وقد نقل في الفتح (507/13) في آخر شرحه لباب قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ} كلاما نفيسا لأبي المظفر بن السمعاني قال فيه: (واستدلَّ أبو المظفر بن السمعاني بآيات الباب وأحاديثه على فساد طريقة المتكلِّمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجَوهر وعرض، قالوا فالجسمُ ما اجتمع من الافتراق والجوهر ما حمل العرض، والعرض ما لا يَقوم بنفسه، وجعلوا الرُّوح من الأعراض، وردُّوا الأخبارَ في خَلق الرُّوح قبل الجسد والعقل قبل الخلق، واعتمدوا على حَدْسهم وما يؤدِّي إليه نظرُهم، ثم يَعرضون عليه النصوصَ فما وافقه قبلوه وما خالفه ردُّوه، ثمَّ ساق هذه الآيات ونظائرَها من الأمر بالتبليغ، قال: وكان مِمَّا أمر بتبليغه التوحيد، بل هو أصلُ ما أمرَ به فلم يترك شيئاً من أمور الدِّين أصولَه وقواعدَه وشرائعَه إلَّا بلَّغه، ثمَّ لَم يَدْعُ إلى الاستدلال بما تَمسَّكوا به من الجوهر والعرض، ولا يوجد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حرفٌ واحدٌ فما فوقه، فعُرف بذلك أنَّهم ذهبوا خلافَ مذهبهم وسلكوا غيرَ سبيلهم بطريق مُحدَث مُخترَع لم يكن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابُه رضي الله عنهم، ويلزم من سلوكه العودُ على السلف بالطعن والقَدْح، ونسبتهم إلى قلَّة المعرفة واشتباه الطرق، فالحذر من الاشتغال بكلامهم والاكتراث بمقالاتهم؛ فإنَّها سريعةُ التهافت كثيرةُ التناقض، وما من

كلام تَسمعه لفرقة منهم إلَّا وتَجدُ لخصومهم عليه كلاماً يوازنه أو يقاربه، فكلٌّ بكلٍّ مقابل، وبعضٌ ببعضٍ مُعارَض، وحسبُك من قبيح ما يلزم من طريقتهم أنَّا إذا جَرينا على ما قالوه وألزمنا الناسَ بما ذكروه لزِم مِن ذلك تكفيرُ العوَام جميعاً؛ -**قلت:** وهذه طريقة ابن فورك ومن تبعه على وجه الخصوص- لأنَّهم لا يعرفون إلَّا الاتِّباعَ المجرَّد، ولو عُرض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرُهم فضلاً عن أن يصير منهم صاحب نظر، وإنَّما غاية توحيدهم التزامُ ما وجدوا عليه أئمَّتَهم في عقائد الدِّين والعضُّ عليها بالنواجذ، والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوبٍ سليمة طاهرة عن الشُّبَه والشكوك، فتراهم لا يَحيدون عما اعتقدوه ولو قُطِّعوا إرَباً إرَباً، فهنيئاً لهم هذا اليقين، وطوبى لهم هذه السلامة، فإذا كُفِّر هؤلاء **وهم السواد الأعظم** وجمهور الأمَّة، فما هذا إلَّا طَيٌّ بِساط الإسلام وهدمُ مَنَار الدِّين، والله المستعان).

أقول: وما جاء في كلام أبي المظفر من ذِكر خلق العقل قبل الخلق فيه نظر؛ قال ابن القيم في كتابه المنار المنيف (ص:50): (ونحن ننبِّه على أمور كليَّة يُعرف بها كون الحديث موضوعاً) إلى أن قال (ص:66): (ومنها أحاديث العقل، كلُّها كذب ... وقال أبو الفتح الأزدي: لا يصحُّ في العقل حديث، قاله أبو جعفر العقيلي وأبو حاتم ابن حبان، والله أعلم).

وقال في الفتح (13/504): (وقد احتج أحمد بن حنبل بهذه الآية -يعني قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ}**- على أن القرآن غير مخلوق لأنه لم يرد في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنه مخلوق ولا ما يدل على أنه مخلوق ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال لو كان ما يقول الجعد حقاً لبلغه النبي صلى الله عليه وسلم)، أقول: والجعد بن درهم هو مؤسس مذهب الجهمية، ونسب

الجهمية إلى الجهم بن صفوان لأنه هو الذي أظهر هذا المذهب الباطل ونشره، وأقول كما قال الحسن البصري رحمه الله تعالى: لو كان ما يقوله الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين حقا لبلغه الرسول صلى الله عليه وسلم.

ونقل في الفتح (13/407) نقولا عن جماعة من السلف في إثبات الصفات من غير تشبيه أو تحريف أو تعطيل، وختم ذلك بكلام نفيس له؛ ومِمَّا قاله (13/407 ـ 408): (وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبةُ وحماد بنُ زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدِّدون ولا يشبِّهون، ويروُون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف، قال أبو داود: وهو قولنا، قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرُنا، وأسند اللاَّلكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقاتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرَّبِّ من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسَّر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عمَّا كان عليه النَبِيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابُه وفارق الجماعةَ؛ لأنه وَصفَ الرَّبَّ بصفَة لا شيء، ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعيَّ ومالكاً والثوريَّ والليث ابنَ سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة؟ فقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف، وأخرج ابنُ أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى: سمعتُ الشافعيَّ يقول: لله أسماء وصفاتٌ، لا يَسَع أحداً رَدُّها، ومَن خالف بعد ثبوت الحجَّة عليه فقد كفر، وأمَّا قبل قيام الحجة فإنَّه يُعذر بالجهل؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَك بالعقل ولا الرؤية والفكر، فنثبتُ هذه الصفات، ونَنفي عنه التشبيهَ، كما نفَى عن نفسه فقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، وأسند البيهقيُّ بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري، عن سفيان بن عيينة قال: كلُّ ما وَصف الله به نفسَه في كتابه فتفسيرُه تلاوتُه

والسكوتُ عنه، ومن طريق أبي بكر الضُّبَعي قال: مذهبُ أهل السنة في قوله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} قال: بلا كيف، والآثارُ فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل، وقال الترمذي في الجامع عَقب حديث أبي هريرة في النُزول: وهو على العرش كما وصفَ به نفسه في كتابه، كذا قال غيرُ واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات، وقال في باب فضل الصدقة: قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتَوهَّم، ولا يُقال كيف، كذا جاء عن مالك وابن عُيينة وابن المبارك أنَّهم أَمَرُّوها بلا كيف، وهذا قولُ أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأمَّا الجهميَّةُ فأنكروها، وقالوا هذا تشبيهٌ. وقال إسحاق بن راهويه: إنَّما يكون التشبيهُ لو قيل يدٌ كيَدٍ، وسَمعٌ كسمعٍ، وقال في تفسير المائدة: قال الأئمةُ: نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم: الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك، وقال ابن عبدالبر: أهلُ السُّنَّة مُجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسُّنَّة، ولم يُكَيِّفوا شيئاً منها، وأمَّا الجهميَّةُ والمعتزلةُ والخوارجُ فقالوا: مَن أقرَّ بها فهو مشبِّهٌ، فسمَّاهم مَن أقَرَّ بها مُعَطِّلةً، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: اختلفت مسالكُ العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضُهم تأويلَها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يَصحُّ من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويضِ معانيها إلى الله تعالى، والذي نرتضيه رأياً ونَدين الله به عقيدةً اتِّباع سلف الأمَّة؛ للدَّليل القاطع على أنَّ إجماعَ الأمَّة حُجةٌ، فلو كان تأويلُ هذه الظواهر حتماً لأوشكَ أن يكون اهتمامُهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرُ الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتَّبَع). انتهى.

ثم قال الحافظ: (وقد تقدَّم النقلُ عن أهل العصر الثالث وهم فقهاءُ الأمصار،

كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومَن عاصرهم، وكذا مَن أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يُوثَق بما اتَّفق عليه أهلُ القرون الثلاثة، وهم خيرُ القرون بشهادة صاحبِ الشريعة).

أقول: وما جاء في كلام الجويني من أنَّ السَّلف يُفوِّضون معاني الصفات إلى الله عزَّ وجلَّ غير صحيح؛ فإنَّهم يُفوِّضون في الكيف، ولا يُفوِّضون في المعنى، كما جاء عن مالك رحمه الله تعالى، فقد سُئل عن كيفية الاستواء؟ فقال: (الاستواء معلومٌ، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة) -**قلت:** وقد سبق رد ذلك مفصلاً-.

وقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بعد نقله عن كثير من السلف العقيدة الصحيحة في الصفات: (وقد تقدَّم النقلُ عن أهل العصر الثالث وهم فقهاءُ الأمصار، كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومَن عاصرهم، وكذا مَن أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يُوثَق بما اتَّفق عليه أهلُ القرون الثلاثة، وهم خيرُ القرون بشهادة صاحبِ الشريعة) أقول: قوله هذا يدل على سلامته فيما يغلب على الظن في العقيدة وأنه يسلك مسلك السلف في ذلك، لاسيما وأن كلامه هذا جاء في أواخر شرحه فتح الباري.

دعوى أن ابن حجر كان أشعرياً كاملاً:

وقد ادعى قوم أن ابن حجر كان أشعري المذهب وهذا قول بلا دليل، وأنا لا أعلم أن ابن حجر نص على مثل ذلك ولا أذكر أنه أحال لمن يريد اتباع السنة أن يلتحق بالمذهب الأشعري، ونقول:

1- إن ابن حجر نقد مبدأ القصد والنظر اللذان هما عند الأشعرية أول الواجب

على المكلف، فقال [المحصل للرازي (61)، التوحيد للماتريدي (3)، الإرشاد (3)]: (هو من أصول مذهب المعتزلة بقي من جملة ما بقي عند الأشاعرة [شرح الأصول الخمسة (3)، والمغني للجويني (8/13)، والمواقف للإيجي (63)].

- لقد سطر الحافظ ابن حجر اعتراف أبي جعفر السمناني -وهو من رؤوس الأشاعرة وكبارهم- بأن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب) [فتح الباري (70/1 و348/13)]. ولو قال: (من أصحابنا) لكان دليلاً على أنه أشعري.

- وسفه أبو المظفر بن السمعاني هذا المبدأ الاعتزالي ووصفه بأنه قول مبتدع لم يعرفه السلف الذين كان أول الواجب عندهم الإتيان بالشهادتين [مختصر الانتصار لأهل الحديث اختصره السيوطي في صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام (171-172)].

2- أن الحافظ ابن حجر أظهر حقيقة الخلاف العقائدي بين أحمد والأشاعرة فقال -هو والزبيدي- أن أحمد تمسك بأن الله يتكلم بصوت، وهو ما أثبته أبو الفضل التميمي في روايته عن أحمد، بينما قالت الأشاعرة إن الله يتكلم بلا حرف ولا صوت، وأثبتت الكلام النفسي [فتح الباري (460/13)، إتحاف السادة (79/2)، طبقات الحنابلة (296/2)]. فأكد ابن حجر أن الكلام النفسي من عند الأشاعرة لا من عند أحمد.

وكان مما أعلنه الأشعري في توبته (أننا بما كان عليه الإمام قائلون ولمن خالف قوله مجانبون) [تبيين كذب المفتري (158)].

يؤكد ذلك أن لأحمد كتاب مشهور وهو (الرد على الجهمية فيما تأولته من القرآن على غير تأويله) وأثبت الحافظ ابن حجر نسبته إليه [فتح الباري

(493/13)]. أثبت لأهل السنة تأويلا وأثبت للجهمية تأويلات مخالفة لهم هي في الحقيقة تحريفات يتبناها الأشاعرة اليوم كتحريف معنى اليد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء والنزول بنزول الأمر أو نزول الملك بأمره.

- وما أورده السبكي عن أحمد أنه قال: "لا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا نتجاوز القرآن والحديث" [طبقات السبكي (39/9)] وما نص عليه الزبيدي أن (المفهوم من ظاهر مذهب أحمد عدم التأويل على الإطلاق وأن الشافعي ومالك وأحمد اختاروا عدم التأويل للمتشابهات) [إتحاف السادة المتقين (12/2 و79)] وصرح به الشيخ محمد بن درويش الحوت أن (سيدنا أحمد يمنع التأويل) وصرح أن التأويل مذهب المعتزلة [رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة (31) تحقيق كمال الحوت].

3- أن ابن حجر كان دائم التحذير من مسلك الخلف في التأويل الذي عليه الأشاعرة فيقول: (وليس من سلك طريق الخلف واثقا بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله) وتكرر قوله بأن (صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله). واحتج المرتضى الزبيدي بهذه العبارة [فتح الباري (353/13 و383)، إتحاف السادة المتقين (112/2)].

قال: (وقد توسع من تأخر عن القرون الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلا يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرها، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه ولو كان مستكرها، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو من أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامي جاهل...

فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف) [فتح الباري (13/350 و352)].

[المصدر: موقف ابن حزم من المذهب الأشعري لعبد الرحمن دمشقية - ص 15].

كليات الدين:

توحيد الله تعالى بالعبادة

إثبات نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

الإيمان بالبعث بعد الموت

.9

التناحر الأشعري الأشعري: التناحر الأشعري الماتريدي: عقيدة الأشعري

حكم الأشعرية عند أهل السنة وقد مضى شيء من ذلك:

نازع أكثرُ الأشاعرة في صِحَّة كتاب "الإبانة" المنسوب إلى إمامهم؛ لأنَّ إثبات توبة أبي الحسن وأوبته إلى منهج السَّلَف، فيه تدميرُ ما هم عليه من الفساد والخِذْلان، إلاَّ أن عددًا كبيرًا من المُؤرِّخين وأهل العلم قد أكَّدوا هذه التَّوبة، وأثبتوا هذه الأوبة، ومنهم:

• الحافظ ابن عَساكِر رحمه الله تعالى حيثُ إنَّ له مُصنَّفًا قام فيه بالدِّفاع عن أبي الحسن الأشعري وعقيدته، وزَيَّف كلَّ ما قيل في عقيدته، وأثبت رُجوعه رحمه الله تعالى عن الاعتزال، وكذا رجوعه عن المذهب الذي يُنْسَب إليه حاليًّا.

• أبو العبَّاس بنُ خَلِّكان: المُتوفَّى سنة 681هـ، في كتابه: "وَفَيَات الأعيان".

• الحافظ ابن كثير: المُتوفَّى سنة 774هـ، في كتابه: "البداية والنِّهاية".

• الحافظ الذَّهبي: في كتاب: "العلو للعلي الغفار، أو: للعلي العظيم".

وانظر الأدلة على ذلك بعد قليل في إثبات المرحلة الثالثة للأشعري وهي كتابةُ كتابهِ "الإبانة" وتبنيه عقيدة السلف.

سيجد القارئ المنصف، بأن أهل السنة أعدل الناس.

وليسوا ممن يكذب ويلحن ويتقول على رسول اللّهِ صلى الله عليه وعلى آله وسلم

ويحرف الكلم عن مواضعه ويكابر عند بيان الحق ولو مع المخالف أو عليه.

أولاً: التناحر الأشعري الأشعري:

إن التناحر الأشعري الأشعري قد اعترف به العز بن عبدالسلام وابن حجر الهيتمي رحمهما الله، يقول: (والعجيب أن الأشعرية اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم والبقاء والوجه واليدين والعينين،وفي الأحوال وفي تعدد الكلام واتحاده) [كما في قواعد الأحكام 172، والإعلام بقواطع الإسلام 34، والزواجر عن اقتراف الكبائر وهذا للهيتمي 350/2، وحكى الشهرستاني رد الباقلاني على شيخه الأشعري في إثبات الحال راجع الفصل في الملل والنحل 121/1].

وذكر العز بن عبدالسلام رحمه الله أن أصحاب الأشعري مترددون مُختلفون في صفات البقاء والقدم هل هي من صفات السلب أم من صفات الذات. [راجع قواعد الأحكام الكبرى 170].

وعليه فهم مُختلفون في طريقة تنزيه الله تعالى!!.

ومنهم المفوض الذي يلزم المؤول بالتحريف في صفات الله!!.

ومنهم المؤول الذي يصف المفوض بأنه يلزمه أن النبي كان جاهلاً بمعاني صفات الله تعالى.

وكل من هاتين الطائفتين تمتاز بصفةٍ ذكرها الله تعالى في أهل الكتاب: فالمؤولة: **{يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ}**.

والمفوضة: **{لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ}** أي إلا التلاوة للفظ!! لا يفهمونه ولا يتدبرونه، مع أن ثمرة التلاوة التفكر وتدبر المعاني.

ثانياً: التناحر الأشعري الماتريدي:

فهاتان الفرقتان مختلفان في الأصولِ، كما سنبين بوضوح من كلامهم هم!! فإن أول مسألة اختلفا عليها وجود الله تعالى:

هل هو عين الذات أم زائد على الذات؟ حكاهُ الزبيدي عن السبكي في اتحاف السادةِ المتقين 95/2.

فأول خلافهما حول تفاصيل وجود الله وبقائه: هل هو باق ببقاء زائد على الذات أم لا: فإذا اختلفوا على وجود الله وبقائه فماذا بقي؟

والثاني حول صفاتهِ: فقد نص ابن حجر المكي وملا علي قاري على أن (صفات الأفعال حادثة عند الأشاعرة قديمة عند الماتردية) [فتح المبين في شرح الأربعين 78، والفقه الأكبر بشرح القاري 14].

قال الماتريدي رداً على الأشاعرة: (والقول بحدوث شيء منها [أي الصفات] يؤدي إلى القول بتغير الله!!! وهو يؤدي إلى عبادة غير الله)!!! في كتابه التوحيد 53و108، واتحاف السادة المتقين 158/2.

فها هو (الماتريدي!!) يتهم عقيدة الأشاعرة بالشرك!!! وهذا بُرهان على الخلاف، فكيف تكون الفرقتان فرقةً واحدة!! كما يدعون الفرقة الناجية؟! (أهل السنة!!) ..

ثالثاً: أُريد لفت النظر إلى خلاف الأشاعرة لمذهب الأشعري الذي أسسه ورحل عنه، كرفض علم الكلام، ودخول الأشاعرة فيه، حتى أصابهم الاعتزال، ولكن نظراً لكون البحث يطول يكفي فيه لفت النظر مع بيان شيء منه فيما يلي.

رابعاً: الأشـــاعرة يخالفون قول إمامهم:

لو دققنا النظر في كلمات أبي الحسن حين يُصرح بأن (أهل الحديث) هم أهلُ الحق، يقول [كما في كتابهِ مقالات الإسلاميين 211و217 و291 و295، وسير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي 248/18]:

(الحقُ والصواب ما عليه أهل الحديث الذين يثبتون آيات وأحاديث الصفات، القائلين بأن للّه يدين ووجهاً وعينين وسمعاً وبصراً وأنهُ ينزل إلى السماء الدنيا وأنهُ يجيء يوم القيامة كما أخبر، وأنهُ يقرب من خلقهِ كيف يشاء لا يتأولونها). وهذا مذهبه ومُعتقدهُ بعد توبته من المعتقد الذي أسسه!!

الأدلة على إثبات المرحلة الثالثة الأخيرة للأشعري لتشكيل هذه المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة العودة إلى السنة وترك الطريقة الكلابية، يدل على ثبوتها أمور:

أولاً: أنها مرحلة قد أثبتها المؤرخون وعلى رأسهم الحافظ ابن كثير وهو من هو في التاريخ وسعة الاطلاع.

فقال: (ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

الحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبع وهي: الحياة, والعلم, والقدرة, والإرادة, والسمع, والبصر, والكلام. وتأويل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك.

الحال الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف, ولا تشبيه, جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في (الإبانة) التي صنفها آخراً) ا.هـ. [طبقات الفقهاء الشافعيين

(210/1)، ونقله عنه المرتضى الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (4/2)، ولم يتعقبه].

وأشار إليها الذهبي فقال: (قلت: رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول، يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تمر كما جاءت، ثم قال: وبذلك أقول وبه أدين ولا تؤول) ا.هـ. [سير أعلام النبلاء (86/15)].

بل ونص عليها في كتابه (العرش) قائلاً: (ولد الأشعري سنة ستين ومائتين، ومات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة بالبصرة رحمه الله، وكان معتزليا ثم تاب، ووافق أصحاب الحديث في أشياء يخالفون فيها المعتزلة، ثم وافق أصحاب الحديث في أكثر ما يقولونه، وهو ما ذكرناه عنه من أنه نقل إجماعهم على ذلك، وأنه موافق لهم في جميع ذلك، فله ثلاثة أحوال: حال كان معتزلياً، وحال كان سنياً في بعض دون البعض، وحال كان في غالب الأصول سنياً، وهو الذي علمناه من حاله). [كتاب العرش للذهبي (ص: 302-303)].

وأشار إلى هذا قبلهما شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: (إن الأشعري وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه تلميذ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة.

ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم) ا.هـ. [مجموع الفتاوى (228/3)].

وقال العلامة الألوسي: (فقلت: يا مولاي يشهد لحقية مذهب السلف في المتشابهات، وهو إجراؤها على ظواهرها مع التنزيه {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11] **إجماع القرون الثلاثة الذين شهد بخيريتهم خير البشر صلى الله عليه وسلم.**

ولجلالة شأن ذلك المذهب ذهب إليه غير واحد من أجلة الخلف... ومنهم: الإمام أبو الحسن الأشعري، فإن آخر أمره الرجوع إلى ذلك المذهب الجليل، بل الرجوع إلى ما عليه السلف في جميع المعتقدات.

قال في كتابه "الإبانة" الذي هو آخر مؤلفاته بعد كلام طويل: "الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله تعالى وجهه قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون) ا.هـ.

وهو ظاهر في أنه سلفي العقيدة؛ وكيف لا؟! والإمام أحمد علم في ذلك، ولهذا (نصر مذهبه) [هكذا في المطبوع] من بين أئمة الحديث. ويعلم من هذا أن ما عليه الأشاعرة غير ما رجع إليه إمامهم في آخر أمره من أتباع السلف الصالح، فليتهم رجعوا كما رجع، واتبعوا ما اتبع) ا.هـ. [غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب (ص: 385-386)].

ثانياً: أن ما قرره أبو الحسن الأشعري في "الإبانة" و"مقالات الإسلاميين" و"رسالة إلى أهل الثغر" من مسائل المعتقد ومنه صفات الله تعالى موافق لمعتقد السلف، ومخالف لما عليه الأشاعرة؛ إذ أنه قد أثبت الصفات لله تعالى على ظاهرها، ومنع من تأويلها، وعد من تأولها مبتدعة وجهمية، **وهذا يمنع تماماً أن يكون قد قرر فيه التفويض الذي يزعمه الأشعرية، بل إنه صرح بأن الصفات حقيقة**، وأوجب الأخذ بالظاهر، وبين أن آيات الصفات مفهومة معلومة، ورد على من تأولها وأخرجها عن حقيقتها، وهذا يؤكد أنها تمثل مرحلة مغايرة عن مرحلته الكلابية.

ومما يؤكد هذا: قول بعض الطاعنين في أبي الحسن الأشعري أنه إنما ألف "الإبانة" وقاية لأهل السنة...!!

فقد قال أبو علي الأزهري: "وللأشعري كتاب في السنة قد جعله أصحابه وقاية لهم من أهل السنة، يتولون به العوام من أصحابنا، سماه كتاب "الإبانة" صنفه ببغداد لما دخلها، فلم يقبل ذلك منه الحنابلة وهجروه.

وسمعت أبا عبدالله الحمراني يقول: لما دخل الأشعري إلى بغداد جاء إلى البربهاري، فجعل يقول: (رددت على الجبائي، وعلى أبي هاشم ونقضت عليهم وعلى اليهود والنصارى وعلى المجوس، فقلت وقالوا)، وأكثر الكلام في ذلك، فلما سكت، قال البربهاري: (ما أدري مما قلت قليلاً ولا كثيراً، ما نعرف إلا ما قال أبو عبدالله أحمد بن حنبل).

فخرج من عنده وصنف كتاب "الإبانة"، فلم يقبلوه منه، ولم يظهر ببغداد إلى أن خرج منها) ا.هـ. [نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (341/5)].

وظاهر هذا يدل على أن كتاب "الإبانة" ليس على طريقة الأشاعرة، ولذلك ظن بعض الطاعنين فيه أنه إما ألفه إرضاءاً لهم، ووقاية لنفسه من إنكارهم عليه، وهذا الظن ليس صحيحاً قطعاً، فجلالة ودين الأشعري يرفض ذلك، إلا أنه -عموماً- يثبت أن منهج الأشعري في "الإبانة" موافق لأهل السنة، ومخالف للكلابية والأشعرية، وهو بيت القصيد.

والعجيب هنا أن الكوثري على شدة تعصبه، اعترف بأن كتاب "الإبانة" للأشعري ينقض مذهب الاشاعرة، ولهذا ادعى أن الأشعري ألفه محاباة لأهل السنة ولإمامهم البربهاري حينئذ، فقال في مقدمته لكتاب "الإنصاف" للباقلاني: (وأما "الإبانة" التي كان قدمها إلى البربهاري في أوائل انتقاله إلى معتقد السنة، فتحتوي على بعض آراء غير مبرهنة، جارى فيها النقلة ليتدرج بهم إلى الحق، لكنه لم ينفع ذلك -على تلاعب الأقلام فيها-، فاستقر رأيه -بعد عهدي الإفراط والتفريط- على ما نقله

هؤلاء عنه من الآراء المعتدلة على خلاف مزاعم ابن كثير) ا.هـ. [مقدمة كتاب الإنصاف (ص: 11)].

وقال الإمام القاضي كمال الدين أبو حامد محمد بن درباس المصري الشافعي (659هـ) في رسالته "الذب عن أبي الحسن الأشعري": (فاعلموا معشر الإخوان... بأن كتاب "الإبانة عن أصول الديانة" الذي ألفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده، وبما كان يدين الله سبحانه وتعالى بعد رجوعه عن الاعتزال بمن الله ولطفه وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها، وتبرأ إلى الله سبحانه وتعالى منها.

كيف، وقد نص فيه على أنه ديانته التي يدين الله سبحانه بها، وروى وأثبت ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث الماضي، وقول أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، وأنه ما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله.

فهل يسوغ أن يقال: إنه رجع إلى غيره؟ فإلى ماذا يرجع تراه! يرجع عن كتاب الله وسنة نبي الله، خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون، وأئمة الحديث الماضون، وقد علم أنه مذهبهم ورواه عنهم!! هذا لعمري ما لا يليق نسبته إلى عوام المسلمين، كيف بأئمة الدين...!!"، إلى أن قال: "وقد ذكر هذا الكتاب، واعتمد عليه وأثبته عن الإمام أبي الحسن رحمه الله، وأثنى عليه لما ذكره فيه، وبرأه من كل بدعة نسبت إليه، ونقل منه إلى تصنيفه: جماعة من الأئمة الأعلام من فقهاء الإسلام، وأئمة القراء، وحفاظ الحديث وغيرهم) ثم ذكر جماعة منهم. ا.هـ. [رسالة "الذب عن أبي الحسن الأشعري" لابن درباس (ص: 107)].

ثالثاً: أنه قد بين في "مقالات الإسلاميين" أن الكلابية فرقة مباينة لأهل الحديث، ونقل أقوالهم، في كثير من المسائل، ولم يجعلهم في جملة أهل الحديث، ولو كان

كلابياً لما فرق بينهم وبين أهل الحديث، ولجمعهم في مصطلح واحد، إما أن يدخلهم تحت مصطلح أهل الحديث، أو تحت الكلابية.

رابعاً: مما يؤكد هذا أن الأشاعرة المتأخرين لا ينقلون في كتبهم شيئاً مما ذكره الأشعري في كتبه الموجودة وهي "مقالات الإسلاميين" و"رسالة إلى أهل الثغر" و"الإبانة"، وحاولوا عبثاً أن ينكروا نسبة كتاب "الإبانة" المطبوع المتداول إليه، وما ذاك إلا لعلمهم أنه ينقض عليهم أصولهم، وقد سبق إثبات كونه كلامه غير محرف ولا معبوث به.

بل يكفي في إبطال دعواهم ما سطره في "مقالات الإسلاميين" و"رسالة إلى أهل الثغر"، وما نقله ابن عساكر في "تبيين كذب المفتري" والبيهقي في "الأسماء والصفات"، والذهبي في "العلو" من كتاب "الإبانة" فضلاً عما نقله ابن تيمية وابن القيم منه في كتبهم التي سبق الإشارة إليها.

خامساً: أن أبا الحسن الأشعري ذكر في أول كتاب "الإبانة": أنه سائر على درب الإمام أحمد, ووصفه بأنه إمام أهل السنة، ولم ينتسب قط لابن كلاب, ولا اعتزى إليه في شيء من كتبه الموجودة، ومعلوم أن ابن كلاب كان مبايناً لطريق الإمام أحمد، وأن الإمام أحمد كان ينهى عن الكلابية وعن كبارهم كالحارث المحاسبي وأصحابه، ويصفهم بالجهمية، وهذا مشهور مستفيض عنه، فلو كان الأشعري على طريق ابن كلاب لما انتسب إلى الإمام أحمد، مع علمه بنهيه عن ابن كلاب وتحذيره من طريقته. [الأشاعرة في ميزان أهل السنة لفيصل الجاسم (ص: 715)].

لماذا كانت الصفات مجازاً

في حق الله تعالى لا في حقنا؟

.10.

خاتمة

الأشاعرة ليسوا على مذهب أهل السنة والجماعة:

شكّل المذهب الأشعري منهجاً جديداً مختلفاً عما كان عليه السلف المتقدمون منذ أول لحظة من ظهوره؛ حيث إن الأشعري اعتمد طريقة ابن كلّاب ومنهجه في تأسيس العقائد، ويكشف الشهرستاني عن هذه الحقيقة، فيقول في معرض مدحه لشيخه الأشعري: (حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلّابي وأبي العباس القلانسي والحارث بن أسعد المحاسبي، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية..... وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة فأيّد مقالتهم بمناهج كلامية، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية). [الملل والنحل (١/ ٩١)].

ومن حين أن ظهر المذهب الأشعري باعتباره مذهباً عقديّاً له أصول وعقائد خاصة، اتخذ منه أئمة السنة والجماعة الذين هم أخبر بمذهب الأئمة المتقدمين وأعلم بمدلولاتها موقفاً واضحاً، وعدّوه من الفرق الخارجة عن السنة التي كان عليها الصحابة وتلاميذهم ومن جاء بعدهم من الأئمة المتبوعين؛ نتيجة لما تلبس به من أخطاء منهجية وعقدية.

وقد تتالت مقالاتهم ومواقفهم التي تؤكد ذلك, وقام عدد من الباحثين في القديم والحديث بجمع تلك المقالات والمواقف التي صرّح فيها أئمّة مذهب أهل السنة بأن المذهب الأشعري خارج عن منهجهم، وأنه يمثل مذهباً متناقضاً مع مذهبهم.

ولكن هناك نافذة أخرى يمكن من خلالها تأكيد ذلك الحكم الذي اتخذه علماء أهل السنة, وهي مقالات ومواقف أئمة المذهب الأشعري ومحققيه، التي أكدوا فيها على أن طريقتهم مخالفة للطريقة التي يقررها أئمة أهل السنة، ومناقضة لها في المنهج والأصول.

وهذه النافذة لم تكشف بالشكل الكافي, وهي من أقوى الدلائل وأوضحها في التأكيد على أن المذهب الذي يقرره أئمة أهل السنة غير الذي قرره أئمة المذهب الأشعري, كل منهما يختلف عن الآخر، ويتناقَض معه بوضوح وجلاء, وأن الخلاف بينهما ليس خلافاً لفظياً، وإنما هو خلاف جوهري ومنهجي, وأن إثبات صحة أحدهما يستلزم بطلان الآخر.

ويمكن أن نجمل أهم المواقف التي أعلن فيها أئمة المذهب الأشعري براءتهم من المذهب الذي يقرره أئمة أهل السنة في الأمور التالية:

الأمر الأول: تلقيبهم لمن أثبت ما عليه السلف بالحشوية:

المراد بالحشوية رذالة الناس وأقَلهم منزلة ومكانة، ومن لا فَهم لهم ولا معرفة, ويعد المعتزلة أَول من أطلق هذا اللقب على أهل السنة والجماعة من المحدثين والفقهاء قصداً منهم لتحقيرهم وإنزال مكانتهم, ثم تلقفه الأشاعرة من عندهم وأكثروا من إطلاقه في مؤلفاتهم, والمتأمل في استعمالاتهم لهذا اللقب يدرك بوضوح أن من يعتقد المذهب الذي يقرره أئمة أهل السنة يدخل في ذلك الوصف بجلاء؛ فإنهم يطلقونه على جملة مَن يثبت الصفات الإلهية، ويجري نصوصها على ظاهرها ولا يعتمد على التأويل وغيره, وكذلك من يقرر أن الإيمان حقيقة مركبة، ومن يقرر أن النظر ليس بواجب، وغيرها من المقالات.

يقول الجويني: (ذهبت الحشوية المنتمون إلى الظاهر إلى أن كلام الله قديم, ثم زعموا أنه حروف وأصوات, وقطعوا بأن المسموع من أصوات القراء ونغماتهم عين كلام الله) [الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (125)], ويقول أيضاً: (ذهبت الكرامية وبعض الحشوية إلى أن الباري -تعالى عن قولهم- متحيز مختص بجهة فَوق) [المرجع السابق (85)]، ثم ساق الأدلة التي يستدل بها أئمة أهل السنة على إثبات العلو، وقام بتأويلها.

ويقول الغزالي: (أما الحشوية فإنهم لم يتمكنوا مِن فهم موجود إلا في جهة، فأثبتوا الجهة -أي: لله تعالى- حتى ألزمتهم بالضرورة الجسمية) [الاقتصاد في الاعتقاد (72)].

ويقول الآمدي: (وبهذا ثبت فساد قول الحشوية: إن الإيمان هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان) [غاية المرام في علم الكلام (311)], وقد ذكر الجويني أن هذا القول الذي حكم الآمدي بفساده هو قول أصحاب الحديث, ثم صرح هو أيضاً ببطلانه [الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (333)].

ويقول الرازي -بعد أن ساق حجة تدل عنده على وجوب النظر- وهي: (تدل على فساد قول الحشوية الذين يقولون: نستفيد معرفة الله والدين من الكتاب والسنة) [التفسير الكبير (8/56)].

ويكشف السبكي عن مراد الأشاعرة بالحشوية فيقول: (هم طائفة ضلوا عن السبيل وعميت أبصارهم، يجرون آيات الصفات على ظاهرها, ويعتقدون أنه المراد) [الإبهاج في شرح المنهاج (1/361)].

وقد تتالت مقالات أئمة المذهب الأشعري في تضليل الحشوية وتقبيحهم وذمهم, واختلفوا في حكم تكفيرهم على قولين مشهورين عندهم [الفروق للقرافي (271/4)].

وإذا رجعنا إلى مقالات أئمة أهل السنة ومؤلفاتهم, كالأئمة: مالك والشافعي وأحمد، والثوري وابن عيينة والبخاري، وغيرهم كثير، نجدها دالة على الأقوال نفسها التي حكم عليها أئمة المذهب الأشعري بالحشوية, وهذا الصنيع منهم يدل بوضوح على أنهم يعدون المذهب الذي يقرره أئمة أهل السنة من المحدثين والفقهاء مذهباً باطلاً وفاسداً، وأنه خارج عن السنة ومناقض لما هم عليه، وأنهم يختلفونَ معه اختلافاً جوهرياً، وليس اختلافاً لفظياً فقط.

الأمر الثاني: وصفُهم لمن سلك طريقة السلف بالمجسمة والمشبهة:

يعد لفظ المشبهة من أكثر الألفاظ ذكراً في مؤلفات أئمة المذهب الأشعري, وعادة ما يطلق هذا اللقب على صنفين: الأول: المشبهة حقاً, الذين صرّحوا بالتشبيه واتخذوه مذهباً, كمقاتل بن سليمان، وهشام بن الحكم، وداود الجواليقي وغيرهم [الشامل في أصول الدين للجويني (288)], والثاني: من أجرى نصوص الأسماء والصفات على ظاهرها المتبادر، وأقر بإثبات المعاني التي تدل عليها مع نفيه للتشبيه والتمثيل، كما هو المذهب الذي يقرره أئمة أهل السنة والجماعة, فهذا الصنف عند أئمة المذهب الأشعري يعد داخلاً في المشبهة والمجسمة, فمن أثبت العلو والاستواء على العرش، وأثبت أن القرآن كلام الله حقيقة، وأنه حرف وصوت، وأثبت النزول حقيقة، وأثبت الصفات الذاتية, كالوجه واليدين والرجل وغيرها مع نفي التمثيل؛ يعد مشبهاً لديهم.

يقول الجويني في بيان عقيدة المشبهة: (وذهبت المشبهة إلى أنه -تعالى عن قولهم- مختص بجهة فوق) [المرجع السابق (511)]، ويقول السبكي: "إنما المصيبة الكبرى، والداهية الدهياء: الإمرار على الظاهر، والاعتقاد أنه المراد، وأنه لا يستحيل على الباري، فذلك قول المجسمة، عباد الوثن الذين في قلوبهم زيغ يحملهم الزيغ على اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة، عليهم لعائن اللّه تترى واحدة بعد أخرى، ما أجرأهم على الكذب، وأقل فهمهم للحقائق!) [طبقات الشافعية (192/5)].

والقارئ في مؤلفات أئمة المذهب الأشعري يجدهم يطلقون وصف المشبهة على كل من أثبت جميع الصفات الإلهية، وأجرى نصوصها على ظاهرها، حتى ولو صرح بنفي التشبيه والتمثيل، وعدم العلم بالكيفية، ويجد جل المواضع التي ينسبونها إلى المشبهة والمجسمة منطبقة بشكل ظاهر وجلي على ما هو مذكور في مؤلفات أئمة أهل السنة والجماعة، ومن ذلك -زيادة على ما ذكر- قول الرازي: (قالت المشبهة: قوله تعالى: {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ} [النحل: 50] هذا يدل على أن الإله -تعالى- فوقَهم بالذات) [التفسير الكبير (218/7)]، ويقول: (قالت المشبهة: قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر: 22] يدل على أنه تعالى يحضر في ذلك المكان، وتعرض عليه أهل القيامة صفا) [المرجع السابق (470/7)]، ويقول أيضاً: (المشبهة استدلوا بلفظ الإسراء في السورة المتقدمة وبلفظ الإنزال في هذه السورة على أنه تعالى مختص بجهة فوق) [المرجع السابق (422/7)]، وغيرها كثير مبثوث في مؤلفات المذهب الأشعري.

وقد تتالت مقالات أئمة الأشاعرة على تأكيد ضلال المشبهة وزيغهم، والحكم عليهم بالخروج من السنة، وقد اختلفوا في حكم تكفيرهم على قولين مشهورين لديهم [مغني المحتاج للشربيني (134/4)].

ولو رجعنا إلى نصوص أهل السنة من التابعين ومن بعدهم, وكذلك إلى المصنفات المشهورة المعتمدة, كالرد على الجهمية، والرد على بشر المريسي للدارمي, وكتاب التوحيد لابن خزيمة، وكتاب التوحيد لابن منده، والشريعة للآجري، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي وغيرها -كما مضى-، تجدهم يقررون الأقوال التي يصفها أئمة المذهب الأشعري بالتشبيه والتجسيم.

وهذا يدل بوضوح على أن أئمة المذهب الأشعري لا يعدون الخلاف بينهم وبين أئمة أهل السنة خلافاً لفظياً, وإنما هو خلاف جوهري متعلق بأصول الدين ومنهج فهمه.

وفضلاً عما في قولهم هذا من التناقض البَيّن؛ فإن أئمة المذهب الأشعري المؤسسين له, كالأشعري والباقلاني يصرحون بإثبات صفة العلو وعدد من الصفات الذاتية كاليدين والوجه ونحوهما [الإبانة للأشعري (105،120)، والإنصاف للباقلاني (24)، والتمهيد (260)], فكيف لا يكونون مشبهة وهم يتفقون مع أهل السنة في إثبات ذلك النوع من الصفات؟!

الأمر الثالث: موقف أئمة المذهب الأشعري من كتاب التوحيد لابن خزيمةَ:

يعد ابن خزيمة من أشهر العلماء الممثلين لمذهب أهل السنة والجماعة، ويعد كتابه من العمد الأصلية في تأسيس منهجهم, وقد نال شهرةً واسعةً جداً؛ نتيجة لشهرة ابن خزيمة نفسه, فإنه كان يلقب بإمام الأئمة, وهو من أشهر أئمة المذهب الشافعي البارزين.

وقد أضحى كتابه "التوحيد" معلماً من معالم أهل السنة، ومرجعاً من مراجعهم الأصلية, ولأجل هذا تَقَصَّده بالرد والمعارضة عدد من أعلام المذاهب العقدية الخارجة عن السنة، سواء من المعتزلة، أو من الأشاعرة، أو من غيرهم.

ومن أشهر وأول أئمة المذهب الأشعري الذين أعلنوا المخالفة لكتاب التوحيد لابن خزيمة: ابن فورك؛ فإنه قال بعد أن أول عدداً كبيراً من نصوص الصفات: (ثم سألتم عند انتهائها إلى هذا الموضع من كتابنا أن نتأمل مصنف الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رضي الله عنه الذي سماه كتاب التوحيد, وجمع فيه نوع هذه الأخبار التي ذكرت فيها هذه الألفاظ المتشابهة, وحمل ذلك على أنها صفات الله عز وجل, وأنه فيها لا يشبه سائر الموصوفين بها من الخلق, فتأملنا ذلك، وبينا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله, وأوهم خلاف الحق في تخريجه، وجمعه بين ما يجوز أن يجري مجرى الصفة، وما لا يجوز ذلك فيه, وذكرنا ألفاظاً ذكرها في كتابه الذي روى وجمعها فيه، مما لم يدخل فيما أملينا قبل, ورتبنا معانيها, وإن كنا قد أومينا إلى أصله، وأشرنا إلى طريقته) [مشكل الحديث وبيانه (167)].

ثم تتبع ما ذكره ابن خزيمة في عدد من الصفات الإلهية, كصفة النفس, وصفة الوجه, وصفة اليدين, وصفة الرجل والقدم, وغيرها من الصفات، وقام بتأويلها وصرفها عن ظاهرها الذي أجراه عليه ابن خزيمة.

وهذا يدل دلالة ظاهرة على أنه يرى أن ما قرره ابن خزيمة في كتابه مناقض لمذهب الأشاعرة, ومتعارض معه تعارضاً بيناً.

ومن أئمة المذهب الأشعري الذين أعلنوا مناقضتهم لكتاب ابن خزيمة: أبو عمر الرازي, بل إنه أغلظ في القول، ووصف ابن خزيمة بقلة العقل والفهم, ونعت كتابه بأنه كتاب الشرك, وفي هذا يقول: (واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سمّاه "التوحيد"، وهو في الحقيقة كتاب الشرك، واعترض عليها، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات؛

لأنه كان رجلاً مضطرب الكلام، قليل الفهم، ناقص العقل) [التفسير الكبير (582/9)].

فها هو الرازي في هذا التقرير يؤكد بوضوح على أن ما قرره ابن خزيمة في كتابه يناقض مذهبه الأشعري تمام المناقضة, ولأجل هذا وصفه بالشرك.

وممن ذم كتاب التوحيد لابن خزيمة وعابه وعده خارجاً عن السنة: ابن جماعة, حيث يقول: (فإن احتج محتج بكتاب ابن خزيمة، وما أورد فيه من هذه العظائم، وبئس ما صنع من إيراد هذه العظائم الضعيفة والموضوعة؛ قلنا: لا كرامة له ولا لأتباعه إذا خالفوا الأدلة العقلية والنقلية على تنزيه الله تعالى بمثل هذه الأحاديث الواهية، وإيرادها في كتبهم.

وابن خزيمة، وإن كان إماماً في النقل والحديث؛ فهو عن النظر في العقليات وعن التحقيق بمعزل، فقد كان غنياً عن وضع هذه العظائم المنكرات الواهية في كتبه) [إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (203)].

وقد أوّل في كتابه عامة النصوص التي أوردها ابن خزيمة في كتابه، وأثبت ما يقتضيه ظاهرها من الصفات الإلهية.

ومن علماء الأشاعرة الذين أكدوا مناقضة ما قرره ابن خزيمة في كتابه لمذهبهم: ابن جهبل, حيث يقول: (على أن ابن خزيمة قد علم الخاص والعام حديثه في العقائد, والكتاب الذي صنفه في التشبيه, وسماه بالتوحيد, ورد الأئمة عليه أكثر من أن يذكر, وقولهم فيما قاله هو في غيره معروف) [رد ابن جهبل على الفتوى الحموية (112)].

وقد تتالى عدد من علماء الأشاعرة في العصر الحديث على تأكيد ذلك الذم.

وكل تلك النصوص تدل على معنى واحد, وهو أن علماء الأشاعرة يدركون أن ما قرره ابن خزيمة في كتابه التوحيد مناقض تمام المناقضة لمذهبهم, وأنه في نظرهم مذهب بدعي خارج عن السنة, وأنه بناء على ذلك لا يمكن أن يجمع هو ومذهبهم في تمثيل الحق.

والغريب حقاً أنه مع وضوح رأي ابن خزيمة في كتابه, ووضوح موقف أئمة المذهب الأشعري من كتاب ابن خزيمة, من أنه يقرر إثبات المعاني للصفات، ويجري نصوصها على الظاهر, أقول: مع وضوح ذلك؛ يأتي بعض المعاصرين من المنتسبين للمذهب الأشعري، وينسب التفويض إلى ابن خزيمة، ويدعي أنه ممن ينسبه إلى السلف [القول التمام بثبات التفويض مذهباً للسلف لسيف العصري (179)]!

ومن غرائبه أيضاً أنه يجعل ابن خزيمة والرازي كليهما ممن يقول بالتفويض، وينسبه إلى السلف, مع أن الرازي يحكم على ابن خزيمة بأنه يؤلف في الشرك، وأنه مخالف لمنهج الحق!

ابن خزيمةَ ليس وحده:

أصول العقائد التي قررها ابن خزيمة في كتابه ليست خاصة به وحده, بل هي في مجملها العقيدة التي عليها أئمة الهدى من العلماء المتبوعين قبله, كالأئمة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والثوري وابن عيينة والبخاري، وغيرهم كثير, وهو في كتابه لم يكن يريد أن يؤسس عقيدة خاصة به, وإنما كان يريد أن يشرح العقيدة التي أجمع عليها العلماء قبله، وتلقاها هو عنهم؛ ولهذا فقد كان حريصاً على التأكيد على إجماعهم في عدد من المواطن, ومن ذلك قوله: (**فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه**؛ نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا, من غير أن نشبه وجه خالقنا

بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين) [التوحيد (26)].

وكذلك فعل في صفة السمع والبصر واليدين والاستواء على العرش والعلو وغيرها، فهو في كل هذه الصفات يؤكد على الإجماع فيها بين أئمة السلف.

ونحن إذا رجعنا إلى الكتب المسندة التي اهتمت بجمع مقالات أولئك العلماء نجدها متطابقة مع ما ذكره ابن خزيمة في الجملة، ولم تختلف عنه في أصول العقائد، وكذلك الحال في الأئمة الذين عاصروا ابن خزيمة أو جاؤوا بعده، كالصابوني، وعبد الله ابن الإمام أحمد، والدارقطني، وابن عبد البر، والسمعاني، والأصفهاني، وابن جرير الطبري، وقبلهم البخاري، كل هؤلاء قرروا ما قرره ابن خزيمة في صفات الله، ولم يختلفوا عنه في شيء منها -وقد سبق ذكرنا لسند العقيدة السلفية فانظره-.

وهذا ما أدركه الكوثري، ولهذا جعلهم كلهم مندرجين ضمن المجسمة والمشبهة بكل وضوح، حيث يقول: (فدونك كتاب الاستقامة لخشيش بن أصرم، والكتب التي تسمى السنة لعبد الله وللخلال، ولأبي الشيخ، وللعسال، ولأبي بكر بن عاصم، وللطبراني، والجامع، والسنة والجماعة لحرب بن إسماعيل السيرجاني، والتوحيد لابن خزيمة، ولابن منده، والصفات للحكم بن معبد الخزاعي، والنقض لعثمان بن سعيد الدارمي، والشريعة للآجري، والإبانة لأبي نصر السجزي، ولابن بطة، ونقض التأويلات لأبي يعلى القاضي، وذم الكلام والفاروق لصاحب منازل السائرين.. تجد فيها ما ينبذه الشرع والعقل في آن واحد، ولا سيما النقض لعثمان بن سعيد الدارمي السجزي المجسم، فإنه أَول من اجترأ من المجسمة بالقول إن الله لو

شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، فكيف على عرش عظيم!!)
[مقدمته لكتاب: الأسماء والصفات للبيهقي].

فإذا كان كتاب ابن خزيمة يعد كتاب تشبيه وشرك لأجل ما فيه من إثبات الصفات، وإجراء نصوصها على ظاهرها؛ فإن هذا الحكم ليس خاصاً به, بل هو شامل لكل من جرى على طريقته وسار على منهاجه وتوافق معه, وهم عدد كبير جدا من العلماء المشهورين من جميع المذاهب: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي.

وهذا الوضوح في الحكم من قبل أئمة المذهب الأشعري يؤكد بقوة على أنهم يرون أن الخلاف بينهم وبين أئمة أهل السنة ليس خلافاً لفظياً فحسب, وإنما هو خلاف منهجي حقيقي.

الأمر الرابع: موقفهم من كتاب إثبات الحرف والصوت للسجزي:

ألّف أبو نصر السجزي كتاباً في إثبات الحرف والصوت, وقرر فيه مذهب أهل السنة والجماعة, وقد رد عليه الجويني في كتاب مستقل، بالغ في الهجوم على السجزي وفي وصفه بالجهل وسخافة العقل, وقد نقل تقي الدين السبكي شيئاً من ذلك الكتاب, فقال ذاكراً قدوته في الرد على المبتدعة: (وها أنا أذكر مجامع ما تضمنته القصيدة -نونية ابن القيم- ملخصاً من غير نظم، وناظمها أقل من أن أذكر كلامه، لكني تأسيت في ذلك بإمام الحرمين في كتابه المسمى بنقض كتاب السجزي، والسجزي هذا كان محدثا له كتاب مترجم بمختصر البيان، وجده إمام الحرمين حين جاور بمكة شرفها الله، اشتمل كتاب السجزي هذا على أمور: منها أن القرآن حروف وأصوات.

قال إمام الحرمين: وأبدى من غمرات جهله فصولاً وسوى على قصبة سخافة عقله نصولاً، ومخايل الحمق في تضاعيفها مصقولة، وبعثات الحقائق دونها معقولة.

وقال إمام الحرمين أيضاً: وهذا الجاهل الغر، المتمادي في الجهل المصر، يتطلّع إلى الرتب الرفيعة بالدأْب في المطاعن في الأئمة والوقيعة.

وقال إمام الحرمين أيضاً: صدر هذا الأحمق الباب بالمعهود من شتمه، فأُف له ولخرقه، فقد والله سئمت البحث عن عواره وإبداء شناره.

وقال الإمام أيضاً: وقد كسا هذا التيس الأئمة صفاته، وقال الإمام أيضاً: أبدى هذا الأحمق كلاماً ينقض آخره أوّله في الصفات، وما ينبغي لمثله أن يتكلم في صفات الله تعالى على جهله وسخافة عقله.

وقال الإمام أيضاً: قد ذكر هذا اللعين الطريد المهين الشريد فصولاً، وزعم أن الأشعرية يكفرون بها، فعليه لعائن الله تَتْرى، واحدة بعد أخرى، وما رأيت جاهلاً أجسر على التكفير، وأسرع إلى التحكم على الأئمة من هذا الأخرق.

وتكلم السجزي في النزول والانتقال والزوال والانفصال والذهاب والمجيء، فقال الإمام: ومن قال بذلك حلّ دمه، وتبرّم الإمام كثيراً من كلامه معه) [السيف الصقيل (25)].

ونقل الكوثري عن أبي جعفر اللبلي الأندلسي أنه قال في فهرسته: (وكذلك اللعين المعروف بالسجزي فإنه تصدى أيضاً للوقوع في أعيان الأئمة وسرج الأمة، بتأليف تالف، وهو على قلة مقداره، وكثرة عواره ينسب أئمة الحقائق وأحبار الأمة وبحور العلوم إلى التلبيس والمراوغة والتدليس، وهذا الرذل الخسيس أحقر من أن يكترث به ذماً، ولا يضر البحر الخضم ولْغة كلب) [المرجع السابق 26- حاشيته].

وما قرره السجزي في رسالته من إثبات الحرف والصوت ليس خاصاً به, بل هو الذي يقرره أئمة أهل السنة في مؤلفاتهم المشهورة, فالحكم عليه بالبدعة والخروج من السنة ليس خاصاً به, بل هو شامل لكل من وافقه وقرر مثلما قرر.

وهذا الحكم يؤكد بوضوح على أن أئمة المذهب الأشعري يعدون الخلاف بينهم وبين أئمة أهل السنة خلافاً حقيقياً ومَنهجياً، وليس مجرد خلاف لفظي فحسب.

الأمر الخامس: موقفهم من ابن تيميةَ وابن القيم وغيرهما:

حين قام ابن تيمية بنصرة مذهب أهل السنة في العقائد، وشرع في تأليف الكتب المطولة والمختصرة في شرحه وبيانه؛ أدرك علماء الأشاعرة في زمنه أن ما يقوم به مخالف ومناقض لأصولهم وعقائدهم؛ ولهذا سعوا إلى منعه والتضييق عليه, وقد جرت بينه وبينهم مناظرات شهيرة حول بعض تلك المؤلفات.

ومن أَشهرها: المناظرة حول العقيدة الواسطية, فقد قرر ابن تيمية في هذه العقيدة جملاً مختصرة كلية مما كان عليه أئمة أهل السنة من الاعتقاد, ولم يذكر شيئاً خاصاً به, وكان واثقاً من موافقته لما كان عليه السلف, ولهذا تحدى علماء الأشاعرة في زمنه فقال لهم: (قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، إن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة) [مجموع الفتاوى (3/169)].

ومع ذلك فقد كان علماء الأشاعرة مدركين أن ما هم عليه متناقض مع ما جاء في تلك العقيدة، وخاصة في باب الأسماء والصفات، وباب الإيمان وغيرها.

وكذلك المناظرة التي كانت حول العقيدة الحموية, التي ألفها ابن تيمية ليثبت الصفات الاختيارية وصفة الاستواء, فقد أدرك علماء الأشاعرة أن ما جاء في هذه العقيدة مناقض لما هم عليه, ولهذا سعوْا إلى مناظرته والتضييق عليه، وألَّف بعضهم كتباً في نقض ما جاء فيها.

ولم يكتف بعضهم بالرد عليه، بل تجاوز ذلك إلى حبسه ومنعه من الإفتاء, بل تجاوز بعضهم ذلك إلى الحكم بتكفيره والحكم عليه بالخروج من الإسلام، وبوجوب قتله.

وأما ابن القيم فهو أيضاً لم يسلم من معارضة علماء الأشاعرة له، ولا من تضييقهم؛ فإنه حين ألَّف النونية، وقرر فيها عقيدة أئمة أهل السنة, بادر بعض علماء الأشاعرة إلى الرد عليه، وإلى نقض ما جاء فيها, وعدها عقيدة بدعية خارجة عن السنة, كما صنع السبكي الأب في كتابه "السيف الصقيل".

وممن هاجمه علماء الأشاعرة وضيقوا عليه: الإمام عبد الغني المقدسي؛ فإنه كان متبعاً للإمام أحمد ومعجباً به جداً, وكان يحدث في مسجد دمشق، ويقرر في باب الصفات والقرآن ما كان عليه أئمة أهل السنة, من أنها تثبت من غير تحريف ولا تشبيه, كما هو ظاهر وجلي في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد", فقام عليه بعض علماء الأشاعرة في زمنه، وشكوه إلى الأمير، وحكموا عليه بالكفر وأفتوْا بقتله انظر القصة بطولها: سير أعلام النبلاء للذهبي (21/458-364)].

وهذه المواقف تؤكد بوضوح على أن علماء الأشاعرة مدركون أن الخلاف بينهم وبين أئمة أهل السنة خلاف حقيقي منهجي، وليس مجرد خلاف لفظي فحسب.

المذهب الأشعري والانتساب إلى السلف:

أكثر أئمة المذهب الأشعري من الانتحال لمذهب أهل السنة في مؤلفاتهم، ومن دعوى أنهم المحققون لما كان عليه الصحابة ومن جاء بعدهم من أئمة الدين [التبصرة في الدين للإسفراييني (153)، والمقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى للغزالي (157)، والتفسير الكبير للرازي (14/186)، وغيرها كثير جداً].

وفي المقابل فإنهم يؤكدون كثيراً على أن ما قرره أئمة أهل السنة المشهورون, كابن خزيمة وعبد الله ابن الإمام أحمد وابن منده وابن عبد البر والأَصفهاني وابن أبي زمنين وأبي بكر الإسماعيلي والصابوني، وغيرهم كثير، وصولاً إلى ابن تيمية وابن

القيم، لا يمثل حقيقة ما كان عليه الصحابة وأئمة الدين من بعدهم, وأن ما هو مقرر في تلك المؤلفات يعد انحرافاً وخروجاً عن طريقتهم التي كانوا عليها.

والكشف عما في هذا الكلام من خلل منهجي وعقدي يحتاج إلى تفصيل وكلام مطول, ولكن نريد في هذا المقام التأكيد على أن هذه الدعوى من قبل الأشاعرة لا تدل بمجردها على أنهم هم المحققون لما كان عليه الصحابة وأئمة الدين, ويمكن أن يوضح هذا الكلام بالأوجه التالية:

الوجه الأول: أن المرء لا يكون محققاً للسنة وما لما كان عليه السلف الصالح بمجرد الانتساب, ولو كان هذا القدر كافياً لكانت أكثر الفرق العقدية محققة للسنة؛ لكونها تنسب إليها وإلى ما كان عليه السلف, فالانتساب إلى الصحابة، وادعاء الموافقة التامة لهم ليس خاصاً بالأشاعرة, بل هو شأن عام في أشهر الطوائف العقدية, فالمعتزلة -الذين يعدهم الأشاعرة ضلالاً، وبعضهم يحكم عليهم بالكفر- ينتسبون إلى السنة، ويدّعون أنهم هم الممثلون للحق, فقد أكد القاضي عبد الجبار على أن التمسك بالسنة هو طريقة المعتزلة [فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (156)].

ونقل عن محمد بن يزداذ الأصبهاني: (أن المعتزلة هم المقتصدون, فاعتزلت الإفراط والتقصير, وسلكت طريق الأدلة, وذكر أن المعتزلة الأُولى هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) [المرجع السابق (185)], وعقد فصلاً قال فيه: (فصل في نسبتهم المعتزلة إلى الخروج عن التمسك بالسنة والجماعة, وأنهم ليسوا من أهل السنة والجماعة) وجاء فيه (فالمتمسك بالسنة والجماعة هم أصحابنا دون هؤلاء المشغّبين) [المجع السابق (186)].

والمحصّل من هذا: أن مجرّد الانتساب إلى السلف ليس دليلاً كافياً في إثبات تحقيق السنة, وإنما لا بد مع ذلك من الموافقة التامة لما كانوا عليه من **العقائد والمنهج في الاستدلال والنظر**.

الوجه الثاني: وإذا كان تحقيق الانتساب إلى السنة لا بد فيه من التوافق التام مع ما كان عليه الصحابة والأئمة من بعدهم, فإن حال المعتزلة والأشاعرة لا يتوافق مع هذا الشرط, فقد وقعوا في خلل منهجي كبير في محاولتهم إثبات صحة انتسابهم؛ لأنهم وقعوا في عملية اختزالية ضخمة للنصوص والمقالات المروية عن السلف, حيث إنهم لم يعتمدوا على كل النصوص، ولم يجمعوا بين كل ما صح عنهم, وإنما أبرزوا النصوص التي يوهم ظاهرها الدلالة على ما هم عليه، وأغفلوا النظر عن النصوص الأخرى الكثيرة المناقضة لأصل مذهبهم، أو قاموا بتأويلها وصرفها عن ظاهرها كما في نصوص الكتاب والسنة.

فتجد المعتزلة يوردون نصوصاً عديدة عن الصحابة والتابعين، ليثبتوا أنهم يقولون بقولهم في باب الصفات والقدر والإيمان [طبقات المرتضى لابن المرتضى (120-130)], وأعرضوا عن عشرات النصوص والمقالات الأخرى التي تدل على نقيض ما هم عليه.

وكذلك الأشاعرة تجدهم يعتمدون على النصوص والمقالات المجملة الواردة عن بعض السلف؛ ليثبتوا أنهم مفوّضة في الصفات, ويعرضون عن عشرات النصوص الأخرى التي تدل دلالة واضحة على أنهم يثبتون معاني للصفات الإلهية من غير تشبيه بصفات المخلوقين [الإشاعة في ميزان أهل السنة لفيصل الجاسم (89-143)].

وقد حاول بعض المعاصرين منهم أن يثبت صحة نسبة التفويض إلى السلف، فبادر إلى جمع نصوص كثيرة للسلف [القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف لسيف

العصري (165) وما بعدها]. -**قلت:** سبق ردها- ولكن حين نتأمل في تلك النصوص نجده انتقى من كلام الأئمة النصوص المجملة، واعتمد عليها, ثم إنه أعرض عن نصوص كثيرة هي أوضح في المعنى، وأحكم في الدلالة؛ لكونها تخالف ما يريد التوصل إليه, وكثير من أعلام العلماء الذين نقل عنهم لهم نصوص أخرى تدل على نقيض ما نسبه إليهم.

وأما في باب الإيمان فقد صرّح بعضهم أن قول الأشاعرة مخالف لقول أهل الحديث ومناقض له, كما فعل الجويني [الإرشاد (333)], وبعضهم حاول أن يؤول ويعدل في مذهب أهل السنة والحديث ليكون متوافقاً مع مذهب الأشاعرة في الإيمان، كما صنع تاج الدين السبكي [طبقات الشافعية (1/129،102،98)].

وإذا تجاوزنا اختزالات المذهب الاعتزالي والمذهب الأشعري في التعامل مع نصوص الأئمة ومقالاتهم، وانتقلنا إلى مؤلفات أئمة أهل السنة, كالتوحيد لابن خزيمة، والسنة لعبد الله ابن الإمام أحمد، والإبانة لابن بطة، والشريعة للآجري، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي وغيرها، نجد الأمر مختلفاً, فإنهم قاموا بجمع كل ما جاء عن السلف من نصوص ومقالات, وقاموا بترتيبها وتبويبها وتنسيقها, وسعوا إلى شرح معناها وتقريب مفهومها, وبادروا إلى الجواب عما أوْهم التعارض بين بعض الظواهر في تلك النصوص (وهو قليل)، والترجيح بين مختلفاتها, ولم يختزلوا منها شيئاً ولم يبرزوا منها نوعاً دون نوع.

وهذا يؤكد أنهم هم المحققون لمذاهب الأسلاف، والجامعون لعموم أقوالهم، فهم الأجدر في تحرير عقائدهم ومناهجهم.

أئمةُ المذهب الأشعري واختلافهم فيمن يشملهم مذهب أهل السنة:

اختلفت مناهج علماء الأشاعرة في تحديد من يشملهم وصف أهل السنة, فمنهم من يظهر من كلامه أن لقب أهل السنة لا ينطبق إلا على أتباع المذهب الأشعري فقط [عقيدة أبي إسحاق الشيرازي - ضمن شرح اللمع (111/1)], ومنهم من ذهب إلى أن من يشملهم ذلك الوصف طوائف متعددة, ومن ذهب إلى هذا القول اختلفت آراؤهم, فمنهم من ذكر أن مذهب أهل السنة تندرج ضمنه ثمان طوائف, كما فعل عبد القاهر البغدادي [الفَرق بين الفِرق (113)], ومنهم من جعل الأصناف المندرجة ضمنه صنفين فقط, وهما: الأشاعرة والسلفية من أهل الحديث, كما فعل الآمدي [أبكار الأفكار (96/5)], ومنهم من جعلهم صنفين, وهما: الأشاعرة والماتريدية [الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (370)، وإتحاف السادة للزبيدي (6/2)], وأما بعض المتأثرين بالمذهب الأشعري من الحنابلة، فقد جعل أهل السنة ثلاث طوائف: الأشعرية والماتريدية والأثرية, كما فعل السفاريني [لوامع الأنوار (73)].

وليس المقصود هنا محاكمة صحة هذا التعدد المدعى, وإنما المقصود التنبيه على الخلل المنهجي الذي وقع فيه بعض الأشاعرة؛ فإنه ادعى أن هناك صنفاً من السلفية متوافقاً معه, ثم لم يذكر لنا النصوص الواضحة البينة لذلك الصنف، ولا المقالات البينة التي تثبت صحة دعواه, والآمدي حين شرع في شرح الأصول التي اتفق عليها الأشعرية والسلفية من أهل الحديث لم يذكر إلا جملاً كلية وعامة جداً، وهي في مجملها سائرة على طريقة الأشاعرة, ولم يعرج على القضايا الإشكالية التي وقع فيها الأشاعرة, فأوهم بأنه لا خلاف بين الصنفين, مع أن الصنف الآخر وهْم لا وجود له في الواقع [أبكار الأبكار (96/5)].

خاتمةٌ: ليس إلا خياران لا ثالث لهما:

ظهر لنا أن أئمة أهل السنة، وعلماء الأشاعرة مجمعون على أن الخلاف بينهم خلاف منهجي وجوهري؛ ولأجل هذا سعى كل طرف منهما إلى إخراج الطرف الآخر من السنة, وهذا يؤكد على أنه ليس إلا واحد من خيارين لا ثالث لهما: إما أن يكون المذهب الذي قرره أئمة أهل السنة هو المذهب الحق المحقق لما كان عليه الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم, وإما أن يكون المذهب الذي يقرره أئمة المذهب الأشعري هو الحق المحقق لما كان عليه الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم.

وأما الخيار الثالث, وهو محاولة الجمع بين المذهبين وادعاء أن كلاً منهما ممثل للسنة، وأن الخلاف بينهما خلاف لفظي فحسب, فهو رأي خطأٌ ومخالف لإجماع الفريقين ومخالف لواقع المذهبين ولمنهجهما الاستدلالي والنظري.

وظهر أيضاً أن الحرص على التمايز بين المذهبين ليس ناتجاً من قبل أهل السنة فقط, بل الأشاعرة أيضاً لديهم حرص شديد على إظهار التمايز بينهم وبين من يسمونهم الحشوية والمجسمة.

وظهر أيضاً أن الوضوح في التمايز بين المذهبين لم يبدأه ابن تيمية, وإنما هو موجود من قبله, ومنتشر في مؤلفات الأشاعرة بشكل كبير جداً.

وظهر أيضاً أن الصراع بين المذهبين ليس مقتصراً على الحنابلة والأشاعرة فحسب, وإنما اشترك فيه عدد من أئمة أهل السنة من سائر المذاهب, فابن خزيمة ليس حنبلياً، وإنما هو من أئمة المذهب الشافعي, وكذلك أبو حامد الإسفراييني الذي كان شديداً على الأشعري وأتباعه كان من الشافعية أيضاً, وأبو نصر السجزي الذي رد عليه الأشاعرة ليس حنبلياً، وإنما هو من علماء المذهب الحنفي وكذلك

الإمام ابن عبد البر ليس حنبلياً؛ بل هو مالكي، وكذلك عدد كبير من أئمة أهل السنة ليسوا من الحنابلة.

تذييل:

عندما تخاطب من يخالفك الرأي، وتجلب عليه بخيلك ورجلك من أقوال السلف والعلماء، تدليلاً على ما تقول، يجابهك بقوله: (هذا مجرد فهم، والمحققون على خلافه)، في حين أن ما تورده عليه ليس من الفهوم، وإنما هو نص منطوق، لا يحتاج لتأويل ولا تفسير، لكن عمد المخالفون للعقائد خصوصاً، تفريغ النص -أعني نص العلماء الذي ننقله لهم- من محتواه، كي تفرغ لهم الطريق، وتسلم لهم نظرياتهم التي بنوها على غير عماد.

فمثلاً حين ننقل قول الطحاوي في متنه العقدي، الذي يمثل عقيدة السلف في إثبات الفوقية: (وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء **وفوقه**، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه)، قالو: أنتم فهمتموه خطأ، إذ ليس في ذلك إثبات الجهة، وردونا إلى قول الطحاوي قبل هذا: (وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

قلت: وهذا دليل عدم فهمهم هم، وإلا فانظر قوله: (لا تحويه الجهات الست) مع قوله رحمه الله تعالى: (محيط بكل شيء وفوقه)، فدل على أن فهمهم قاصر، حيث قاسوا الله تعالى على المخلوق، وفهموا من قوله: (لا تحويه) نفي الفوقية، مع أن النفي لاحتواء الجهات له، لا نفي كونه فوقنا، فأي الفهمين أكثر سقماً وأولى به أن يُرد، وقس على ذلك.

وعليه فهولاء لا يفرقون بين كلام واضح الدلالة، وبين كلام خفي الدلالة، لأن هدفهم من ذلك إنما هو رد كلام المخالف، ولو خالفوا في ذلك الحق والصواب.

وهذا على طريقة المبتدعة، الذين كلما حوصروا من جهة، ذهبوا إلى غيرها ولو خالفوا بذلك قولهم الأول، ولذا كان المتكلمون دوماً مضطر بين وفي حيرة، منهم من يصحوا منها قبل الموت، ومنهم من يظل حاملاً إياها يلقى بها ربنا عزوجل، ونعوذ بالله تعالى من الخذلان.

مساجلة: قل نعم أو لا ثم في النهاية أجب:

۞۞ كان الله ولم يكن شيء قبله ولا معه:

۞۞ ثم خلق الله تعالى الخلق.

۞۞ خلق الله تعالى الخلق بائناً عنه منفصلاً عنه

۞۞۞۞۞ مع كمال التنزيه والتعظيم والمحبة لله تعالى:

أين الخلق من الله؟

الفهرس

المقدمة ..... - 3 -

حول مؤتمر أهل السنة في الشيشان..... - 7 -

أحمد الطيب: الأزهر بريء من مؤتمر الشيشان.. والسلفيون من أهل السنة والجماعة ..... - 12 -

مذهب السلف الأصول الكلية ..... - 15 -

الأصل الأول: التوحيد: ..... - 15 -

الأصل الثاني: الاتباع: ..... - 16 -

الأصل الثالث: الصحابة وتقديم فهمهم - عموماً - على فهم غيرهم واعتبار إجماعهم: ..... - 17 -

الأصل الرابع: التربية: ..... - 18 -

الأصل الخامس: الولاء والبراء: ..... - 19 -

الأصل السادس: الوسطية: ..... - 20 -

الأصل السابع: العلم: ..... - 22 -

الأصل الثامن: التكفير والوعد والوعيد: ..... - 23 -

الأصل التاسع: كونهم جماعة: ..... - 24 -

الأصل العاشر: الإمامة والخلافة: ..... - 24 -

الأصل الحادي عشر: الجهاد في سبيل الله تعالى: ..... - 25 -

الأصل الثاني عشر: النصيحة للمسلمين وعموم الدعوة: ..... - 25 -

وقفات مع حديث الافتراق ..... - 29 -

الأولى: مفهوم الافتراق: ..... - 29 -

الثانية: مفهوم الأمة: ..... - 29 -

سند العقيدة السلفية المعاصرة للسلف ..... - 39 -

ما هي كتب المغاربة الّتي يُعتمد عليها في طلب علم العقيدة السّلفية النّقية؟ ..... - 54 -

فوارق الأشعرية مع السلف ..... - 57 -
ملخص ما فارق به الأشاعرة أهل السنة : ..... - 60 -
دعوى أن التفويض مذهب السلف ..... - 67 -
حقيقة التفويض وموقف السلف منه : ..... - 67 -
موقف السلف من التفويض: ..... - 68 -
من لوازم القول بالتفويض في معاني صفات الله عز وجل: ..... - 71 -
من أدلة القائلين بالتفويض وشيء من المناقشة : ..... - 75 -
دفع توهم التلازم بين ظواهر نصوص الصفات والتشبيه : ..... - 83 -
دعوى تفويض الإمام أحمد ..... - 91 -
تراجعات للأشعرية ..... - 103 -
علماء اهتدوا إلى عقيدة السلف الصالح: ..... - 103 -
ملحق ..... - 119 -
بيان سلامة الحافظين النووي والعسقلاني من عقائد المتكلمين ..... - 119 -
دعوى أن ابن حجر كان أشعرياً كاملاً : ..... - 130 -
التناحر الأشعري الأشعري: التناحر الأشعري الماتريدي: عقيدة الأشعري ..... - 135 -
خاتمة ..... - 145 -
ابن خزيمةَ ليس وحده: ..... - 153 -
الفهرس ..... - 167 -